سلسلة دراسات استراتيجية 1

معهد ابراهيم أبو لغد
للدراسات الدولية

لكي نتخطى الأزمة

نحو خطة استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني

علي الجرباوي

تعقيب وحوار
مجموعة من المختصين

٢٠٠١

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

علي الجرباوي
لكي نتخطى الأزمة
معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

لكي نتخطى الأزمة

نحو خطة استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني

علي الجرباوي

تعقيب:

فؤاد مغربي

جورج جقمان

ممدوح نوفل

لكي نتخطى الأزمة: نحو استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني.
علي الجرباوي

Overcoming The Crisis: Towards A New Palestinian Strategy.
Ali Jarbawi

الطبعة الاولى - تشرين أول ٢٠٠١

© جميع الحقوق محفوظة

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
The Ibrahim Abu-Lughod Instutute of International Studies

جامعة بيرزيت
هاتف: ٢٩٨٢٩٣٩ ٢ ٩٧٢+
فاكس: ٢٩٨٢٩٤٦ ٢ ٩٧٢+
بريد الكتروني: giis@birzeit.edu
ص.ب ١٤، بيرزيت
فلسطين

Birzeit University
Tel: + 972 2 2982939
Fax: + 972 2 2982946
E-mail: giis@birzeit.edu
P.O.Box 14, Birzeit
Palestine

تصميم وتنفيذ مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع - رام الله

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعّبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

هذه السلسة

لأنه من المفترض كي يتم التوصل إلى قرارات سياسية رشيدة أن تكون عملية صنع القرار السياسي والسياسات مرتبطة بالمعرفه ومصادرها المجتمعية والاكاديمية، ولكون ذلك الارتباط يعاني من إشكاليات عديدة في الحالة الفلسطينية، مما يؤدي لأن يكون الكثير من القرارات السياسية وتلك المتعلقة بصنع السياسات إرتجالي وعشوائي، إرتأى معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أن يباشر بمشروع طموح يحاول من خلاله الإسهام في سدّ الثغرة الموجودة في مجال الترابط بين صناعة القرار السياسي الفلسطيني والمعرفه. ولذلك تبنّى المعهد مشروع «سلسلة أوراق إستراتيجية».

يقوم المشروع على إعداد أوراق تحليلية في مجالات سياسية وحول موضوعات تتطلب صنع سياسات، وتكون لذلك موجهة بذلك الإتجاه. وعند إعداد ورقة معيّنة يتم الطلب من إثنين أو ثلاثة من المختصين في المجال أن يقدّموا تعقيبات عليها. ومن ثم تُعقد ندوة متخصصة تجمع بين سياسيين وأكاديميين ومهتمين لعرض الورقة والتعقيبات، ويتم خلالها إجراء نقاش حول الموضوع المبحوث. بعد ذلك تُنشر الورقة والتعقيبات ووقائع الندوة، وما يظهر عنها من مقالات صحفية، في كتاب يُوزَّع للمؤثرين في صنع السياسة المتعلقة بهذا الموضوع، ويكون في متناول المهتمين والجمهور أيضاً.

وبالتالي فإن هدف هذا المشروع لا ينحصر فقط بإعداد أوراق بحثية تخصصية حول موضوعات حيوية، وإنما يحاول أيضاً توفير منبرٍ حرٍّ لإجراء حوار صريح، جدّي، وموضوعي حول قضايا ذات أهمية عامة وإهتمام عام، علّ ذلك يكون مفيداً وذا أثرٍ إيجابي في تكريس تقليد يربط بين المعرفة وعملية صنع القرار السياسي والسياسات في البلاد.

المحتويات

لكي نتخطى الأزمة:
نحو خطة استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني
علي الجرباوي ٧

تعقيبات ٥٣
التعقيب الأول: فؤاد مغربي ٥٥
التعقيب الثاني: جورج جقمان ٦١
التعقيب الثالث: ممدوح نوفل ٦٧

وقائع ندوة ٧٩

مقالات صحفية ١٠٣
"أسئلة تستحق التفكير" حسن خضر ١٠٥
"الاتفاق والاختلاف" سميح شبيب ١٠٩

لكي نتخطى الأزمة:
نحو خطة استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني

علي الجرباوي*

* أستاذ العلوم السياسية ومدير معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت

مقدمة

في الثاني عشر من حزيران ٢٠٠١، وفي خضم أجواء مكفهرة كانت تنذر بمواجهة فلسطينية–إسرائيلية شاملة من المرجح أن ينتشر مداها ليطال المنطقة المحيطة برمتها، وبعد محادثات صاخبة و مضنية بين جورج تينيت، مدير وكالة المخابرات الأمريكية، وياسر عرفات، مورست خلالها ضغوط وأطلقت توعدات دولية و إقليمية هائلة على الجانب الفلسطيني، استحصل تينيت على موافقة فلسطينية هلامية، ولكنها تشكل علامة فارقة، على ما أصبح يعرف بالوثيقة التي تحمل اسمه[1]. وهذه الوثيقة، التي كان مضمونها مرفوضا فلسطينيا حتى حينه، تتعلق بقيام ترتيبات أمنية فلسطينية–إسرائيلية يكون هدفها تثبيت "وقف إطلاق النار" الذي كان عرفات أعلن عنه مرغماً قبل ذلك بحوالي أسبوع، وكان شارون أعلنه من طرف واحد قبل ذلك بحوالي أسبوعين.

بعد يوم من ذلك عقدت القيادة الفلسطينية اجتماعا طارئا برئاسة الرئيس عرفات في رام الله، أصدرت فيه بياناً مخفف اللهجة ومتواضع الطلب: "نأمل في أن يبدأ تنفيذ هذا التفاهم على الأرض برفع شامل للاغلاقات والحصار بكافة الأشكال وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، و لابدّ للأطراف الدولية من تحمّل مسؤولياتها بضمان التنفيذ الأمين والدقيق لما تم الاتفاق عليه"[2]. وبعد ذلك بيومين عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح اجتماعا طارئاً في رام الله أصدرت خلاله بيانا توجهت فيه "... إلى قواعد الحركة

---

(١) يمكن مراجعة نص غير رسمي للوثيقة نشر في صحيفة **الأيام**، نقلاً عن صحيفة **هارتس**، بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٥.

(٢) صحيفة **الأيام**، ٢٠٠١/٦/١٤.

وكوادرها وللسلطة الوطنية كي تعمل الأجهزة الأمنية لتنفيذ الاتفاقات الموقعة والتفاهمات، وتثبيت وقف إطلاق النار التي تشكل التزاماً على السلطة، وتأمين سيادة القانون، وعدم السماح بالقيام بأية إجراءات تحدث خللا في الوضع العام، وتشكل خروجا على القانون والمصالح العليا للوطن." وفي نفس البيان، دعت اللجنة "...الحكومة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي للاستفادة من تجربة الشهور الماضية، بالعودة إلى طاولة المفاوضات بصورة جدية ومسؤولة، وصولا إلى الاتفاق الدائم، وإنهاء الصراع الدامي والطويل"[٣].

لم يكن وقف إطلاق النار، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ أيلول، ومناشدة الإسرائيليين العودة إلى طاولة المفاوضات دون تحقيق شروط فلسطينية أفضل للتفاوض، مقاصد الانتفاضة الفلسطينية كما عبّر عنها أكثر من مسؤول فلسطيني خلال الشهور السابقة. حينئذٍ كانت المعنويات مرتفعة والتوقعات والمطالب عالية. فياسر عبد ربه، عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ووزير الثقافة الفلسطيني، أكد "أن الفلسطينيين سوف يرفضون العودة إلى نفس محادثات السلام التي اشتركوا فيها مع إسرائيل قبل تفجر أعمال العنف في ٢٨ أيلول الماضي... إنّ السبب في رفض الفلسطينيين العودة إلى المفاوضات السابقة هو أنها كانت بلا جدوى، وأنها لم تَعُدْ أن تكون دورانا في دوائر مغلقة"[٤]. أما نبيل شعث، وزير التخطيط والتعاون الدولي، فقد أعلن موقفا فلسطينيا واضحا لا لبس فيه: "لا نريد أن نعود حيث كنّا...لا يمكن بعد هذه الانتفاضة أن نعود حيث كنّا، نريد سلاما حقيقيا يعيد لنا الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، وقبل ذلك وقف العدوان وتوفير الحماية الدولية ووقف الاستيطان"[٥]. أما أحمد قريع، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، فقد حمّل المسؤولية عن فشل العملية التفاوضية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي أعلن أنها "...غير مؤهلة لأن تكون راعياً وحيدا، كما فرضت نفسها،" مؤكداً أن عملية السلام أصبحت في حالة "...موت سريري، ولا يمكن إنقاذها، إذا أُريد إنقاذها، إلا بإرادة دولية وليست إرادة أمريكية...

---

(٣) صحيفة **الأيام**، ٢٠٠١/٦/١٦.

(٤) صحيفة **الأيام**، ٢٠٠٠/١١/٢٠.

(٥) صحيفة **الأيام**، ٢٠٠٠/١١/٢٩.

أن تأتي الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين لتقول أن هذه منطقة مصالح للعالم، وهذا العدوان الإسرائيلي يجرّ مخاطر كبيرة، وأن هناك قرارات شرعية دولية يجب أن تُحترم على جميع المسارات، وعليه يعقد مؤتمر دولي تشارك فيه فلسطين وسورية ولبنان وجميع الأطراف المعنية...عندها إذا كان هناك سلام شامل كان به، وبغير ذلك فإن كل شيء كلام فارغ"[٦]. وعبّر قريع في نفس التصريح عن تذمره من "أن جميع الجهود باتت تتعامل مع الأزمة على أنها قضية أمنية...بالاستمرار بالتعامل مع القضية على أنها قضية أمنية فإننا سنبقى ندور في حلقة مفرغة وستبقى دوامة العنف قائمة...يجب التعامل مع القضية على أنها سياسية وليست أمنية، وبالتالي فإن المطلوب هو إيجاد حل لجذور الأزمة ومسبباتها"، وقدّم مبادرة تضمنت لائحة طويلة من المطالب الواجب تنفيذها إسرائيليا وأمريكيا ودوليا من أجل ضمان العودة الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات.

خلال بضعة شهور على اندلاع الانتفاضة، إذاً، انقلب الموقف الفلسطيني رأساً على عقب، إذ انخفضت حدّة النبرة، وتضاءلت الاشتراطات لتصبح مناشدات، وأعيد الطلب من الأمريكان بضرورة التدخل ورعاية "عملية السلام"، وأصبحت العودة إلى طاولة المفاوضات مطلباً فلسطينياً لا يزال يجابه بالرفض الإسرائيلي. ومع أنه يمكن الإدعاء بأن كل هذه التحولات تكتيكية، جاءت استجابة ضرورية ومحدودة للضغط الهائل الممارس على السلطة الفلسطينية، وأنها لم تؤثر سلباً على استمرار وتصاعد المقاومة الفلسطينية لإسرائيل، إلا أن الوقائع تشير أيضا إلى أنها تحولات تتضمن تراجعات هامة تتخطى الضرورات التكتيكية لتصيب صلب الموقف الاستراتيجي الفلسطيني. فالمقاومة إن لم تكن محكومة برؤية استراتيجية وخطة تنفيذ محكمة يمكن أن تؤدي بالموقف الفلسطيني إلى نتائج سلبية، إذ يجب الانتباه أن الرأي الشائع بين الفلسطينيين بأن كل مقاومة وأية مقاومة يجب أن تُعتبر جيّده هو رأي اعتباطي وبحاجة إلى الكثير من التمحيص.

بالرغم من هذه التراجعات الأساسية في الموقف الفلسطيني الرسمي، لم تقم

---

(٦) صحيفة **الأيام**، ٢٢/١١/٢٠٠٠.

الولايات المتحدة، بعد أن عقد جورج تينيت اتفاقه الذي ساوى الانتفاضة بالعنف واشترط إيقافه للمضي قدماً في تنفيذ الخطة المتضمنة في تقرير لجنة ميتشل[٧] واستحصل موافقة فلسطينية عليه، بتنفيذ حتى هذا الاتفاق. بالتالي بقي تقرير لجنة ميتشل الذي اعتُبر البوابة الوحيدة الممكنة للعودة إلى مسار المفاوضات، واستبشر به الموقف الفلسطيني الرسمي خيراً، باباً موصداً. ولكن باب العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني بقي منذ ذلك الحين مشرعاً، يشهد التصعيد تلو التصعيد في وتيرة متلاحقة ومتسارعة. فحكومة شارون، على خلاف ما يشاع عنها، تمتلك رؤية أيديولوجية وبرنامجاً سياسياً يقومان بالأساس على ضرب المشروع الوطني الفلسطيني من خلال القضاء على أية إمكانية لتطور الكيانية الفلسطينية المنبثقة عن اتفاقات التسوية السياسية إلى دولة فلسطينية مستقلة غرب النهر[٨]. فالسلطة الفلسطينية التي تم السعي إسرائيلياً لإقامتها من خلال " مسار أوسلو" كان يُفترض أن تكون مُدجّنة، تقوم بالإنابة، ولكن تحت استمرار السيادة الإسرائيلية الكاملة، بتصريف الشؤون الحياتية للفلسطينيين بعد حصرهم في مناطق وجودهم المكثف في الضفة والقطاع، وذلك للحيلولة دون تحوُّل عامل ديمغرافيتهم المتزايدة إلى خطر سياسي يهدد الطابع المستقبلي للدولة العبرية. ولكن عندما بدأت تظهر بضع مؤشرات على إمكانية تخطي هذا الهدف المرسوم إسرائيلياً، بادرت إسرائيل عن طريق رئيس وزرائها السابق ايهود باراك إلى إغلاق كل المنافذ الممكنة وإحكام المسار ليبقى إسرائيلياً خالصاً. وجاءت قمة كامب ديفيد لتتوّج هذا المسعى الإسرائيلي، مما أسهم بصورة أساسية بفشلها. ولضمان تثبيت وثبات ذلك الهدف أطاح الإسرائيليون بحكومة باراك برغم مجهوداته في ذلك الاتجاه، وجاءوا بحكومة وحدة وطنية يمينية مغطاة بقشرة عُماليّة. وبأغلبية عريضة اختير شارون لماضيه الدموي رئيساً للوزراء من أجل تحقيق إما إعادة تطويع السلطة الفلسطينية وتحقيق الاستسلام المطلوب منها، أو

---

(٧) نشرت صحيفة **الأيام** نصّاً غير رسمي للتقرير في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٥/٧.

(٨) راجع على سبيل المثال مقال عوزي بنزيمان المنشور في صحيفة **هارتس**، والمنقول في صحيفة **الأيام** بتاريخ ٢٠٠١/٧/٧ تحت عنوان" ميول إسرائيلية متزايدة نحو توجيه ضربة ساحقة للسلطة الفلسطينية".

الإجهاز عليها والتخلص منها. وبدأ شارون في تحقيق المهمة من خلال شنّ حرب استنزاف مستمرة ومتصاعدة على الفلسطينيين.

ولكن المثير للانتباه أن تصاعد العدوان الإسرائيلي وتكثفه على السلطة والشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع لم يتواكب مع تبلور موقف فلسطيني محدد ينم عن تطور الرؤية الفلسطينية لاستراتيجيات الصراع ووسائل حل الصراع، ينجم عنها استراتيجية محددة الأهداف وخطة مفصلة للتعامل مع الأزمة وآثارها على الصعيدين الداخلي والخارجي. بل بقي الوضع الفلسطيني يراوح مكانه، ولا يظهر ذلك من خلال تكلس الخطاب السياسي الرسمي بنمطيته التقليدية ومدلولاته التراجعية فحسب، وإنما يظهر في استمرار التخبط وفقدان البوصلة المحددة لأنجع سبل ووسائل إدارة الصراع مع إسرائيل، ثنائياً وأمام العالم أيضاً. والمراوحة في المكان والانكفاء على سياسة ردود الأفعال رغم التحديات الجسام التي تعصف بالقضية الوطنية الفلسطينية لا يعكس سوى عدم تبلور رغبة رسمية فلسطينية، رغم ازدياد المطالبات، بالقيام بعملية مراجعة نقدية للمسار والممارسات السابقة والحالية. وطالما لم يتم ذلك سيبقى الوضع الفلسطيني متأزماً ، حتى وإن لم يبد عليه ذلك ظاهرياً ، يتخبط بين تجاذبات وتنافرات مواقف داخلية متعددة، تلقي بظلالها على الوضع الفلسطيني الذاتي، وبانعكاساتها على القدرة الفلسطينية للتعامل بفاعلية على الساحة السياسية الدولية.

قد يبدو صعباً الخوض في عملية مراجعة نقدية فلسطينية ذاتية في خضم المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية الحالية وتعقّد الوضع الفلسطيني على الصعيد الدولي. فمثل هذه المراجعة تبدو للوهلة الأولى قاسية وخارجة عن السياق السائد والقائم على ضرورة التكاتف وتقديم المؤازرة، حتى وإن كانت البواطن تحمل في أحشائها موقفاً مغايراً. ولكن بدون الخوض في مثل هذه المراجعة لن يكون بالإمكان تصحيح اعوجاج وتغيير مسارات وتحديد سياسات بات من الواضح أن الوضع الفلسطيني في أمس الحاجة لها من أجل تدعيم إمكانية الصمود وتحقيق الأهداف. ويجب التذكر دائماً أن الانتفاضة تبقى وسيله، وليس غاية بحد ذاتها. وحتى لو تحولت إلى غاية، فالغايات لها أهداف يجب لها أيضاً لكي تتحقق أن تكون واضحة ومحددة. عدا عن ذلك، سيستمر

الدوران الفلسطيني في رحى الدائرة المغلقة والمفرغة من المضامين والإمكانيات، وسيصيب التراجع الموقف الفلسطيني مستقبلاً رغم جميع ما تم وسيتم تقديمه من تضحيات.

عودة إلى المربع الأول

يجب أن لا يخفى على أحد أن الضغوط الخارجية الممارسة على الفلسطينيين منذ اندلاع موجة المواجهات الحالية لم تكن خارجة عن السياق العام لعملية التسوية السياسية التي ابتدأت من مدريد معتلّة ولم تزل. فقد استطاعت إسرائيل، برعاية أمريكية كاملة ووطيدة، أن تنتهز فرصة ضعف عربي أقصى حينئذٍ وأن تمرر شروطها التي قضت، فيما قضت، بتفتيت العرب إلى موائد تفاوضية منفصلة، وبالتالي متناحرة. ولكون المفاوضات ليست فقط فنًا أو مقدرة خطابية أو إعلامية بلاغية، بل تقوم على حسابات دقيقة لميزان القوى والمصالح، ولأن الفلسطينيين مجردين من الدعم العربي الكامل يصبحون في الموقف الأضعف عربيا أمام إسرائيل، فقد استطاعت إسرائيل أن تنفرد، هي وراعيتها الأمريكية، بالجانب الفلسطيني على مدى العشر سنوات التفاوضية الماضية[٩].

ولأن الخلل في ميزان القوى كبير، وما تحقق فعليا على الأرض للفلسطينيين لم يكن بالحجم الكافي لتبرير الاستمرار في عملية تفاوضية لم تكن تستهدف إسرائيليا، كما عبّر عن ذلك اسحق شامير الذي كان رئيسا للحكومة الإسرائيلية في حينه، سوى استغلال الوقت لفرض وقائع تؤدي إلى إنهاك وتآكل الموقف الفلسطيني، فإن الاستمرار الفلسطيني في هذه العملية احتاج إلى الإمعان في ضخ التمنيات بجدواها، وانتظار فرصة مواتية لمحاولة تعديل ميزان القوى

---

(٩) يمكن مراجعة العملية التفاوضية الفلسطينية–الإسرائيلية حتى عام ١٩٩٨ في ورقة بحثية أعددتها تحت عنوان "البعد الفلسطيني الإسرائيلي للصراع منذ أوسلو حتى الآن"، ونشرت في غسان إسماعيل عبد الخالق (محرّر)، **صراع القرن: الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام** (عمان : مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٩)، ص ١٥٩–١٩٨.

المائل بقوة للصالح الإسرائيلي فيها. ونتيجة لذلك، وجرّاء حسابات سياسية داخلية ضيقة بين قوى السلطة والمعارضة من جهة ، واختلال معادلة موازين القوى الخارجية ضد الفلسطينيين من جهة أخرى، بقي الجانب الفلسطيني يُرحّل المأزق التفاوضية المتتالية إلى الأمام و يغلّفها بأفضل ما أمكن من تفسيرات وتطمينات وأمل زائف بأن المستقبل واعد بحل قادم مناسب. ولكن لحظة الحسم كانت في النهاية في المرصاد، وتكشفت حين طولب الجانب الفلسطيني في كامب ديفيد بإنهاء الصراع مقابل حل إسرائيلي، مع أنه اعتُبر من قبل الإسرائيليين والأمريكان الأكثر "سخاء"، لم يَرْقَ إلى ما ضخّته القيادة في النفوس الفلسطينية من توقعات. وبالواقع، لم يكن بإمكان مثل هذه المسيرة التفاوضية، والتي بدأت بالشروط التي بدأت بها واستمرت بالتداعيات المنبثقة عن تلك الشروط، أن تنتج سوى تلك النتيجة. فالنهايات لا يمكن إلا أن تكون محكومة بالبدايات، إلا إذا جاء تدخُّل في السياق ليغير المسار. وحتى ذلك الحين لم يكن مثل هذا التدخل قد حصل.

برغم معرفة ذلك، ولأسباب داخلية وخارجية متعددة يقف على رأسها أن التوقع الفلسطيني الذي رعته القيادة الفلسطينية خلال عملية المفاوضات كان يفوق بكثير الإمكانية الفعلية الواقعية التي كان من الممكن أن تنتجها تلك العملية، لم يكن بإمكان القيادة الفلسطينية القبول بإنهاء الصراع وفقا لمعادلة الحل المطروحة إسرائيليا، أو أمريكيا. وبعد الرفض ابتدأت الأزمة التي أُبقيت كامنة لعقد من الزمن تطفو على السطح. ولم يكن أمام الجانب الفلسطيني خيارات سوى قبول ذلك الحل أو محاولة التأثير في ميزان القوى المائل منذ بداية المفاوضات لصالح إسرائيل. ولتحقيق هذا التأثير اندلعت الانتفاضة لتشكل في بداياتها حركة تأثير فلسطينية رسمية محسوبة في مسار عملية التسوية السياسية، ولكن نطاقها اتسع فيما بعد، وربما خرج عن نطاق السيطرة الرسمية التامة، بسبب اختلاف الرؤى السياسية الفلسطينية من مجرى وفحوى عملية التسوية السياسية مع إسرائيل[١٠]. وقد أربكت الانتفاضة إسرائيل

---

(١٠) راجع رواية ممدوح نوفل في كتابه **الانتفاضة: انفجار في عملية السلام**، والذي يُنشر على حلقات في صحيفة **الأيام**، الحلقة السادسة بتاريخ ٢٠٠١/٩/٣٠.

وألحقت بها خسائر لا يستهان بها. إضافة إلى ذلك، وهو الأهم بالنسبة لحسابات دولية وإقليمية متعددة، بيّنت الانتفاضة مدى هشاشة الوضع الإقليمي في المنطقة وأنذرت بإمكانية تفجّر الوضع فيها. وتحسّب كثيرون على أوضاعهم ومصالحهم، وأصبح انشغالهم الرئيس يتمحور حول احتواء "الأزمة" كي لا يتسع مداها وتصبح إقليمية.

كان لا بد من كبح جماح الانتفاضة، ليس من أجل وضع حد لقلق وتخوّف ضيّق من هذا الطرف أو ذاك فحسب، وإنما من أجل إبقاء ميزان القوى يميل في الصالح الإسرائيلي بالأساس، ويحافظ على بقاء قواعد "أوسلو" المجحفة بالفلسطينيين المرتكزات الوحيدة لمسار العملية التفاوضية. باختصار، كان المطلوب ضمان عدم تغيير "قواعد اللعبة" فيما يتعلق بكيفية استمرار تحديد مسار التسوية السياسية المطروحة لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وهي تسوية إسرائيلية المنشأ وأمريكية الإخراج. هذا هو الهدف الرئيس الذي حرّك الإسرائيليين والأمريكان، وجاء بالحاشية الأوروبية تلهث من الوراء. أما بعض العرب فاشتركوا على الفلسطينيين بالضغط منطلقين إما من اعتبارات محلية ضيقة، وإما من ارتباطات دولية هي نفسها عليهم ضاغطة.

جاء "وقف إطلاق نار" تينيت، وما تبعه من محاولات رسمية فلسطينية لاستعادة تحريك العملية السياسية، على هذه الخلفية. ورغم المحاولات الفلسطينية الرسمية للمكابرة والمراوغة، فقد برز تحالف دولي-إقليمي نشط يريد توقيف الانتفاضة وفرض وقف إطلاق النار. ومن الواضح أن الضغوط السياسية-الاقتصادية، الدولية والإقليمية، بدأت تفعل فعلها على الجانب الفلسطيني الذي أُنهكت قواه وقدراته، مع أنه بقي يكابر في الاستمرار بمواجهة شاملة مع إسرائيل لم تعد تحقق أهدافاً فلسطينية معرّفة ومحددة.

قبل وقوع الهجوم على نيويورك وواشنطن كان وضع الجانب الفلسطيني يسير باتجاه العودة إلى المربع الأول، أو حتى إلى ما هو أدنى من ذلك. فقد كان شارون يشنّ حملة مزدوجة ومركبة، عسكرية وإعلامية، تستهدف استنزاف السلطة الفلسطينية وتقويض دعائمها. وكانت الولايات المتحدة تمنح هذه الحملة غطاءاً واقياً يحصّنها أمام الاستعطافات العربية والمطالبات الأوروبية والروسية بضرورة التوقف والعودة إلى طاولة المفاوضات. لقد بدا وكأن

إدارة بوش وافقت على المنطق الشاروني بأن لا إمكانية للتوصل إلى التسوية المنشودة إسرائيلياً بوجود عرفات الذي أصبح يوصف بأنه " عقبة في طريق السلام". كما وبدا أن هدف الحملة العسكرية الإسرائيلية المتدحرجة على الفلسطينيين ينصبّ باتجاه محاصرة عرفات وإنهاكه سياسياً والانتظار حتى يحدث تغيير في القيادة الفلسطينية[١١].

عندما وقع الهجوم على نيويورك وواشنطن وأدى إلى إعلان الرئيس الأمريكي بوش "الحرب على الإرهاب"، وشرع بتكوين تحالف دولي للقيام بذلك، تغيّرت المعطيات الدولية وألقت بظلالها الكثيفة على الوضع الفلسطيني. فمن ناحية، أصبح لزاماً على الجانب الفلسطيني أن يحدّد موقفه وموقعه من مسألة الاصطفاف الدولي الذي دعت إليه الإدارة الأمريكية. فإما أن يتم التجاوب مع المطالب الأمريكية بشكل كامل وواضح، وإما أن يتم تثبيت سمة "الإرهاب" على الفلسطينيين ويُتركوا للمعالجة الشارونية الشرسة التي بدأت بوادرها تظهر خلال الأيام اللاحقة للهجوم على أمريكا. ولكن من ناحية أخرى، كان من الضروري للولايات المتحدة التي كانت تسعى جاهدة لتغليف "الحملة الصليبية" الأولى في القرن الحادي والعشرين بغلاف إسلامي–عربي أن تقوم أولاً بتهدئة الأوضاع على "الجبهة" الفلسطينية –الإسرائيلية. ولكن يجدر الانتباه إلى أن التهدئة لا تعني بالضرورة نيّة الولايات المتحدة التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية منشود فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، وإنما كانت تعني أمريكياً إيقاف الانتفاضة و ضمان وقف إطلاق النار.

درءاً للمخاسر، وليس تحقيقاً للمكاسب، اضطرت السلطة الفلسطينية إلى التجاوب الإيجابي السريع مع المطالب الأمريكية، ولديها الحق في ذلك، فقد كان الدرس المستقى من التجربة الفلسطينية في حرب الخليج الثانية قاسياً بما فيه الكفاية. وتم الإعلان فلسطينياً عن وقف كامل وشامل لإطلاق النار في مقابل إيقاف إسرائيل حملتها العسكرية فقط، وبدون حتى تطبيق التفاهمات المتضمنة في وثيقة تينت أو وجود آلية متفق عليها للشروع بتطبيق توصيات لجنة ميتشل. لقد

---

(١١) لم تتوقف أوساط سياسية وعسكرية وأمنية إسرائيلية عن تداول فكرة التخلص من عرفات. راجع: بن كسفيت، " وثيقة أمنية إسرائيلية: أضرار اختفاء عرفات أقل من أضرار وجوده... هذه هي الأسباب،" صحيفة **الأيام**، نقلاً عن صحيفة **هارتس**، بتاريخ ٢٠٠١/٧/٧.

تم إيقاف النار فلسطينياً بدون حتى الاستحصال على عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل اندلاع الانتفاضة، ولكن الضرورات تبيح المحظورات، والعودة إلى المربع الأول كان أفضل من تلاشي رقعة اللعب كلياً.

ولكن من الأهمية بمكان أن لا يتم تبرير التراجع الفلسطيني بالضرورات الدولية فقط. فصحيح أن الوضع الدولي أملى شروطه على الجانب الفلسطيني، ولم يكن بالإمكان غير الذي كان. إلا أنه يجب الاعتراف بوجود مكامن خلل فلسطينية أدت إلى "الورطة" التي لم يكن لها مخرج سوى إعلان وقف إطلاق للنار. وقد يكون فيما حدث لأمريكا، وما أدى بها إلى ممارسة ضغط باتجاه توقيف إطلاق النار، قد وفرّ المنفذ المناسب للفلسطينيين لإخراج الذات من تلك "الورطة". وإن كان الحال كذلك فمن الضروري أن يتم تحليل مكامن الخلل الذاتية واستخلاص العبر منها، من أجل تصحيح المسار وعدم تكرار الوقوع في نفس الأخطاء.

مكامن الخلل

يمكن الإدعاء بأن أهم مكمن للخلل عندما وبعدما يقع يتمثل بالاستمرار بتطمين الذات وعدم الاعتراف بوجوده، حتى وإن لم يكن بالمقدور إصلاح الضرر الناجم عنه. وما الفذلكة والتبرير وتحميل المسؤولية للآخرين والمحاولات المستمرة للقفز والهروب إلى الأمام عند المعاناة من معضلة سوى وسائل للتهرّب من تحمل المسؤولية، وإغلاق المجال أمام الدخول في عملية مراجعة نقدية ضرورية لتمحيص الظروف الموضوعية والشؤون الذاتية بحثا عن مكامن العلّة لمعالجتها ما أمكن. والتهرب من مواجهة معضلة يصبح في أحيان كثيرة علّة تزيد من استفحال هذه المعضلة. وهذا هو الحال الفلسطيني، والعربي، مع مسيرة عقد أُهدر على محاولة التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل: انجراف مستمر ومتنامي في الأزمة لعدم وجود الرغبة والقدرة على فتح باب المراجعة. فالمراجعة تفتح الباب أمام ضرورة المعالجة، والمعالجة تعني المحاسبة، وكثرة متورطة، ولكن متنفّذة، لا تريد على الإطلاق ذلك.

عند المراجعة يتضح أن مكامن الخلل في الوضع الفلسطيني تتحدد في مآزق أربعة أساسية:

١.مأزق التسوية السياسية:

كان الاعتراف بإسرائيل دون تحديد حدودها الثمن الذي فُرض على منظمة التحرير الفلسطينية لتبادل الاعتراف الإسرائيلي بها، الأمر الذي حوّل تلقائيا، من الناحية الفعلية، الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ إلى أراضٍ متنازع

عليها. ونتيجة لذلك وللتغاضي الفلسطيني عن كثير من الممارسات الإسرائيلية نتيجة اعتبارات ذاتية مصلحية لدى القيادة الفلسطينية التي وجدت في الاعتراف الإسرائيلي ملاذاً من الذويان، وتنافسية مع أطراف عربية على تحقيق "خبطة السلام المبكر" مع إسرائيل، أمعنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة باستغلال ثغرة "السلام" المزعوم لتغيير الوقائع على الأرض الفلسطينية لصالحها. ونجم عن ذلك تكثيف عملية الاستيطان اليهودي في القدس والضفة والقطاع من خلال إقامة وتوسيع الأحياء الاستيطانية والمستوطنات، وزيادة أعداد المستوطنين، وشق الطرق "الالتفافية" المدمِّرة للوحدة الجغرافية للأرض الفلسطينية.

حاول الجانب الفلسطيني الاستعانة بقوى خارجية لتعديل كفة ميزان القوى الراجح لإسرائيل، لكن الأوضاع العربية في أعقاب حرب الخليج الثانية وتداعياتها لم تسمح بأن يشكّل العرب القوّة المرجوّة. بل على العكس، كان التشرذم العربي أحد أهم أسباب تضعضع الموقف الفلسطيني أمام إسرائيل، خاصة بعد افتتاح سفارات ومكاتب تجارية إسرائيلية في أكثر من عاصمة عربية. لقد بدأ "السلام" المزعوم، والذي أوغل الجانب الفلسطيني الرسمي في الترويج خلال فترة انتعاش المفاوضات بأنه قد حلّ، يستخدم غطاء القبول الفلسطيني لينساب من حول الفلسطينيين تاركهم في مواجهة غير متكافئة مع إسرائيل.

لم يكن التدخل الأوروبي أو الروسي الذي حاول الجانب الفلسطيني استثماره قدر الإمكان من الفاعلية الكافية لتعديل كفة الميزان الراجح باتجاه إسرائيل و"راعيتها" الأمريكية. ولذلك أصبح "التورط" مع الجانب الأمريكي يُمثّل السبيل الوحيد المتاح للاستمرار في عملية "السلام". ولكن الولايات المتحدة كانت دائما، بصورة عضوية – منهجية، منحازة تماما إلى جانب إسرائيل. وبالتالي لم يُسعف الاعتماد الفلسطيني على التدخل الأمريكي الموقف الفلسطيني بتاتا. بل على العكس، أدى هذا التدخل إلى حماية إسرائيل ورعاية مطالبها واشتراطاتها المتنامية على الجانب الفلسطيني. ونتيجة الحماية الأمريكية أمعنت إسرائيل في إجراءاتها تحت مظلة "السلام" حتى خلّفت أرضا فلسطينية مقسّمة إلى كانتونات محاطة بالطرق الالتفافية ومطوّقة بالمستوطنات. لقد

أدى "السلام" إلى فصل الضفة عن القطاع تماماً، ومنذ اندلاع الانتفاضة تم ليس فقط تكريس هذا الفصل، وإنما تحويل الكانتونات في كل من المنطقتين إلى معازل منفصلة عن بعضها، لا يتمكن الفلسطينيون من التنقل بينها إلا بصعوبة بالغة. وإذا استمر هذا الحال طويلاً فإن آثاراً سلبية عميقة ستلحق بنسيج الشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال[١٢].

ستبقى عملية التسوية السياسية رهينة للتفوق الإسرائيلي طالما بقيت الولايات المتحدة مستمرة في تقديم دعمها اللامحدود لإسرائيل من جهة، وطالما بقي العرب غير قادرين أو راغبين في توظيف مصادر قوتهم لتحقيق التوازن المطلوب في معادلة القوى غير المتكافئة بين الفلسطينيين وإسرائيل. ولكن الواقع الحديث للأقطار العربية يشير بوضوح إلى أن للنظم السياسة العربية مصالح مختلفة وأجندات خاصة، ولا يُتوقع أن يتم القفز عنها بسهولة وسرعة والوصول إلى صيغة موحدة لنصرة الشعب الفلسطيني، خاصة تجاه الولايات المتحدة. ويجب هنا الإشارة إلى أن القيادة الفلسطينية تتعامل هي الأخرى بنفس عقلية وأسلوب النظم السياسية العربية. فهي انتقائية تريد المحافظة على استقلال قرارها وحرية حركتها السياسية عندما ترغب، وتريد الحصول على الهبّة والمساعدة العربية عندما تحتاج وتطلب. وبالطبع فإن النظم تعرف لبعضها، وتتعامل مع بعضها بأساليب مشابهة. كما ويجدر التنويه في هذا السياق إلى ازدواجية الموقف الفلسطيني من الولايات المتحدة، فهو من ناحية يتذمر وينتقد انحيازها الكامل لإسرائيل، ولكنه من ناحية ثانية يعوّل على تدخلها بالاستمرار في "رعاية" عملية التسوية السياسية[١٣].

لأن الوضع كان كما أشرنا إليه فإن أسئلة هامة برزت داخل الساحة الفلسطينية، وبقي تقديم الإجابة عليها يمثّل سجالاً دائراً بين قوى فلسطينية مختلفة في رؤاها السياسية: ما مدى الاستفادة الوطنية من استمرار التشبث بعملية

---

(١٢) عالجت موضوع هذا الفصل ونتائجه الفعلية والمحتملة في كتابي:
فصل الضفة عن القطاع: مازق تفاوضي أم خيار استراتيجي إسرائيلي(رام الله: منتدى ابحاث السياسيات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ، ١٩٩٩).

(١٣) أشرت إلى ذلك في مقالي الأسبوعي في صحيفة **الأيام**، والذي ظهر بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ تحت عنوان "الورطة".

التسوية السياسية مع معرفة أن سقفها محدود بمواقف إسرائيلية – أمريكية مسبقة؟ وهل هناك استعداد فلسطيني جدي للتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض مع معرفة أن السقف المطروح إسرائيلياً – أمريكياً أقل من المأمول فلسطينياً؟ وما جدوى الانتفاضة الحالية إن كانت فقط تكتيكية تستهدف العودة إلى طاولة المفاوضات المائلة لصالح إسرائيل؟

٢. مأزق المفاوضات:

لأي مفاوضات شقّان مهمان: أحدهما مضموني يعتمد على موازين القوى وقدرة الفرق المفاوضة ومدى استعداداتها الفنية، والثاني انطباعي يعتمد على البعد الإعلامي والكيفية التي يُبرز فيها الفريق المفاوض مواقفه. وفي السياسة تختلط الحقائق بالانطباعات، وفي أحيان يكون للانطباع، حتى لو كان خاطئا أو مغالطاً، أثر أهم وأبلغ بكثير من الحقيقة الكامنة وراءه. لذلك على المفاوض أن يهتم بما يترك عند الآخرين من انطباعات، خصوصاً عند أطراف ثالثة غير معنيّة بالتحقق من التفاصيل ومتابعة دقائق الأمور. وفي هذا السياق يُعتبر كسب تعاطف الرأي العام العالمي ذا أثر بالغ في تثبيت المواقف التفاوضية لطرف على طرف، ومثل هذا الكسب قد يحسم المعركة التفاوضية في نهاية المطاف.

ابتدأ المأزق الفلسطيني في العملية التفاوضية منذ مطلعها عندما انحصرت المطالب الفلسطينية بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وفق معادلة "الأرض مقابل السلام" وتطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨. واعتقد الجانب الفلسطيني خطأ أن في تحديد هذه المطالب تنازل فلسطيني كبير مسبق أدى إلى القبول باختصار المطالبة الفلسطينية إلى مجرد ٢٠٪ من مساحة فلسطين الانتدابية. ولكن لأن التنازلات المسبقة لا تدخل في اعتبارات العملية التفاوضية عندما تبدأ، فإن مطالب "الحد الأدنى" الفلسطينية اعتُبرت من قبل جميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بعملية التفاوض، مطالب "الحد الأقصى"، أي مدخل العملية التفاوضية. وبالطبع فإن المتوقع في عملية التفاوض أن تقوم الأطراف المتفاوضة بتقديم تنازلات متبادلة عن مواقفها الأصلية التي دخلت فيها على طاولة

المفاوضات، وذلك لتقترب من بعضها البعض ويتم عقد اتفاق يحقق لكل طرف أقصى ما يمكن تحقيقه من مطالبه الأصلية. وباختصار، لا يمكن لطرف أن يخرج من العملية التفاوضية مستحصلاً جميع ما طلب عندما دخل إليها، سوى في حالة واحدة: استسلام الطرف الآخر تماما لمطالبه. ولم يكن بوارد إسرائيل أن تستسلم للمطالب الفلسطينية، بل كانت تريد التفاوض على كل شبر من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ التي أصبحت من الناحية الفعلية "أرضاً متنازع عليها".

في كامب ديفيد اقتنص باراك، رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك، من الفلسطينيين إنجازا انطباعيا على صعيد الدوائر السياسية الغربية المؤثرة سيكون له آثارا هامة سيتم توظيفها بشكل مكثف لمصلحة إسرائيل بعد ذلك. فقد أقنع هذه الدوائر، بمساعدة أمريكية مغرضة ولكن متوقعة، أنه عرض على الفلسطينيين عرضاً سخياً لإنهاء الصراع (قيل حينها بأنه انسحاب من نسبة تفوق ٩٠٪ من الأرض المحتلة مع تبادل لتغطية البقية)، ولكن الفلسطينيين رفضوا العرض، الأمر الذي أدى إلى وضع اللوم مباشرة على الجانب الفلسطيني الذي اعتُبر بأنه لا يريد التوصل إلى التسوية[١٤]. ويجدر الانتباه أن المهم في العملية التفاوضية ليس جدّية وصدق العروض المعروضة من قبل طرف من الأطراف، خاصة إذا تعلق الأمر بحملة علاقات عامة، وإنما بالكيفية التي يتعاطى فيها الطرف الآخر مع هذه العروض كي لا يخسر هذه الحملة. والتعاطي لا يعني بالضرورة القبول، ولكن في حالة العرض الهلامي لباراك، والذي لم يُشكّل من الناحية الموضوعية تحولاً إيجابياً كافياً باتجاه التجاوب مع الحد الأدنى المطلوب فلسطينياً، فإن الجانب الفلسطيني لم يستطع استعادة الإمساك بزمام المبادرة والقيام بحملة إعلامية توضيحية ناجحة ومؤثرة[١٥].

---

(١٤) بعد مرور أكثر من عام على عقد قمة كامب ديفيد، وترسخ الانطباع الخاطئ ولكن المؤثر بأن مسؤولية فشلها فلسطينية، تصدى روبرت مالي وحسين اغا لذلك الإنطباع ، وقدما تحليلاً وصفياً للمفاوضات التي جرت في تلك القمة تحت عنوان: " كامب ديفيد : أخطاء مأساوية". وقامت صحيفة **الأيام**، بنشر هذا التحليل على ثلاث حلقات متتالية، ٢١-٢٣/٧/٢٠٠١.

(١٥) وجهة النظر الفلسطينية الوحيدة التي صدرت ، وكانت بالعربية، لتشخص وتحلل أسباب انهيار قمة كامب ديفيد كانت لأكرم هنّية، عضو الوفد الفلسطيني في تلك القمة. وبعد نشرها على حلقات =

كانت إحدى نتائج إلقاء اللوم على الجانب الفلسطيني في فشل مفاوضات كامب ديفيد وصول شارون على قاعدة برنامج متشدد إلى الحكم في إسرائيل، معيدا إمكانية التفاوض مراحل إلى الوراء. وقد استطاع شارون نفسه أن يقوم بخطوة علاقات عامة هامة عندما أعلن عن وقف نار أحادي الجانب بعد صدور تقرير لجنة ميتشل التي قامت بالتحقيق في الأحداث الدائرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. والغريب أن هذا الإعلان جاء مع أن الحكومة الإسرائيلية تحفّظت على نقاط في التقرير، في حين أن الجانب الفلسطيني المرحّب به لم يغتنم الفرصة لإحراج إسرائيل، واضطر لاحقاً أن يخضع للضغط المباشر وأن يقوم بإعلان مشابه لوقف إطلاق النار. وقد عزّز ذلك الانطباع الخاطئ، ولكن السائد في أوساط دولية رسمية وشعبية، أن الجانب الفلسطيني هو "المعتدي" وأن الجانب الإسرائيلي "مضطر للدفاع عن النفس". وعلى الأقل، أدى اتخاذ إسرائيل مثل هذه الخطوات المحسوبة جيدا في حينه إلى إفقار الجانب الفلسطيني الكثير من الذخيرة الحيوية المساندة في العالم. ومع أن الفلسطينيين عادوا و"ثأروا" لأنفسهم في المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية الذي انعقد في دوربان بجنوب افريقيا، عندما تمكنوا من خلال التحالف الدولي للمنظمات غير الحكومية من إعادة وشم إسرائيل بالعنصرية، إلا أن ذلك انتج ردّة فعل عكسية على صعيد الأوساط الدولية الرسمية المؤثرة في عملية التسوية السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل[١٦].

= في صحيفة **الأيام** من ٧/٢٩ إلى ٢٠٠٠/٨/١٠، صدرت هذه الأوراق مجمّعة في كتاب باللغة العربية يحمل عنوان أوراق كامب ديفيد، عن دار الأيام للطباعة والنشر في آب عام ٢٠٠٠. وتمت ترجمة الكتاب إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية. وبعد ما ينوف على عام من انهيار القمة، قام طاقم الخبراء التابع لطاقم المفاوضات الفلسطيني بإعداد وثيقة تحتوي أجوبة على أحد عشر سؤالاً تستهدف تفنيد الرواية الإسرائيلية -الأمريكية. ومن المثير للاهتمام أن نشر هذه الوثيقة بالعربية جاء من خلال ترجمة مقال صدر في صحيفة **هارتس** لصحفي إسرائيلي وقامت صحيفة **الأيام** بإعادة نشره. راجع:
عكيفا الدار، "الرواية الفلسطينية لفشل محادثات كامب ديفيد،" **الأيام**، ٢٠٠١/٧/٢٥.

(١٦) يمكن الإدعاء بأن انسحاب الولايات المتحدة من المؤتمر كان متوقعاً وقد يعود إلى أسباب إضافية لنصرة إسرائيل، إلا أن دولاً أوروبية، مثل فرنسا، هددت بالانسحاب من المؤتمر من أجل إسرائيل وقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلى صدور البيان الرسمي الختامي للمؤتمر بصيغة توفيقية أخرجت إسرائيل من دائرة الاستهداف بالعنصرية.

٣. مأزق الانتفاضة:

عند اقتناع طرف من الأطراف المتفاوضة بأن عملية المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود لن يحقق له الأهداف المتوقعة منها، يكون أمامه اتّباع أحد خيارين. الأول، أن يُخرج نفسه و ينسحب من العملية التفاوضية و يستبدلها بسبيل آخر لتحقيق أهدافه. وعلى الأرجح أن يكون هذا السبيل الدخول في عملية مواجهة مع الطرف الآخر وشنّ حملة مقاومة شاملة عليه، لتصبح بديلا استراتيجيا لعملية المفاوضات وغاية لتحقيق الأهداف التي لم تتحقق عبر التفاوض. أما الخيار الثاني فهو أن يعمد هذا الطرف إلى الدخول في مرحلة تأزيم تكتيكي مرحلي للعلاقة مع الطرف الآخر في عملية المفاوضات لكي يعود لاحقا إلى طاولة التفاوض بشروط محسّنة عمّا كانت عليه قبل التأزيم. في هذه الحالة يأتي التأزيم على شكل مواجهة محسوبة يقوم بها الطرف المفاوض الممتعض كوسيلة لتحقيق غاية محددة ومحدودة، وليس كسبيل آخر بديل. وبالتالي فإن محددات ووسائل المواجهة في هذا الخيار تكون مختلفة تماما عنها في الخيار الأول. ففي حين أن جميع الأساليب والوسائل يمكن أن تُوظَّف لمقاومة الطرف الآخر في خيار إغلاق الباب التفاوضي، فإنها عند اتّباع خيار تأزيم المفاوضات يجب أن تبقى مقنّنة ومنضبطة بحيث لا تقطع العلاقة مع الطرف الثاني، وإنما تخلخلها إلى حين. باختصار، فإن المواجهة في الخيار الأول تكون بديلاً عن التفاوض، في حين أن التأزيم في الخيار الثاني يبقى جزءاً من عملية التفاوض ذاتها، ولا يشكّل بأي حال خروجا عنها.

جاءت الانتفاضة الفلسطينية عندما اندلعت من نوع الخيار الثاني. فالجانب الفلسطيني الرسمي توصل بعد انهيار قمة كامب ديفيد إلى ضرورة تأزيم الموقف تكتيكيا مع الإسرائيليين من أجل تحسين الشروط التفاوضية لاحقا. وبالتالي لم تكن الانتفاضة "الرسمية" خروجا على العملية التفاوضية، بل جزءاً لا يتجزأ منها، يخضع للاعتبارات السياسية ويتأثر بها. ولكن كان هناك أطراف فلسطينية أخرى تريد استغلال الفرصة وتطوير هذه الانتفاضة لكي تصبح خيار مقاومة استراتيجياً يحلّ محل العملية التفاوضية.

لم يتمكن الجانب الفلسطيني من حسم موقفه من مسألة استراتيجية الانتفاضة خلال الفترة الماضية. فهل الهدف الفلسطيني محدّد بالعودة، تحت شروط

من المفترض أن تكون محسنّة، للتفاوض مع إسرائيل، أم أنه يريد مقاومتها ودحرها؟ مثل هذا الحسم كان مهماً لاختيار نطاق الأساليب والوسائل المناسبة للتنفيذ. فلو كان الاختيار أن تكون المواجهة شاملة وتقع خارج نطاق العملية التفاوضية، لكان من المناسب أن تكون جميع أساليب المقاومة مفتوحة على مصراعيها لتشمل ليس فقط الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وإنما منطقة ١٩٤٨ أيضاً. ولا يدخل في حسابات الأساليب المستخدمة في هذه الحالة اعتبارات سياسية تتعلق بضرورة التفريق بين أهداف وأخرى، وبين مواقف وآراء مجموعات من الطرف الإسرائيلي وأخرى. فالمواجهة في هذه الحالة تكون شاملة لا تأخذ بعين الاعتبار أهمية الرأي العام العالمي أو ضرورة الأخذ بالاعتبار المحافظة على أو إقامة تحالفات مع مجموعات مؤيدة أو مناصرة في الطرف المقابل. والعكس بالطبع صحيح، فلو كان الاختيار أن تكون المواجهة تكتيكية وتبقى تُشكّل إحدى الآليات الفاعلة ضمن أفق العملية التفاوضية، لكان من المطلوب أن تكون هناك حسابات دقيقة لكيفية إدارة المواجهة وانتقاء أهدافها الممكنة. فالتفريق بين المسموح والممنوع من الأهداف يصبح مسألة أساسية وضرورية لكسب معركة التأييد الدولي، ولكي لا يتم استعداء مختلف فئات وجميع مجموعات الطرف المقابل في المفاوضات، لأن العودة في وقت ما إلى طاولة المفاوضات تتطلب وجود قسم مؤيد لذلك من بين الإسرائيليين. من هذا المنطلق، وإذا كانت المواجهة تكتيكية، قد يكون استهداف أفراد من جيش الاحتلال والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ أمراً مبرراً و يمكن الدفاع عنه وإيجاد تعاطف الرأي العام العالمي حوله، وتأمين ليس فقط سكوت قسم من الإسرائيليين عليه، وإنما تزويدهم بما يساعدهم على تطوير موقفهم ضد استمرار الإحتلال. ولكن استهداف المدنيين بصورة عشوائية داخل منطقة ١٩٤٨ يصبح أمراً آخر يصعب الدفاع عنه وإيجاد رأي عام عالمي متعاطف معه، واقناع أي إسرائيلي بصوابيته وجدواه. وبالتأكيد فإن الانتقال العشوائي بين وسائل وأساليب شمولية المواجهة الانتفاضية من جهة، وانتقائية التأزيم الانتفاضي من جهة ثانية، يمكن أن يكون الأسلوب الأسوأ لأنه لا يؤدي فقط إلى الإرباك الذاتي، وإنما إلى إفقاد الآخرين بوصلة الحكم على الموقف الفلسطيني، أخلاقيا قبل أن يكون سياسياً. ويمكن بسهولة خسارة الأهداف بسبب توظيف أساليب ووسائل غير مناسبة.

لم يستطع الجانب الفلسطيني أن يتخذ قراراً قاطعا ونافذاً بشأن إن كانت أساليب ووسائل الانتفاضة يجب أن تكون وتستمر سلمية لاعنفية أو مسلحة ومعسكرة، وأن أهدافها يجب أن تنحصر بالأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ أو تمتد لتشمل منطقة ١٩٤٨. بل إن الجدل الداخلي حول ذلك بقي قائما منذ البداية حتى الآن. لكنّ المراقب لتطور الأحداث يلاحظ مفارقة عجيبة تتمثل بأن الانتفاضة التي بدأت بمباركة رسمية فلسطينية لتكون بشكل عام محاولة تكتيكية للتأثير في مجرى المفاوضات، تم خروجها عن النطاق المرسوم، ما استدعى توظيف وسائل وأساليب مواجهة شاملة مع إسرائيل، وجرّ الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي بذلك الاتجاه، مع أن النيّة الرسمية بقيت تريد العودة إلى طاولة المفاوضات.

أدت هذه المفارقة إلى بروز العديد من السلبيات التي أثرت على المكانة الفلسطينية في عالم إيجاد وتوطيد التحالفات لتدعيم الموقف السياسي الفلسطيني. فمن ناحية، أدت شمولية وسائل وأساليب المقاومة المستخدمة في هذه الانتفاضة، والقيام بعمليات عسكرية واستشهادية داخل المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ومنطقة ١٩٤٨، إلى توحيد الإسرائيليين جميعا باعتبار أنفسهم ضحايا "العنف الفلسطيني". فالإسرائيلي في تل أبيب وحيفا أصبح يتعاطف مع المستوطن في المستوطنات مثل "شيلو" و"كرني شمرون" و"بسجوت"، بعدما كان جدل حاد بين الإسرائيليين حول جدوى استمرار الاستيطان قد وصل إلى ذروته قبيل اندلاع الانتفاضة. ولو كانت المواجهة الفلسطينية اقتصرت على المستوطنين وأفراد جيش الاحتلال لكانت أثارت عند قطاعات إسرائيلية واسعة تساؤلات عميقة حول جدوى استمرار الاحتلال. أما المواجهة الشاملة فقد أدت إلى نشر ثقافة الخوف بين الغالبية العظمى من الإسرائيليين من أن الجانب الفلسطيني لا يريد تركهم في حال انتهاء احتلال عام ١٩٦٧ يعيشون بأمان، وتوصلوا جرّاء ذلك إلى نتيجة مفادها أن لا فائدة ترجى من إنهاء الاحتلال[١٧]. ونتيجة لذلك تعمقت يمينية المجتمع الإسرائيلي، ووصل اليمين المتطرف إلى سُدّة الحكم في

---

(١٧) أنظر على سبيل المثال:

ياعيل باز، " إسرائيل: ارتفاع في منسوب العنصرية والكراهية ضد العرب،" صحيفة **الأيام**، نقلاً عن صحيفة **معاريف**، بتاريخ ٢٠٠١/٨/٦.

إسرائيل، وتراجع اليسار إلى أدنى مستوى له منذ زمنٍ طويل. فإن كانت الانتفاضة تكتيكية تستهدف تحسين الشروط التفاوضية للجانب الفلسطيني، فقد حققت على الصعيد الإسرائيلي عكس ذلك تماماً.

من ناحية ثانية، أدى اعتماد الفلسطينيين على أساليب ووسائل المواجهة الشاملة إلى الإضرار بصورة الجانب الفلسطيني على صعيد الرأي العام الغربي. فقد أفقد ذلك الفلسطينيين جزءاً هاماً من التعاطف الغربي على أساس كونهم "ضحية" الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، وأصبحت الصورة تتغير بالاتجاه المعاكس. ولم يتمكن الجانب الفلسطيني على الإطلاق من القيام بحملة علاقات عامة ناجحة وفعّالة للرد على الحملة الإسرائيلية التي استطاعت إقناع الكثير من الأوساط الرسمية والشعبية في الغرب بأن إسرائيل هي "الضحية" وأن السلطة الفلسطينية هي "المعتدية"، وأن الرئيس عرفات يُشكّل "عقبة أمام السلام". وقد أدى ذلك إلى ايجاد مبرّرات لعملية القمع المنهجي الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، في حين أن المقاومة الفلسطينية للقمع والاحتلال بدأت توسم بـ "العنف" و "الإرهاب".

ومن ناحية ثالثة، أدى التأرجح بين التوظيف الفلسطيني لأساليب ووسائل المواجهة الشاملة مع الإسرائيليين، بما يتضمنه ذلك من خسائر ومعاناة فلسطينية فادحة، من جهة، والدخول في محادثات مع أطراف مختلفة، أمريكية وأوروبية وروسية وإسرائيلية، للتنسيق للعودة إلى العملية التفاوضية من جهة ثانية، إلى زعزعة الجبهة الداخلية الفلسطينية، إن كان على صعيد العلاقة بين القوى السياسية، أو على مستوى العامة من الفلسطينيين. وكثيرون من الفلسطينيين أصابتهم البلبلة من عدم وضوح أهداف الانتفاضة ووجهتها ومداها والنتائج المتوقعة منها. ولهذا السبب بدأ خيط من الإحباط والملل والنقد الخافت يتسلل من نفوس كثيرة إلى الساحة الفلسطينية. ومن أسوأ النتائج الممكنة لحركة مقاومة شعبية أن تخيب خلالها آمال وتوقعات قطاعات من الناس، لأن استنهاض الهمم يصبح أصعب بعد ذلك مما كانت عليه الإمكانية سابقاً.

بدأت الانتفاضة بعد مرور بضعة أشهر على انطلاقها تمر بمرحلة حرجة، إن

لم يكن بمأزقٍ حاد. فلا هي استطاعت أن تُرسّخ نفسها كحركة جماهيرية مدنية لاعنفية مؤثرة وفاعلة، ولا هي تمكنت من أن تعبر الحد الفاصل لتصبح حركة مقاومة مسلحة منظمة ومنتشرة وقادرة على حماية نفسها والاستمرار بنهج الكفاح المسلح حتى التحرر من الاحتلال. لقد وصلت الانتفاضة فلسطينياً إلى حالة المراوحة في المكان، مع أنها تُوظِّف إسرائيلياً لضرب المشروع الوطني الفلسطيني بتؤدة وإمعان. ومما يستدعي الانتباه أنها وصلت إلى هذه الحالة دون أن تتمكن من إحداث التأثير المنشود في عملية المفاوضات، وهو الهدف الرئيس الذي اندلعت من أجله بالأساس.

٤. مأزق الوضع الداخلي:

خلال معركة التحرر الوطني قد يواجه المجتمع الساعي لتحقيق الحرية والاستقلال من نير الاستعمار أو الاحتلال معضلة رئيسية تتمثل بالمقدرة على التوفيق بين الاهتمام بمواجهة العدو الخارجي بفاعلية من جهة، وتنظيم شؤون مجرى الحياة الداخلية للمجتمع نفسه من جهة أخرى. ومع أنه واضح نظرياً أن الاهتمام بتنظيم مجرى الشؤون الحياتية للمجتمع أمر ضروري وأساسي للنجاح في مواجهة العدوان الخارجي عليه وتحقيق الانتصار في معركة التحرر الوطني، ويجب أن يحتل أولوية مركزية في جدول اهتمامات القيادة السياسية لذلك المجتمع، إلا أنه يمكن عملياً أن ينحسر هذا الاهتمام فعلياً، مع إمكانية استمراره بلاغياً، تحت وطأة ضرورة تركيز كل الطاقات نحو المواجهة الخارجية التي تبدأ باحتلال مجمل مساحة الاهتمام العام، مُخلّفة وراءها منابع فوضى داخلية تبدأ بالتراكم والتأثير سلبياً على القدرة التحملية للمجتمع في مواجهته الخارجية. وقد يكون الأنكى، كما حدث في حالات تحرر وطني عديدة، أن يتم توظيف القيادة للمواجهة الخارجية من أجل طمس الاختلالات التي يعاني منها المجتمع داخلياً، وذلك تحت شعار أن جميع الجهود يجب أن تنصَبّ فقط على المقاومة، وبعد أن يتم تحقيق الانتصار على العدو يبدأ الالتفات إلى معالجة الشؤون الداخلية. إن مثل هذا التوجه، إن حصل، يمكن أن يُلحق أضراراً حقيقية بالغة، ليس فقط على الصعيد الداخلي، وإنما أيضاً وبالأساس على صعيد القدرة على استمرارية الصمود في المواجهة الخارجية.

لم تكن الأوضاع الداخلية الفلسطينية قبل اندلاع انتفاضة الأقصى سليمة ومعافاة، بل كانت تعاني من جملة من الإختلالات المتفاقمة والاحتقانات المتراكمة. ومن الواضح أن السلطة الفلسطينية، منذ استلامها مقاليد "الحكم" في الضفة والقطاع، وبرغم جميع ما قامت أو قالت به من إصلاحات، لم تنجح في إنتاج الأنموذج المتوقع منها لإعادة تسيير وتنظيم مجرى الشؤون المجتمعية الداخلية بصورة سلسة وفعّالة. ومع أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار ضيق مساحة الإمكانية المتاحة إسرائيلياً للسلطة الفلسطينية لتحقيق ذلك الهدف، إلا أن ذلك لا يغني عن الاعتراف بالقصور الفلسطيني الذاتي في هذا المجال، كون المتاح من إمكانية محدودة، ولكنها كانت متوفرة، لم يُستغل بأقصى نجاعة وفاعلية ممكنة[١٨].

فعلى الصعيد السياسي لم تقم السلطة بما كان يُتوقع منها، فلسطينياً على الأقل، من فرض سيادة القانون وهيبته، وإحكام فصل السلطات وإيجاد وتثبيت علاقة توازنية عملية وفاعلة بينها، وتعزيز استقلال القضاء وتأكيد فاعليته، وضمان مساحة مكفولة قانونياً ومحترمة عملياً لمجموعة أساسية من الحقوق والحريات العامة والفردية الضرورية لضمان عدم عسف السلطة التنفيذية بالمجتمع والمواطن. وما زاد في تردي الوضع السياسي تكلّس الحياة السياسية الفلسطينية على حركات وفصائل لم تكن أو تَعُد تمتلك قدرة فعلية على التأثير في عملية صناعة القرار السياسي، الذي اختُزل فعلياً داخل السلطة التنفيذية المتمثلة بشخص محورها ومحركها الوحيد؛ الرئيس. وقد أدت السلطة الكرزمية والإرث التاريخي والمكانة الرمزية التي يتمتع بها الرئيس إلى اختزال عملية المأسسة السياسية إلى أدنى مستوياتها الشكلية، وحلّ مكانها نظام سياسي قائم على "الزبائنية"[١٩]. وشجع ذلك بروز مراكز قوى شخصانية، سياسية وأمنية، تتآلف وتتصارع ضمن رحى المعركة المستترة، ولكن المستعرة، على الخلافة.

---

(١٨) يجدر في هذا الشأن مراجعة التقارير السنوية الصادرة عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، والتي تتابع بالرصد والتحليل سير الأوضاع الفلسطينية عاماً بعد عام، وخصوصاً فيما يتعلق بتشكيلة وعمل النظام السياسي الفلسطيني.

(١٩) قام جميل هلال بتحليل معمّق لهذه الظاهرة في كتابه: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية** (رام الله: مواطن، ١٩٩٨).

أما على الصعيد الاقتصادي فقد فشلت مقولة تحويل البلاد في عهد "السلام" إلى سنغافورة، وحلّ مكانها تفجّر متوالية من الحقائق والشائعات عن سوء استغلال المناصب الرسمية من أجل الكسب المادي غير المشروع، واستشراء الفساد، وتفشي الاحتكارات والوكالات. وبدأت طبقة جديدة من أثرياء "عهد السلطة" تبزغ للعيان وتستأثر إما بالحسد أو الازدراء. وقد أدى كل ذلك إلى إحداث فجوة أصبحت تتسع بين قلّة مستأثرة بالموارد والمنافع الاقتصادية، وكثرة متزايدة من المحرومين والفقراء. ومع أن نطاق النقد اتسع حول هذه الظواهر والمظاهر حتى أصبح وكأنه اللازمة الملازمة لأي عملية توصيف لأوضاع السلطة الاقتصادية، إلا أن هذا النقد جوبه دائماً بعدم الاكتراث وبمقاومة المعالجة من قبل القيادة السياسية التي تركز خط دفاعها على تشابك ثلاثة محاور واهية: ضرورة عدم فتح الملفات الداخلية في خضم المواجهة الخارجية، وأن السلطة لا تزال وليدة وتجربتها قصيرة مما يبرر لها الوقوع في الأخطاء، وأن الفساد ليس ظاهرة فلسطينية فحسب وإنما عالمية منتشرة في دول عديدة وعريقة!

وعلى الصعيد الاجتماعي قامت السلطة بالاتكاء على إعادة العشائرية والحمائلية في البلاد، وذلك بهدف تفتيت النسيج المجتمعي ليسهل اختراقه سياسياً. وقد أدى الاستقطاب الطبقي الاقتصادي إلى تضعضع مكانة وفاعلية الطبقة الوسطى، والتي بدأت تتقلص في إمكانياتها ونفوذها، كما وفي فرض قيمها وأخلاقياتها على المجتمع. نتيجة لذلك أصبح المجتمع يترنّح بين قيم وأخلاقيات "النفعية الجديدة" من جهة، و"المحافظة التقليدية" من جهة أخرى. وبين هذين القطبين غابت عن المجتمع الكثير من قيم الليبرالية والتسامح، كما والقدرة النقدية وحيوية المشاركة والمساءلة، وحلّ مكان كل ذلك إما عبثية فوضوية جشعه تدعو إلى الاهتمام فقط بـ "تدبير الذات"، أو قدرية مستسلمة لقوة الواقع المسيطر الذي لا تستطيع تجاهه سوى توجيه النقد والاتهام، ولكن داخل الكواليس والغرف المغلقة فقط.

لم يؤد اندلاع الانتفاضة إلى إطلاق ورشة عمل سريعة وفعّالة لتصويب الأوضاع الداخلية الفلسطينية، بل جرى التغاضي عن ذلك والقفز عليه من خلال الدعوة للاصطفاف في مواجهة العدو الخارجي. واستجابة لـ " ظروف الاستثنائية"

تم بشكل سريع واعتباطي اصطفاف الفصائل والقوى السياسية تحت شعار "الوحدة الوطنية" لقيادة الانتفاضة جماهيرياً – ميدانياً، ولكن ليس سياسياً– مجتمعياً. فالقرار السياسي بقي مختزلاً داخل السلطة الوطنية ومحفوظاً عند رئيسها، والحياة المجتمعية أودعت للمجتمع ليقوم لوحده بمحاولة تنظيمها، في حين أخذ "تحالف" القوى الوطنية والإسلامية على عاتقه تنظيم الفعاليات الجماهيرية للانتفاضة. ولكن المهم في الأمر أن "التوافق" بين هذه الأطراف لم يأت نتيجة التوصل إلى اتفاق حول برنامج محدد لتقسيم الوظائف وتنظيم الأعمال، وإنما جرى بطريقة تلقائية، عفوية، إجرائية، وبالتالي جاء عشوائياً واستمر مؤقتاً تتحكم به "استثنائية" الظروف المعلنة، ولكن غير المُعرّفة.

تحت قشرة المقاومة المسلحة للاحتلال التي أصبحت العصب المحرّك للانتفاضة، اختلطت مرجعيات وازدوجت معايير تنظيم مختلف جوانب الحياة الفلسطينية، مؤدية إلى توافق أحياناً، وإلى تنافر في أحيان أخرى. وأدى ذلك إلى تآكل الأسس وانخفاض مستوى المعايير من ناحية، وإلى ازدياد منسوب التسيّب والإهمال من ناحية ثانية، وإلى تصاعد وتيرة تبرير النواقص والتراجعات الذاتية من ناحية ثالثة. وإذا أضيف إلى ذلك التقلص الشديد في قوة وفاعلية السلطة المركزية جرّاء فصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، وازدياد سطوة المحليّات، وانهيار الوضع الاقتصادي بشكل عام، فإن الانتفاضة بدأت تحمل في أحشائها بذور فوضى أصبحت آثارها ماثلة للعيان مع مرور الأيام. ولأن آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة السياسية والمجتمعية معطوبة وغير فاعلة، فإن الوضع الفلسطيني الداخلي العام بدأ في الانحدار المتسارع، ولكن المكابرة الشعاراتية عن "استثنائية الظروف" و" الوحدة الوطنية" و "دحر العدوان" بقيت تتستر على الثغرات وتمنع معالجة الأخطاء. وكانت النتيجة أن أصاب الترهل مرافق مجتمعية كثيرة وانخفض مستوى الأداء بصورة عامة.

يعاني الوضع الفلسطيني حالياً مما سبق من توصيف. فالوحدة الوطنية الميدانية قائمة، ولكنها سياسياً ليست فاعلة. وعوضاً عن إيجاد آليات جديدة ملائمة وفاعلة لاتخاذ القرار السياسي، أصاب الركود الآليات التي كانت موجودة أصلاً. ونتيجة لذلك ازداد تكلّس الحياة السياسية الفلسطينية، بغضّ النظر عن أن أعلام المظاهرات وإعلام الفضائيات لا زال يحجب ذلك عن

الظهور للعيان. أما أداء القطاع العام فقد تراجع بشكل عام إلى أدنى مستوياته منذ قيام السلطة، وأصاب الشلل القطاع الخاص، وتدهور وضع الاقتصاد، وشحّت المصادر الخارجية والداخلية على السواء، وأصاب الإعياء الكثير من الناس خصوصاً بسبب عدم وضوح الآفاق وتحمل الكثير من المشاق والمعاناة.

لقد أدت الانتفاضة إلى حدوث تراجعات عديدة وذات أثر بالغ على صعيد الوضع الفلسطيني الداخلي. وإن بقيت سبل معالجة هذه التراجعات مسدودة ومُعطّله، فإن الآثار السلبية ستتراكم وستؤدي إلى إضعاف مستمر للقدرة الفلسطينية، ليس على صعيد إحداث النقلة النوعية المطلوبة في الأوضاع الداخلية، وإنما على صعيد تحقيق أدنى نجاح في المواجهة الخارجية أيضاً.

ما العمل؟

على الرغم من أن الوضع الفلسطيني كان بحاجة ماسة إلى وقفة نقدية مع الذات لتغيير مسارات وتصحيح أخطاء، أدت الانفجارات التي هزّت الولايات المتحدة إلى حشر الوضع الفلسطيني بين نارين، يمكن أن يؤدي الانشغال بتلافي أضرارهما إلى التخلي فلسطينياً عن الضرورة الملّحة لمساءلة ومحاسبة الذات. من جهة، تغيّر الوضع الدولي بعد وقوع هذه الانفجارات، وأصبح من الضروري التعاطي الفلسطيني مع المتغيرات الجديدة في الساحتين الدولية والإقليمية بما يضمن عدم الوقوع في خطأ يكلّف القضية الوطنية الفلسطينية غالياً. ومن النتائج المباشرة لذلك والمهمة للأخذ بالاعتبار أن مواءمة الموقف الفلسطيني لم يعد فقط خياراً ذاتياً يُتحكم به داخلياً، بل أصبح واجباً واقعاً بحكم الضرورة المفروضة، ويتطلب التكيف والتعامل مع أولويات خارجية قد لا تتسق، على الأقل في منطلقاتها وأهدافها، مع أولويات المطالبين فلسطينياً بضرورة القيام بعملية مراجعة نقدية ذاتية.

من جهة أخرى، يفرض التعاطي الفلسطيني مع المعطيات الدولية الجديدة وتأثيراتها الإقليمية ضرورة وقف إطلاق النار بدون تحقيق أدنى المطالب الفلسطينية التي اندلعت الانتفاضة من أجلها. ومن تداعيات التجاوب الفلسطيني مع ذلك إمكانية حدوث تشقق فلسطيني داخلي في المواقف بين فصائل وحركات سياسية مؤيدة ومعارضة لهذا التعاطي. وقد تؤدي المناكفات الداخلية بين هذه الفصائل والحركات ليس إلى افتراق في الرؤى السياسية فحسب، وإنما إلى إمكانية وقوع المحظور بأن تنكفئ الانتفاضة على ذاتها وتجر مواجهات فلسطينية داخلية، محقّقة الهدف الذي تسعى إليه إسرائيل منذ اندلاعها.

في كلا الاتجاهين يواجه الوضع الفلسطيني خطر الانفلاش. فالتجاوب دون قيد أو شرط مع الضغوط الخارجية، مثله مثل إدارة الظهر بالكامل للمتغيرات الجديدة على الصعيد الدولي، سيجلب نتائج سلبية وخيمة على الوضع الفلسطيني. لذا يجب على الفلسطينيين مراجعة خطواتهم وحساب حساباتهم بحكمة وروّية، وبانتقائية مدروسة وموزونة بإحكام. فالوضع الذي تواجهه القضية الوطنية الفلسطينية المتربّص بها من جهات عديدة مفصليّ وحرج الآن، والتحديات على المستويين الخارجي والداخلي كبيرة يجب مواجهتها باستراتيجية تأخذ بالاعتبار ليس فقط مواجهة متطلبات المرحلة الآنية المفروضة خارجياً، وإنما التعامل مع هذه المتطلبات بما يضمن في الأساس تجييرها لتأمين أقصى استفادة فلسطينية ممكنة خلال المرحلة القادمة. ويجدر التنبيه إلى أن الأوضاع الدولية بعد وقوع التفجيرات في الولايات المتحدة يمكن أن تُثبت بأنها فرصة ذهبية تفتح آفاقاً إيجابية أمام الفلسطينيين إن أُحسن التعامل معها واستغلال ظروفها لتحقيق المنفعة الفلسطينية. ولكنها بذات الوقت يمكن أن تكون وبالاً على القضية الوطنية الفلسطينية إن لم يُحسن فهم سياقها وتقدير متطلباتها والتعامل الإيجابي مع مستلزماتها. كما ويجدر التأكيد هنا على أن مجرد الإعلان فلسطينياً عن وقفٍ لإطلاق النار تحت وطأة المطالبة الأمريكية والمناشدة الأوروبية والقبول العربي المستتر لا يُشكّل بحدّ ذاته استراتيجية عمل فلسطينية، وإنما مجرد مدخل يجب أن يُستغّل لاستنباط هذه الاستراتيجية التي أصبحت ضرورية ومُلحّة أكثر من أي وقت مضى. ومن المهم فلسطينياً الوعي بأن التعامل الوقائعي (ad hoc) مع الأحداث عند تواليها قد يؤمّن بقاءً مترنحاً، ولكنه لن يحقق أهدافاً طموحة، كالتحرر والاستقلال.

من الضروري أن يتشكّل محور الاستراتيجية الفلسطينية المطلوبة الآن من استغلال كل إمكانية متاحة لتحويل الاستهداف التطويعي للموقف السياسي الفلسطيني، والمتوقع أن تتوالى الضغوط الخارجية بشأنه، إلى تطويع لذلك الاستهداف كي يخدم المصلحة الفلسطينية. ومن الضروري أيضاً الانتباه إلى أن تحقيق ذلك يتطلب أيضاً عدم إغفال معالجة مكامن الخلل الداخلية المشار إليها سابقاً. فالريح أول ما تطيح إلا بالشجرة التي نخر السوس

جذعها. أما الشجرة السليمة فتزداد قدرتها على مقاومة الريح العاتية كلما زادت مرونتها.

لكي يكون بالإمكان تحديد عناصر الإستراتيجية الفلسطينية المطلوبة لمواجهة تحديات المرحلة القادمة، يُفترض توضيح الافتراضات الأساسية للمشهد السياسي المؤثر بالوضع الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة، وهي:

(١) أنّ الولايات المتحدة بأمسّ الحاجة إلى توفر غطاء دول عربية وإسلامية ليس فقط من أجل إقامة ما تسميه بـ "التحالف ضد الإرهاب"، وإنما أيضاً من أجل استمرارية تماسك وشرعية هذا التحالف بعد أن تبدأ العمليات الحربية الموجهة أساساً إلى دول ومجموعات إسلامية وعربية. ومن هذا المنطلق ستحاول أمريكا، من خلال توظيف وسائل ترغيب وتهديد متعددة ومركبّة، أن تستقطب أكبر عدد من الدول العربية والإسلامية لتكون إلى جانبها، وستكون لذلك مستعدة للتعاطي مع احتياجات هذه الدول لتحافظ على استمرارية مشاركتها في حملة ستدوم فترة زمنية طويلة. ولكن من المتوقع أن تركز السياسة الأمريكية في الاستجابة على التعاطي مع المطالب الخاصة لكل دولة من هذه الدول، وأن تتحاشى سرعة الالتزام في أن تستجيب للمطالب العامة. فقد تقوم، على سبيل المثال، بترغيب الدول فرادى عن طريق القيام بشطب ديون مستحقة عليها، أو منحها مساعدات اقتصادية، وربما عسكرية. ولكن، في المقابل، ستحاول أمريكا أن تُبقي التزامها بالنسبة للمطالب العامة التي من الممكن أن تطالبها بها مجموعة من الدول، مثل الدول العربية، في حدود العموميات غير الملزمة، خاصة فيما يتعلق بإعادة النظر في سياستها تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية. ومن غير المتوقع، خلافاً لرأي الكثيرين من أصحاب "الينبغيات" (نسبة إلى ينبغي)، أن تقوم الإدارة الأمريكية بنفسها ولوحدها الآن بإحداث تغيير جذري في أسس ومرتكزات سياستها المتعلقة بالتحالف العضوي والانحياز المعروف تجاه إسرائيل، وما ينجم عن ذلك من رؤية ودور أمريكي في حلّ الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني/ العربي. لذلك ستعمد الولايات المتحدة إلى تقديم وعود تطمينية عامة بأنها ستولي حلّ هذا الصراع اهتماماً خاصاً وستحاول تحقيق تقدم فيه عندما تحين الفرصة المناسبة. وإذا لم

يتم في موعد مناسب ممارسة ضغط فعّال ومؤثر عليها يستخدم إما مسألة استمرارية الوجود العربي في التحالف الذي أعلنت أطراف عربية عن استعدادها للمشاركة فيه منذ الآن، أو يحرجها عن طريق تفجر الأوضاع مجدداً في الأرض الفلسطينية المحتلة، أو كليهما معاً، فإن أمريكا ستماطل قدر الإمكان في القيام بخطوات فعالة على صعيد حل الصراع، متذرعة بانشغالها في حملة عسكرية مديدة.

(٢) أنّ الوضع العربي لا يزال يعاني من تفتت وانقسام داخلي منذ حرب الخليج الثانية، ويحول ذلك دون التعويل المؤكد على إمكانية التوصل التلقائي إلى موقف موحّد وضاغط بفاعلية من أجل تحقيق مصلحة عربية مشتركة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالعلاقة مع الولايات المتحدة. ولكن من ناحية أخرى، يجب عدم إغفال أن العديد من هذه الدول تواجه احتقاناً في العلاقة بين شعوبها ونظمها السياسية، وذلك على خلفيات عديدة، ولكن أهمها ضعف الدعم الرسمي العربي للانتفاضة الفلسطينية واستمرار علاقة عواصم عربية مع إسرائيل وعدم ممارستها ضغطاً كافياً على الولايات المتحدة لتجعلها أكثر إيجابية في التعاطي مع القضية الفلسطينية. ومن المتوقع أن تواجه هذه النظم احراجاً إضافياً مع شعوبها في مسألة الانضمام، ولو بشكل غير كامل أو مستتر، إلى تحالف مع أمريكا يستهدف بالأساس ضرب عرب ومسلمين آخرين، كما وفي مسألة الاستمرار في هذا التحالف عندما تتشعب الضربات العسكرية وتطال، كما متوقع ، مواقع عربية. بالتأكيد سيكون التبرير الرسمي العربي للمشاركة والاستمرار في التحالف أن الولايات المتحدة ستقوم بدور أكثر فاعلية واتزاناً في حل الصراع مع إسرائيل. لذلك فإن أمام الفلسطينيين فرصة قادمة مواتية للطلب من الدول العربية ممارسة الضغط الجدّي والعلني على الولايات المتحدة كي تُعدّل من سياساتها تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه الشرعية، وأن تقوم بالربط بين هذا التعديل المطلوب واستمرار التعاون معها.

(٣) أنّ إسرائيل تتعرض حالياً لضغط أمريكي، مثل ذلك الذي تعرضت له خلال الحملة على العراق، يستهدف تخفيض نبرة أقوالها وحدّة أفعالها،

وخصوصاً تجاه السلطة الفلسطينية والفلسطينيين في الأرض المحتلة. فمن الواضح أن الولايات المتحدة تحاول تلافي احراج الدول العربية والإسلامية التي تريد مشاركتها في التحالف الجديد، وأن التصرفات الإسرائيلية إن بقيت على حالها أو شهدت تصعيداً في عدوانها على الشعب الفلسطيني ستُحرج هذه الدول ومعها الولايات المتحدة. لذلك فإن المطلوب أمريكياً من اسرائيل الآن أن تنأى بنفسها عن أن تكون مصدر تشويش للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. بالطبع، هذا يتعارض مع شهية شارون المفتوحة لاستكمال تقويض دعائم السلطة الفلسطينية والقضاء على المشروع الوطني الفلسطيني، ما يعنى أنه سيبقى متحفزاً للانقضاض واستكمال "المهمة". ولكن اعتمادية اسرائيل العضوية على الولايات المتحدة ستجعلها ترضخ للمطلب الأمريكي، وستقوم في حالة عدم تعرضها لاستفزاز كبير من قبل الجانب الفلسطيني بالتزام أدنى درجة احتكاك مع الفلسطينيين. أما إذا تم استفزازها فلسطينياً بشكل متكرر ومثير، فإن إسرائيل بهذه الحكومة اليمينية ستقوم بتوظيف هذا الاستهداف لتبرير تواصل وتصاعد عدوانها على السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. لذلك من غير المجدي فلسطينياً القيام باستفزاز إسرائيل حالياً وجعل عدوانها مبرراً على الشعب الفلسطيني. ولكن هذا لا يعني على الإطلاق أن الاستفزاز يجب أن يبقى خياراً مغلقاً أو معلّقاً عندما يحين الوقت المناسب لأن يكون مردوده للجانب الفلسطيني ايجابياً.

(٤) أنّ الأطراف الدولية الأخرى، مثل الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وروسيا، تتفهم الموقف الفلسطيني أكثر من الولايات المتحدة، وتقوم بعملية الربط بين محاربة ظاهرة الارهاب من جهة، وضرورة مراجعة السياسات الخارجية والاسهام الفعّال في ايجاد الحلول لبؤر الصراعات المديدة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، من جهة أخرى. ولكن هذه الأطراف، كما هو معروف، لا تملك قراراً أو تأثيراً مستقلاً عن الولايات المتحدة. ومع ذلك فإن الوضع الدولي المستجَد، وحاجة الولايات المتحدة إلى شراكة أكبر عدد من الحلفاء في تحالفها الجديد، قد يشكل مدخلاً مناسباً لتطوير تأثير هذه الأطراف على الولايات المتحدة مستقبلاً، وخصوصاً فيما يتعلق بمنطقة مصالح حيوية مثل العالم العربي.

(٥) أنّ شبكات وسائل الاتصال والإعلام العالمية، كما واهتمام الناس أيضاً، منصبّ بشكل كامل ومباشر على متابعة تداعيات ما حدث من تفجيرات في أمريكا. فالعالم على شفا "حرب" جديدة مجهولة الوقائع والمعالم والمجريات. وكل الانتباه والاهتمام موّجه على متابعة التطورات التفصيلية المتلاحقة في هذا المجال، بحيث لا يوجد متسع من الوقت والمساحة والإهتمام لمتابعة قضايا تعتبر الآن ثانوية الأهمية. وفي هذا العصر إذا لم يوجد إعلام مهتم وفاعل وناقل لقضية ما، فإنه لا تأثير لهذه القضية في الساحة الدولية، بغضّ النظر عن مدى أهميتها أو عدالتها. فالقضايا تحتاج إلى رأي عام يؤازرها، وبدون ذلك فإنها تبقى محلّية وتصبح عرضة للإهمال. والقضايا التي تستحوذ على اهتمام الرأي العام العالمي هي تلك التي لها حضور إعلامي واضح على الصعيد الدولي. الآن، ولفترة قد تطول أشهراً، لا توجد إمكانية حقيقية للمحافظة على حضور إعلامي ايجابي للقضية الفلسطينية. وكل ما يمكن حالياً أن يجري من الفلسطينيين أو عليهم لن يستحوذ في الإعلام العالمي، وبالتالي في الإهتمام الدولي، إلا مساحة جانبية مقلصة واهتماماً فرعياً ثانوياً.

عند أخذ الإفتراضات السابقة في الإعتبار، وإجراء حساب لتفاعلاتها وآثارها، يمكن تحديد المطلوب فلسطينياً خلال المرحلة المقبلة بما يلي:

(١) **الانتفاضة:** المطلوب أساساً في هذه المرحلة المحمومة بأجواء الحرب والاستهداف، والتي يجري فيها تصنيف أمريكي للدول واصطفاف عالمي ضد الإرهاب، هو تفويت فرصة اقتناص وتوظيف إسرائيل للأزمة ضد الفلسطينيين، والمحافظة على الذات والمناورة من أجل عدم خسارة الموقع والموقف الفلسطيني. والوضع الدولي أصبح الآن مشدوداً، ومجريات الأمور على الصعيدين الدولي والإقليمي أصبحت محسوبة، ما يتوجب لعب اللعبة السياسية بكل مهارة وإتقان.

كان الإعلان فلسطينياً عن وقف إطلاق النار ضرورياً وملحّاً للاستجابة السريعة للتطورات الدولية بعد حوادث التفجيرات في أمريكا. ولكن يجب أيضاً التأكيد على أن هذا الإعلان كان أيضاً ضرورياً ومُلحّاً منذ حين لأسباب داخلية تتعلق

بمجريات سير الانتفاضة ومدى فاعليتها، إذ كان من الواجب اجراء تقييم ذاتي شامل لمدى فاعلية أساليبها. والآن، ونتيجة للأسباب الخارجية التي تعصف بنا كما وبالعالم أجمع، أصبح الإعلان عن وقف إطلاق النار ليس فقط من الضروريات القصوى، وإنما أصبح الالتزام به من الأولويات الفلسطينية القصوى. فالاستمرار في المقاومة المسلحة للاحتلال خلال الفترة الحالية والمقبلة سيؤدي إلى نتائج سلبية على القضية الوطنية الفلسطينية، إذ بالإضافة إلى الإجراءات التصعيدية التي ستتخذها إسرائيل لمقابلة ذلك، فإنها ستقوم بالتأكيد بحملة مكثفة للتشهير في الموقف الفلسطيني، ومن الممكن أن تصيب نجاحات في ذلك على الصعيد الدولي في ضوء المعطيات الدولية الجديدة. ويجب في هذا السياق أن يكون واضحاً أن العمليات داخل الخط الأخضر يجب أن تتوقف نهائياً، ليس فقط لأن الوضع الدولي حرج وعواقب القيام بأية عملية فلسطينية مسلحة داخل الخط الأخضر سيجلب الآن نتائج كارثية على الفلسطينيين بعد أن يُثبّت عليهم صفة "الإرهاب"، وإنما لأن من المطلوب أصلاً تحديد هدف المقاومة الفلسطينية بشكل واضح وقاطع: إما التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل وإما محاربتها بهدف القضاء عليها. فإن كانت محاربة إسرائيل للقضاء عليها هي الخيار الفلسطيني والعربي، فإن المقاومة بكافة أشكالها يجب أن تستمر وتتصاعد. ولكن يبدو أن الرأي السائد فلسطينياً وعربياً هو أن الانتفاضة، بأساليب مقاومتها المختلفة، تستهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ واحقاق الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني في إطار تسوية سياسية. من هذا المنطلق نما رأي فلسطيني داخل الأرض المحتلة، قبل وقوع الانفجارات في أمريكا، يعتقد بأن العمليات المسلحة داخل الخط الأخضر لم تخدم الهدف الفلسطيني المحدّد، وذلك للأسباب التي تم شرحها سابقاً في هذه الورقة. لكل ذلك، يجب عدم تحميل الانتفاضة أكثر من طاقتها وقدرتها على الاحتمال، لأن تحميلها ذلك سوف يؤدي إلى إنهاكها وذويانها وتضييع إمكانية الاستفادة منها.

بالتأكيد سيتبادر سؤال مباشر ناتج عن ما ذكر أعلاه: ماذا حققت الانتفاضة إن كان الجانب الفلسطيني سيوقف إطلاق النار ويرعاه الآن؟ تنطلق الإجابة على هذا السؤال من ضرورة توضيح نقطتين فيهما التباس عام. الأولى، أن

الانتفاضة لا تنحصر باستخدام السلاح والقيام بعمليات مسلحة ضد الاحتلال، وإنما هي حركة أشمل وأوسع من ذلك. والثانية، وهي مشتقة من الأولى، أن التوقف حالياً عن القيام بعمليات مسلحة ضد الاحتلال لا يعني بالضرورة وقف الانتفاضة، بل يعني إحداث تغيير تكتيكي في أساليبها استجابة للظروف المستجدة. ويجب التأكيد هنا على أن العمليات المسلحة تُعتبر أسلوباً من أساليب الانتفاضة وليس غاية الانتفاضة ومنتهاها، وأن الأساليب يجب أن تتحول وتتغير بما يخدم الغاية، وإلا تخبطّت وأصبحت تشكّل عبئاً على تحقيق هذه الغاية.

يجب أن تستمر الإنتفاضة، وتوقفها الآن سيؤدي أيضاً إلى نتائج كارثية على القضية الوطنية، ليس فقط لما ستتركه من إحباطات ذاتية سيكون لها آثاراً سلبية مستقبلية على الوضع الفلسطيني الداخلي، وإنما لأن توقفها الآن سيقلّص بشكل كبير الإهتمام الخارجي، الدولي والإقليمي، بضرورة معالجة أسبابها والدفع باتجاه تحقيق الانفراج في مسار التسوية السياسية. واستمرار الانتفاضة يجب أن يأتي حالياً من خلال إعادة بعث الحياة في فعاليتها الجماهيرية، لكي لا تبقى منكفئة على القيام بمسيرة متواضعة بعد انتهاء صلاة كل يوم جمعة في مدينة رام الله. إن البعد الجماهيري الذي افتقدته الانتفاضة منذ مدة أصبحت الآن طويلة سيكون، إن تم تحقيقه بوسائل مقاومة سلمية ابداعية، الرافعة الأساسية للموقف الفلسطيني خلال الفترة المقبلة. فهو الوسيلة الوحيدة التي يمكنها أن تعيد للفلسطينيين إمساك زمام المبادرة التي بدأوا بفقدانها منذ تحميلهم فشل قمة كامب ديفيد، وذلك عن طريق إعادة توضيح الحقيقة بأن الفلسطينيين هم الضحية، وأن إسرائيل هي المعتدية والممارِسة لإرهاب الدولة. إن إعادة الاعتبار لهذه الحقيقة من الأهمية بمكان، ويجب أن يكون على رأس الأولويات الفلسطينية. فبهذه الحقيقة فقط يمكن الربط المأمول على الصعيد الدولي بين ما جرى لأمريكا وانحيازها الأعمى لإسرائيل. وما عدا ذلك فإنها حرب بين طرفين وجبهات قتال وتفجيرات تقتل مدنيين ووقف لاطلاق النار، ولا يمكن أن يؤدي ذلك إلى نمو تعاطف دولي يستطيع بذاته قلب المعادلة المغلوطة التي استطاعت إسرائيل أن تنشرها في العالم وأن تظهر من خلالها وكأنها هي "ضحية الإرهاب". ويمكن القول أن

الفلسطينيين الآن، وخلال المرحلة الدقيقة المقبلة، سيكونون بدون استخدام السلاح أقوى مما هم عليه باستخدام السلاح.

ستكون فترة الشهور القليلة المقبلة مواتية جداً للقيام بنشاطات جماهيرية سلمية يكون هدفها فك الحصار وإزالة الحواجز وكسر المعازل المفروضة على الفلسطينيين في الضفة والقطاع. وسيكون بالغ الأثر إن استطاع الفلسطينيون تنظيم حشود تقوم بفعاليات متوالية، وبأشكال متنوعة، تطالب باستمرار برفع الظلم وإنهاء العنف الذي تمارسه إسرائيل على الشعب الفلسطيني. إن هذه الفعاليات هي التي من الممكن أن تُحرج الولايات المتحدة وتضطرها للضغط على إسرائيل، وليس استمرار التفجيرات التي تستغلها إسرائيل أسوأ استغلال. أما بالنسبة للعمليات المسلحة داخل الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ فإن توقفها الضروري الآن لا يعني إنهاء إمكانية الإعتماد عليها مستقبلاً. فعندما تحين اللحظة المناسبة، وتصبح أمريكا في أمس الحاجة لاستمرار توفر الغطاء العربي والإسلامي لتحالفها، قد يكون مواتياً لاحراجها واحراج هذا "الغطاء" إعادة تفجير الأوضاع في الأرض المحتلة فقط. ولكن ذلك لا يعني التخلي مجدداً عن البعد الجماهيري، فالمسألة ليست تبديل وسائل وإنما دمجها ليتراكم منتوجها. والبعد الجماهيري يبقى ذخر الانتفاضة، وبدونه لن يستطيع الفلسطينيون تحقيق النتائج المأمولة منها.

يبقى من المهم فلسطينياً تأمين أمرين أساسيين لتحقيق هذه الرؤية الاستشرافية للانتفاضة خلال المرحلة المقبلة. الأول، إجراء نقاشات معمقة وحثيثة بين فئات النخبة الفلسطينية لاستطلاع توجهاتها تجاه الرؤية المعروضة لتنتهي بتبني توجه واضح ومسار محدد للعمل الفلسطيني خلال المرحلة القادمة. فمن الأهمية بمكان أن لا يقع خلاف فلسطيني داخلي الآن أو يكمن تباين بين قوى وفصائل تبدأ في تصيّد المواقف من بعضها لتحقيق مكاسب آنية ضيقة. بل الأمثل أن يتم التداول في السبل والتوصل إلى اتفاق داخلي بشأن ما يحقق أفضل مصلحة فلسطينية منها. ويجدر التنويه أن وحدانية السلطة السياسية تعني بالضرورة وجوب ضمان وحدانية الخيار الانتفاضي المستخدم، وأن تعايش خيارات متناقضة تحت شعارات "وحدوية" مبهمة لا يعني فعلياً سوى ازدواجية السلطة السياسية. المهم في الأمر أن التوصل إلى اختيار

الخيار الأنسب يجب أن يتم بصورة متفق عليها، وليس بصورة تعسفية يمكن أن تؤدي إلى إرباك، إن لم يكن تفجر، الوضع الفلسطيني داخلياً.

أما الأمر الثاني فهو تفعيل القدرة الفلسطينية على الاستنهاض الجماهيري وإبداع طرق فعّالة للمشاركة الشعبية الواسعة في مقاومة الاحتلال سلمياً. ولا تفيد هنا الذرائع بأن هذه المهمة صعبة وأن الناس فقدت اهتمامها ويصعب تفعيلها وتأمين مشاركتها. فهذه تصبح مشكلة ذاتية يجب تقصي أسبابها وإيجاد السبل لعلاجها، وإلا فلا فائدة كثيرة ترجى من استمرار المكابرة بأن لدينا انتفاضة نابضة وفاعلة.

(٢) التسوية السياسية وعملية المفاوضات: أن الأوان لأن نستخلص عبراً من التجربة المريرة الماضية مع التسوية السياسية وفي عملية المفاوضات عبر عقد منصرم. وأول هذه العبر ضرورة التفريق بين ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي. فالتكتيكي قد يأتي جرّاء اعتبارات وحسابات داخلية ضيقة أو ضغوط خارجية، أما الاستراتيجي فهو ما يحقق المصلحة الوطنية العليا، ويجب أن يبقى البوصلة المحركة للفعل الفلسطيني. وبينما يمكن أن يكون التكتيكي آنياً متحولاً، فإن الاستراتيجي يبقى ثابتاً وراسخاً، ولا يجوز أن يحلّ الآني المتحول مكان الثابت والراسخ فتُفتقد البوصلة الموجهة ويتحول الفعل الفلسطيني، كما جرى في حالات كثيرة سابقة، إلى ردات فعل على الاشتراطات والأفعال الإسرائيلية، والخارجية. باختصار، يجب أن تحلّ الاعتبارات الفلسطينية الكبرى خلال الفترة الحرجة والدقيقة القادمة مكان أي اعتبارات صغرى لحركات وفصائل وقوى سياسية.

يجدر عدم التعويل على إمكانية العودة إلى طاولة المفاوضات سريعاً، وعدم العمل لتحقيق ذلك، حتى مع امكانية حدوث لقاءات مع الجانب الإسرائيلي أصبحت ضرورية وملّحة على ضوء التطورات الدولية الجديدة. فعدا عن أن الحكومة الإسرائيلية الشارونية لا تملك رؤية للتسوية السياسية أو خياراً تفاوضياً حقيقياً، فإن العودة السريعة إلى طاولة المفاوضات دون توفر شروط جديدة ومناخ مختلف عن العهد التفاوضي السابق لن تفيد المصلحة الفلسطينية في شيء، إذ ستعود إسرائيل إلى ممارسة ابتزازاتها المعهودة. أما بالنسبة

للقاءات مع إسرائيليين فيمكن توظيفها لإسقاط الإدعاءات الإسرائيلية عن "الإرهاب" الفلسطيني، ومحاولة وقف العدوان الإسرائيلي ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، وخلخلة حكومة " الوحدة الوطنية" الإسرائيلية، وإعطاء فسحة لإعادة بعث الحياة في تيار اليسار السلامي الإسرائيلي. ومن المهم الانتباه إلى أن إسرائيل في ظل التزام فلسطيني بوقف إطلاق النار لن تستطيع فرض الحصول على مقابل "أمني" لذلك من الفلسطينيين ضمن المعطيات الحالية، ولذلك يجب عدم التبرع لها بشيء من هذا القبيل. وستكون إسرائيل مضطرة إلى التجاوب مع المطالب الفلسطينية الحياتية أولاً والسياسية ثانياً، خصوصاً إذا صمد وقف النار الفلسطيني وأحسن الفلسطينيون لعب ورقة المقاومة الجماهيرية السلمية للاحتلال.

أما بالنسبة لعملية المفاوضات المستقبلية فيجب أن يستغل الجانب الفلسطيني ما ستنتجه التفجيرات في أمريكا من تحالف وضغط مستقبلي لحل الصراع الفلسطيني / العربي-الإسرائيلي لتحصيل القطيعة مع مسيرة العملية التفاوضية السابقة، وإعادة بلورة أسس عملية التسوية السياسية من جديد. وإن لم يتمكن الفلسطينيون من تحقيق ذلك فإنهم لن يستطيعوا تحقيق الحدّ الأدنى من مطالبهم عن طريق التفاوض.

من الضروري جداً أن يبدأ الفلسطينيون بعد أن تخمد نيران وعواطف ومشاعر الضربات الأمريكية الأولى حملة ديبلوماسية -إعلامية على نطاق واسع لشرح الموقف الفلسطيني ومتطلبات التوصل إلى تسوية تفاوضية. ويجب أن يكون الجانب الإعلامي من هذه الحملة، والتي من المستحسن أن يكون لها عمق عربي على ضوء اهتمام الجامعة العربية بالإعلام، مهني وكفؤ، يتخطى سوء ورداءة الوضع الإعلامي الفلسطيني الحالي. ويجب علينا أن نفهم بأن إعلامنا من المفترض لكي يكون فعالاً أن يكون موجهاً إلى الآخرين باتزان وصدقية وموضوعية، وليس موجهاً لأنفسنا، نستغله في الكثير من الدعاية الفجّة والمزايدات والشعارات البلاغية والخطابات الرنّانة التي تبعث النشوة في نفوس البعض منا، ولكن دون تحقيق الاختراق المطلوب في الخارج. لذلك من الضروري إحداث تغيير سريع في الأساليب الإعلامية الفلسطينية، والإهتمام بالقيام بعملية تشبيك إعلامي مع الخارج. ويمكن أن تكون المؤسسات غير

الحكومية مدخلاً ملائماً لتحقيق ذلك ونستخرج فائدة ايجابية عملية من مؤتمر دوربان لمناهضة العنصرية.

على الفلسطينيين التركيز في الحملة الديبلوماسية -الإعلامية على إبراز ثلاث نقاط مركزية. أولها، أن الهدف الفلسطيني يتمثل بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وليس التفاوض لاقتسام هذه الأرض مع إسرائيل. أي أن عملية المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية يجب أن تتمحور حول الإجراءات والترتيبات المتطلبة لإتمام الانسحاب، وليس حول مبدأ الانسحاب نفسه. لقد تأذى الموقف الفلسطيني كثيراً من الوقوع في خطأ التفاوض على تجزئة مبدأ الانسحاب (عند القبول ضمنياً بابقاء كتل استيطانية تحت السيادة الإسرائيلية) عوضاً عن التفاوض على مبدأ تجزئة الانسحاب. ولا يشفع أن يتم الادعاء بأن ذلك حصل في مفاوضات المرحلة الانتقالية، وأن مفاوضات الحل النهائي كانت ستعيد الأمر إلى نصابه. لقد آن الأوان لاستدراك أخطاء تفاوضية فلسطينية سابقة واسترداد تنازلات مجانية قُدمّت لإسرائيل بصورة غير مبررّة. ومن المهم عند إبراز هذه النقطة المحورية المطالبة بضرورة الانسحاب الإسرائيلي أن تبقى لغة الشرعية الدولية المرتبطة بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وليس فقط التفاهمات التي رعتها الولايات المتحدة، كتقرير لجنة ميتشل ووثيقة تينيت، غالبة على الخطاب الفلسطيني على الدوام، خصوصاً وأن الرغبة الأمريكية في ايجاد تحالفات دولية تخدم مصالحها كانت دائماً تُغطّى بقرارات من مجلس الأمن. ومن الضروري أن يتم إبراز ازدواجية المعايير عند التفريق بين تطبيق قرارات دولية تتعلق بضرورة تسليم الطالبان لاسامة بن لادن مثلاً، أو فرض انسحاب العراق من الكويت، في حين يتم التغاضي باستمرار عن تطبيق القرارات الدولية الداعية للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

وثانيها، أن رعاية عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط تحتاج إلى جهد تحالف دولي نشط، وليس إلى استمرار الانفرادية الأمريكية في ذلك خلال العقد المنصرم، والتي لم تؤد إلى تحقيق التسوية، وإنما إلى احتقان الأوضاع في المنطقة برمتها، ما ألقى ظلالاً على العالم بأسره. ويجب في هذا المجال أن يتم التركيز على إحراج الولايات المتحدة من خلال إبراز تحيزها

وباستخدام منطقها: لماذا تريد دائماً إقامة تحالفات دولية لمعالجة أزمات في المنطقة تتعلق بالإسلام والمسلمين والعرب، ولا تريد ذلك عندما يتعلق الأمر باسرائيل؟ وسيكون ضرورياً للجانب الفلسطيني أن يتحيّن الفرصة المناسبة خلال المرحلة المقبلة لإطلاق الدعوة لعقد مؤتمر دولي جديد لرعاية عملية التسوية. لذلك يجب أن يتم العمل على الصعيد العربي لايجاد موقف مُوَحد بهذا الاتجاه، وأن يتم الدفع باتجاهه مع الاتحاد الاوروبي وروسيا ودول عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي لإخراج هذه المبادرة إلى حيز التنفيذ العملي. وبالتأكيد فإن مثل هذا التوجه سيحرج إسرائيل ويضغط على الولايات المتحدة، خصوصاً وأن الحملة الأمريكية "الدولية" ضد دول ومجموعات عربية وإسلامية تحت غطاء "محاربة الإرهاب" مديدة، ولا يمكن للمواقف الرسمية العربية والإسلامية (أو الأمريكية) أن تستطيع التغاضي عن الربط العملي بين هذه الحملة وضرورة معالجة الإحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي العربية. وقد تكون فرصة "التحالف الدولي" الجديد ذهبية إن أُحسن استغلالها عربياً، وقد تكون ذات نتائج كارثية عليهم أن تعاملوا معها بالاعتذارية المعهودة والتبعية التقليدية. فالمطالب على الصعيد الدولي لا تتحقق من خلال المناشدات والإستعطافات والتعطّفات، وإنما من خلال ربط المطالب بالمصالح. وعندما تعلن الولايات المتحدة على لسان رئيسها بأن دول العالم أمام خيارين لا ثالث لهما: "إما معنا أو ضدنا"، فإنها تكون تتكلم لغة المصالح بوضوح تام، ما يستدعي أن تُقابَل باشتراطية ربط انضمام غيرها معها بتحقيق مصالحهم أيضاً، وإلا هُدرت هذه المصالح وضاعت، ويجب أن لا يُلام على ضياعها عندئذ أحد سوى أصحابها.

وثالثهما، أن على الفلسطينيين الاصرار على أن يتم تنفيذ إسرائيل لجميع الالتزامات المطلوبة منها وفقاً لجميع الإتفاقات السابقة التي تمت معها. ويجب عدم اختزال ذلك فقط باستمرار المطالبة بتنفيذ توصيات لجنة ميتشل وتطبيق متضمنات وثيقة تينيت، لأن ذلك لن يحقق الإنسحابات المرحلية التي وافقت عليها إسرائيل سابقاً، بل يجعلها من جديد مادة للتفاوض. وإذا لم تشعر إسرائيل بأن هناك موقف فلسطيني واضح وثابت، وأن ليس كل موضوع قابل للتفاوض وإعادة التفاوض، فإنها لن تقبل بتغيير القواعد التفاوضية، بل ستمعن

في استهتارها طالما بقي الطرف المقابل لها يتعامل مع هذا الاستهتار وكأنه مادة تفاوضية.

تحمل الفترة المقبلة في ثناياها إمكانية إدخال تعديلات هامة على مجريات عملية التسوية السياسية وقواعد العملية التفاوضية. وبالتأكيد ستكون هناك معارضة إسرائيلية شديدة وتمنّع أمريكي. ولكن أمام الفلسطينيين والعرب فرصة إن أحسنوا استغلالها، وإلا فلن يوصلهم القطار إلى محطتهم المنشودة لأنه سيبقى حينئذ منطلقاً بالاتجاه المعاكس. ولكي لا يحصل ذلك فإن على العرب مجتمعين أن يقوموا عندما يحين الوقت المناسب خلال المرحلة المقبلة بإطلاق خطة واضحة ومحددة لتحقيق التسوية السياسية مع إسرائيل، تتضمن تصورهم الشامل لذلك وتكون مُدعمّة بجدولة زمنية وبرنامج تنفيذ تبادلي يؤدي إلى إنهاء احتلال إسرائيل للأرض العربية المحتلة عام ١٩٦٧. إن إطلاق مثل هذه الخطة في حينه سيكون فعلاً ضرورياً للإمساك بزمام المبادرة بعدما انحسرت من بين أيديهم عندما انحصر فعلهم التفاوضي في مجال رد الفعل على خطط وبرامج خارجية، وبذلك أصبح موقفهم دفاعياً وهم المعتدى عليهم والمغتصبة أرضهم. فإن كان تحقيق السلام هو الخيار الإستراتيجي للدول العربية، فإن من الأجدى لها أن تبادر بطرح رؤيتها وبرنامجها لتحقيقه، بدلاً من أن تترك نفسها مكشوفة لتقوم إسرائيل، مدعومة من أمريكا، بفرض أجندتها على هذه الدول. باختصار، على العرب إن إرادوا التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل أن ينزعوا منها المبادرة. ولكي يتمكنوا من ذلك يجب أن يكون لديهم خطة وأن يقوموا بتسويقها في العالم. وكلما كانت هذه الخطة واضحة ومفصلة وصادرة عن مجموع عربي كلما حظيت بالإهتمام الدولي وأحرجت إسرائيل.

(٣) الوضع الفلسطيني الداخلي: لن يحدث تغيير ذا دلالة على كيفية متابعة شؤون القضية الفلسطينية على الصعيد الخارجي طالما بقي الوضع الفلسطيني الداخلي على حاله، يرزح تحت وطأة اختلالات واحتقانات باتت مشهورة من كثر ما تم التداول بها. ويجب التوقف تماماً عن استخدام ذريعة "استثنائية الظروف" لتبرير السلبيات المتراكمة على الصعيد الداخلي، لأن الظروف الفلسطينية استثنائية منذ حين، وستبقى كذلك إلى حين. ولأن التحديات

التي يواجهها الشعب الفلسطيني هي كذلك استثنائية، فإن المطلوب أن يتم مواجهتها بمعالجات تُنتج أقصى إمكانية للفاعلية الفلسطينية. بصيغة أخرى، يجب أن تكون استثنائية الظروف والتحديات دافعاً محفزاً للطاقة والقدرة الفلسطينية، وليس وسيلة لتبرير الاستسلام لنمطية الوضعية التقليدية المعيقة لإحداث الإصلاح وإنتاج الأنموذج العصري القادر على مجابهة هذه التحديات بفاعلية.

يجب علينا الاعتراف، دون مواربة، أن أساس العلّة لا يكمن في تقليدية المجتمع الفلسطيني، أو في صعوبة الظروف التي يواجهها، مع أهمية أخذ ذلك بالاعتبار، وإنما يكمن في احتكار القرار السياسي الفلسطيني عند الرئيس، مما يحوّل عملية صناعة القرار السياسي إلى مجرد محاولات شخصانية فردية غير مستقرة أو منظمة للتأثير عليه شخصياً[٢٠]. ويؤدي ذلك لأن تبقى العملية السياسية تتفاعل خارج النطاق المؤسسي، تتجاذبها مراكز قوى تتنافس على تحصيل "الحظوة"، ومن خلالها المكانة والمصلحة. هذا هو أصل العلّة، أما الباقي فلا يعدو عن أن يكون مجرد التفاصيل المنبثقة عن ذلك.

لن يستقيم الوضع الفلسطيني إلا بإحداث تحول جذري في هذه المسألة، بحيث تصبح صناعة القرار السياسي عملية مؤسسية منظمة، يضبطها فصل متوازن لسلطات فاعلة، وليس فقط حاضرة. والكفيل بتحقيق ذلك ليس الدعوات التي جرى إطلاقها خلال مرحلة الانتفاضة والمطالبة بتشكيل إما حكومة وحدة وطنية أو قيادة طوارئ وطنية. فهذه دعوات تخرج من رحم تقليدية العمل السياسي الفلسطيني الفصائلي الذي لا يعرف سوى التعيين والمحاصصة سبيلاً لاستمرار الوجود والتمتع بالنفوذ المستمد من التوافقية مع رأس الهرم وليس من الاحتكام لقاعدته. إنها دعوات لتكريس النمط الحالي السائد، وليس لتغييره. أما التغيير فلا ينبع ولن يتم إلا من خلال ضخ منظومة فعل ديمقراطي في الحياة السياسية الفلسطينية المتكلّسة. ويتطلب ذلك ايجاد آليات فعل سياسية جديدة من أجل إعادة تنشيط هذه الحياة السياسية الراكدة، وذلك بواسطة

---

(٢٠) راجع:

Yazid Sayigh, " Arafat and the Anatomy of a Revolt," **Survival,** vol.43, no. 3 (Autumn 2001), pp.47-60.

السير باتجاهين متداخلين ومتكاملين. من جهة، يجب أن تُدخِل الفصائل والحركات السياسية الموجودة حالياً على الساحة الفلسطينية نفسها في مراجعة نقدية جادة، وأن تُجري ما يلزم من تحولات نوعية في رؤاها وبُناها وأنماط عملها، لتوائم نفسها مع مجتمع أصبحت أكبر نسبة فيه تُعرب بوضوح عن انفصالها عنها[٢١]. من جهة أخرى، يجب أن لا تبقى الساحة السياسية الفلسطينية مغلقة تعاني من الاحتكار التقليدي لكل هذه الفصائل والحركات، بغضّ النظر عن مدى فاعلية وتأثير كل واحدة منها، لمجرد أنها ذات إرث تاريخي. بل يجب أن تُواجَه هذه الفصائل والحركات بأحزاب سياسية جديدة تضخ في الحياة السياسية الفلسطينية عناصر ديناميكية وعصرية، وتبدأ بتحريك "المياه الراكدة" من خلال التنافس في مجال صنع السياسيات.

إن البلاد بحاجة إلى ثورة سياسية ديمقراطية، ودوران عجلتها يتلخص بالبدء بإجراء انتخابات على مستويات مختلفة. وإذا تم التذرع بعدم إمكانية ذلك لأن الأوضاع استثنائية، فإن معنى ذلك أنه لن تجري الانتخابات في البلاد على الإطلاق. وبدون ذلك ستراوح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الموصوفة في هذه الورقة سابقاً، مكانها وتبقى على حالها، وتستمر الأصوات المطالبة بالتغيير تطحن دعواتها في طواحين الهواء.

---

(٢١) من المثير أن استطلاعات الرأي المتعاقبة التي يجريها مركز القدس للإعلام والاتصال بانتظام، وكان يجريها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس حتى فترة قريبة أيضاً، تُظهر أن الحركات والفصائل الموجودة على الساحة الفلسطينية لم تعد تستقطب التوجه السياسي لأكثر من ثلث فلسطينيي الأرض المحتلة. وتشكل هذه النسبة أعلى حصة من نسب التوجهات السياسية الحالية لهؤلاء الفلسطينيين.

تعقيبات

التعقيب الاول

فؤاد المغربي*

يمكن لورقة السياسات هذه التي عرضها د. الجرباوي أن تقدم مثالاً متقدماً لما يمكن عمله في مجال التحليل السياسي الاستراتيجي، ولا شك أن أية حكومة يجب أن لا تكون محظوظة فقط في الحصول على تحليل واضح ومتشابك من هذا النوع، بل وممتنة أيضاً. إن هذا لا يعني بالضرورة اتباع كل التوصيات والاقتراحات التي يتم تقديمها. فأهمية هذه الورقة يتمثل في أنها ترسم إطاراً عاماً يهتم بتشخيص المشاكل بتفاصيلها، وتقديم اقتراحات محددة في مجالات محددة. على أية حال، فإن هذه الورقة تضع مجموعة من التوصيات التي تستحق أن تُقرأ وأن تُحلّل وأن تُفصّل بعناية فائقة.

سأركز في مداخلتي على تقديم عدد من الملاحظات النظرية التي لها أبعادها التطبيقية / العملية أيضاً.

يستند تعقيبي هذا ضمنياً على نموذج يتم صنع القرارات فيه عبر ما يمكن تسميته بالنموذج البيروقراطي العقلاني في صنع القرار. هذا النموذج يجد تجلياته التطبيقية في وجود نظام بيروقراطي يمكنه أن يتصرف بناء على تحليل مؤَسس على أساس من الاختيار العقلاني وعلى معايير الربح والخسارة.

---

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة شاتنوجا في ولاية تنسي الأمريكية، ومدير مركز القطان للبحث والتطوير التربوي في رام الله – فلسطين.

هناك اتجاه في الدراسات التي تتحرك في مجال العلاقات الدولية ينحو في هذا الاتجاه، وفي مقدمته "المدرسة الأمريكية"، ويبدو أن ورقة د. الجرباوي تستلهم هذا المنحى إلى مدى كبير. كما تُمثّل إسرائيل في هذا المجال مثالاً ساطعاً لنموذج الاتجاه البيروقراطي العقلاني في صنع القرار. ولكنه من المفيد هنا الإشارة إلى أن هذا المثال تعتريه عيوب حقيقية وجدية كثيرة، بعضها متعلق بالنموذج الأساسي بحد ذاته، بينما نجد أن البعض الآخر من العيوب قد يكون متعلقاً أكثر بالحالة الإسرائيلية ذاتها، فصنّاع القرار في الحالة الإسرائيلية:

أ) يميلون إلى النظر في القضايا الفلسطينية من منظور غربي استعلائي عنصري.

ب) وينزعون إلى النظر إلى الأشياء عبر إطار أيدولوجي ثابت لا يتغير،

ج) وحيث يتدخل العامل الانفعالي الفردي الذي يجد مداه كنتيجة لغطرسة القوة،

د) وحيث يجدون صعوبة في استقراء المشهد الفلسطيني، الأمر الذي يفضي إلى فشل في تحليل البيانات الاستخبارية.

ه) كما أنهم يميلون إلى اعتماد نظرة سيكولوجية في مجال تعديل السلوك للتعامل مع الفلسطينيين، وتتضمن هذه النظرة في جوهرها النظر إلى الإنسان وكأنه جرذ مخبري.

إن النظام الأمريكي يستند أيضاً على هذا النموذج البيروقراطي العقلاني في صناعة القرارات، وهو مؤسّس على نظرية الواقعية السياسية، وغايته التجاوزية تتمثل في تحقيق القوة، وتحسينها والتعامل مع الظروف على قاعدة السيطرة على توازن القوة على الأرض. وهكذا، فإن إمكانية تحليل سياسة الولايات المتحدة من وجهة نظر تأثير اللوبي الموالي لإسرائيل يبدو مختلاً إلى حد كبير.

قد يكون دقيقاً بصورة أكبر النظر إلى سياسة الولايات المتحدة الخارجية على أنها تُقاد أساساً بمقود المصالح الأمريكية، وبالتالي إمعان النظر في الدّور الذي تلعبه إسرائيل في تحسين مثل هذه المصالح. هنا، يستحق الأمر أن نلاحظ بأنّ أي سياسي أمريكي يفكر مرتين قبل أن يتخذ موقفاً نقدياً من إسرائيل. فهو لن يكسب شيئاً، وبالمقابل فإنه سيخسر كل شيء. بالطبع،

فإن ذلك سيبقى إلى أن تغدو المصالح الأمريكية مهددة في المنطقة كمحصلة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة لإسرائيل.

أما حين ننظر إلى الحالة الفلسطينية فإننا سنرى بأنها بعيدة تماماً عن هذا النموذج البيروقراطي العقلاني في صنع القرار الذي نجده في أي مكان آخر في العالم. هنا، لا يوجد سوى شخص واحد يتخذ القرارات الرئيسية، وهو لا يتيح لأية محاولة يقوم بها الآخرون بهدف المشاركة في تكوين القرار السياسي الفلسطيني، ومن ثم اتخاذ القرار الملائم سواء أكان ذلك بطريقة رسمية أو غير رسمية. إنّ النموذج الفلسطيني هو نموذج ملتبس وغامض يستعصي أمام المحللين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين. إن هذه الحالة قد يتم تقييمها في بعض الأوقات على أساس أن سمتي الإلتباس والغموض يمكن أن تُستعملا بشكل فعّال كأداة سياسية.

إنّ هذه الوضعية في الحالة الفلسطينية، على أية حال، هي وضعية إشكالية لعدة أسباب. ففي المقام الأول، فإن الالتباس والغموض يقدّمان للمجتمع الفلسطيني صورة مشوشة وقلقة حول الطريق الذي تسلكه السياسة الفلسطينية. كما أن ذلك يقدم للرأي العام في إسرائيل أو في مكان آخر صورة تتمثل في أن الفلسطينيين يريدون أن يصلوا إلى مبتغاهم، بشكل يائس، وأن يستمروا بالمناورة.

إن نماذج كهذه في القيادة وفي صنع القرار محكومة بالفشل. فالعديد من الأمثلة في التاريخ القديم والمعاصر تؤكد ذلك.

فأحد الأمثلة التي تستدعيها الذاكرة هي حالة (Ouverture Toussaint) الذي قاد أول تمرّد للعبيد في (L San Domingo) التي أصبحت تعرف بهاييتي اليوم. كان نشيطاً وفطناً، وذا طبيعة مؤثرة (كرازماتية) إلى حد كبير. ولكنه لم يكن يتوجه إلى شعبه في أي أمر، وكان يحتفظ بالأمور دائماً في صدره ، ويرفض السماح لأي من رفاقه أن يشاركوه في عملية صنع القرار. في النهاية، أُسر من قبل الفرنسيين، وأُرسل إلى فرنسا حيث مات بعد ذلك بسنوات في المنفى.

بعد ذلك بوقت طويل أصبحت عملية اتخاذ القرار جماعية، فكانت ثمرة ذلك أول جمهورية سوداء تتأسس في الكاريبي (Caribbean).

وهنالك أمثلة أخرى كثيرة يمكن استقاؤها من العالم العربي أو من العالم بوجه عام. فلدينا عبد الناصر وصدام حسين والعديد من الزعماء الآخرين، عرب وأجانب، الذين خولوا أنفسهم فقط أن يصنعوا ويتخذوا القرارات الحاسمة.

إنّ قواعد اتخاذ القرار الفلسطيني غير عقلانية إلى حد كبير لأنه ببساطة لا وجود للمكونات الأساسية للنموذج العقلاني. فالقوى والمجموعات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الفلسطيني ومنذ وقت طويل تنازلت عن دورها، في عملية أفضت للسماح فقط لفرد واحد أن يتخذ القرارات. لهذا فإن د. الجرباوي ينهي تحليله بالدعوة إلى تغيير جذري في المجتمع الفلسطيني. فهناك استخلاص منطقي واحد ممكن يستند على إدراك ضمني لغياب نظام بيروقراطي عقلاني في صنع القرار.

فما الذي يمكن أن ننظر إليه أيضاً في هذه الحالة التي نتناولها؟ وأية أدوات نظرية أخرى يمكن أن نستعملها؟

أودّ أن أقدّم عملاً ل جيمس روزينو بعنوان **صخب في السياسة الدّولية***، الذي يمكن أن يكون نقطة بادئة لمقاربة نظرية من طراز مختلف. بالمناسبة فإن روزينو يستشهد في عمله هذا بالعديد من الأمثلة المستوحاة من الانتفاضة الاولى. إن ما يفتن في مقاربته هذه يتمثل في تبنيه لنظرية الفوضى في تحليل العلاقات الدولية. كمثال على ذلك، لا يمكن بالنسبة له النظر للانتفاضة كحدث بالمعنى الكلاسيكي أو حتى كسلسلة من الأحداث الموجهة من قبل ممثلين عقلانيين متعدّدين. فهو يقترح النظر إليها كشلال يتضمّن حركات متعاقبة في بيئة معقّدة ومتعددة الوجوه، حيث أن نسبة التغيير تتحرك في حالتي مد وجزر. ولربما تنقلب بشكل مفاجئ ليحلّ محلها فصل جديد، حينها ينظر المرء إلى نسبة التغيير وأمده ويقيس كثافته. إن تحليلاً متكاملاً في هذا المجال أبعد من نطاق هذا التعليق القصير الذي أقدمه، لكنه يقدم دلائل واضحة.

الانتفاضة ككلمة تدلّ على أشياء مختلفة لأناس مختلفين. إنها نصّ ظاهر،

---

* James Rosenau, **Turbulence in International Politics** (Princeton: Princeton University Press, 1999).

لكنه في الوقت نفسه، يتضمن نصوصاً ضمنية (subtexts). فمن المستحسن إذن إعادة بناء المصطلح بالنظر إلى مكوّناته و عناصره المتعدّدة. فمثلاً لا أحد منّا قبل ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ توقع تفجر انتفاضة كهذه. معظم المحلّلين في ذلك الوقت توقّعوا أن انفجاراً سيحدث، ولكن، وبالتأكيد فإن أغلب هذه التوقعات كان متجهاً إلى أن الانفجار سيكون موجهاً ضد السلطة لأسباب واضحة وجلية تماماً. هذا البعد، أو هذا النص الضمني (subtext)، قد بقي غائصاً (مطموساً) دائماً تحت الأحداث وظهر على السطح في مناسبات متعدّدة، وبطرق محدوده ظهرت بصور حذرة وبأصوات خجولة ومبحوحة. علاوة على ذلك فإن الانتفاضة كشلال تحركت مداً وجزراً بشكل غير متوقع. للآن يبدو أنّ طرقاً عقلانية وأحداثاً قليلة متعدّدة باتت خاضعة للتدخّلات المتعدّدة من قبل مجموعات ذات طبيعة ارتجالية من الممثلين في غياب استراتيجية سياسية تجاوزية. إذا ما نظر المرء الى نظرية الفوضى سيجد بأنه من المحتمل أن تقود كل الأشياء الصغيرة أو القرارات الصغيرة في النهاية الى حصيلة مختلفة عن تلك الحصيلة التي تم تصورها مسبقاً. ففي الغالب فإن شيئا ما غير متوقع تماماً قد يظهر. لهذا فقد أصبح سهلا على الآخرين وصم الانتفاضة على أنها مساوية للعنف.

إن غياب استراتيجية سياسية واضحة يمكن أن توجه بدقة وانتباه شديدين إلى العديد من التفصيلات يعني بأن الانتفاضة فقدت ميزتها الأساسية كتمرّد من أجل الاستقلال السياسي.

قضية رئيسة أخرى ينشغل بها روزينو تتمثل في أن العصر الحديث الذي يتميز بالمعلومات الفورية والوفيرة، فتح المجال أمام توفير مداخل معلوماتيةلأعداد أكبر من الناس، ومكنّهم من القيام بتحليل الأحداث بأنفسهم. هذا يعني أن عدداً أكبر من الناس أصبح متمكناً سياسياً. إذن، فإن روزينو يجادل بأن الأنظمة السياسية تكتسب شرعيتها الآن من قاعدة أدائها وليس من قواعد تقليدية (مثل الهيبة، المشروعية، أو التقاليد). في هذه الحالة، فالقيادة الفلسطينية(بغض النظر عمّا يعنيه هذا التعبير حقاً) يمكن لها أن لا تعتمد على المصادر التقليدية من الشرعية التي تزعمها لنفسها، وتصبح مقاييس الأداء حاسمة أكثر بكثير. إنّ المنطق نفسه ينطبق على النظام الإسرائيلي أيضاً.

ويمكننا أن نناقش التطبيقات العملية لكل ذلك بسهولة، وأن نصل إلى الاستخلاصات الملائمة.

إن الملاحظة الأخيرة التي سأتناولها تشير إلى حقيقة مهمة، وهي أن إمكانات الأفراد الفلسطينيين للدخول إلى شبكة الإنترنت كانت أكثر فعّالية في التعامل مع الرأي العام الدولي من الخطابات التي أنتجها نظام السلطة الفلسطينية.

ولكي نربط كل ما ورد آنفاً بالأسلوب نفسه فلا بد من التأكيد، أساساً، على أنه ليس هناك نقص في القوة البشرية الماهرة بين الفلسطينيين، وليس هناك نقص في المقدرة، وليس هناك نقص في التحليل الممتاز الذي يمكن أن يتوسّع، ويُشحذ ويُركّز. الناقص تماماً هو نظام متماسك بمعايير واضحة يشحن الإجراءات والقيادة أيضاً، ويمكّننا من الإفادة منه وتوظيفه بأسلوب ذكي. وقد يكون الأكثر أهمية بهذا الخصوص طبيعة العلاقة بين المعرفة وصنع القرار السياسي. ففي الأنظمة الحديثة، تجري المحاولة من أجل دمج المعرفة في عملية صنع القرار. هذا يحدث في بعض الأوقات في الأنظمة الأقل تقدماً، لكنه غائب كلياً حين ننظر إلى الحالة الفلسطينية، كما أنه يُسبّب الكثير من الضرر للناس.

في هذا السياق فإن المرء بحاجة إلى ذكر حقيقة إضافية، وهي أنه من أجل أن يصبح النظام فعّالاً، من الجوهري تفسير الشفرات الاجتماعية (social codes) التي ينتجها المجتمع، وبالتالي إعادة إنتاجها بقصد إنتاج شفرات اجتماعية جديدة ملائمة مبنية على تحليل علمي وممنهج يستطيع أن يقدم تصورات لبدائل اجتماعية ملائمة لحركة المجتمع ونموه. إن وجود مؤسسات أهلية كثيرة في المجتمع الفلسطيني قد يعني فاعلية مجتمعية من نوع ما، ولكن لو نظرنا إلى مستوى التنسيق والتفاعل المتبادل فيما بينها (وهو ضعيف) لاستنتجنا رمزاً لفاعلية مجتمعية أقل من تلك التي قد تبدو في الظاهر. إنّ تعميق استراتيجيات التفاعل يسهم في إنتاج صور جديدة للبناء الاجتماعي ويرسخ مفاهيم جديدة أيضاً. وما ينطبق على ذلك قد ينطبق أيضاً على مفهوم الإجماع في ظل وجود قطاعات اجتماعية مختلفة، قد تكون متضاربة في مجالات بعينها. إن ما يعكسه ظاهر العلاقة ما بين القطاعين الخاص والعام لا يُمثّل بالضرورة جوهر تلك العلاقة، وخاصة إذا حفرنا في طبقات هذه العلاقة عبر تفكيك تفاصيلها من خلال تحليل تجلياتها المبعثرة هنا وهناك.

التعقيب الثاني

جورج جقمان*

تثير ورقة الدكتور الجرباوي مجموعة كبيرة من القضايا والأسئلة الجوهرية والحيوية وتحتوي على آراء نقدية وبناءة في آن واحد. ولكن أهم ما فيها يكمن في جانبين أساسيين: الأول، أنها كورقة مطروحة للنقاش ومن ثم للنشر، تضع في حيز العلن القضايا الأساسية التي تواجه الفلسطينيين اليوم وفي هذا المنعطف بالذات، أي بعد أحداث نيويورك وواشنطن وتبعاتها السياسية. وهي دعوة لنقاش جاد ومعمق ومسؤول خارج نطاق الغرف المغلقة، ومن منطلق المصير الجماعي، والمسؤولية الجماعية للمشاركة في اتخاذ القرار، أو في التأثير عليه وترشيده. وهذا ينطبق، أيضاً، على الرأي العام الداخلي الفلسطيني، وكيفية التأثير عليه باتجاهات تخدم الصالح العام الفلسطيني في هذه المعركة؛ وسأعود لهذه النقطة لاحقاً.

أما الجانب الثاني المهم في الورقة، فيتعلق بشموليتها من حيث القضايا التي تعالجها، وربط بعضها ببعض وتبيان العلاقات بينها. إذ أن تجزيء القضايا وإخراجها من سياقها التاريخي أو عزلها عن مسبباتها أو لواحقها يؤدي لرسم صورة مجتزأة تتكرر فيها الأخطاء وتتكرس. فالكاتب يسعى أساساً لتبيان أهمية وجود استراتيجية فلسطينية أو توجه استراتيجي واضح لإدارة الصراع، ينبثق منه التكتيك، وليس العكس، كما يبدو أحياناً أنه حاصل لدى الجانب الفلسطيني. أما القول أن الهدف الاستراتيجي هو حدود العام ١٩٦٧

---

* عميد الدراسات العليا - جـامعة بيرزيت

بما في ذلك القدس الشرقية في نطاق دولة ذات سيادة، فمن غير الواضح أن لهذا علاقة بالمفاوضات أو بالصراع الجاري حالياً، كما يبين الكاتب، وسأعود لهذا الجانب أدناه.

وفي حدود الوقت المتاح، سأركز على عدد من القضايا، وأبدأ بالتساؤل عن أهداف الانتفاضة وأساليب عملها، وهي من القضايا التي يتناولها الكاتب في بداية الورقة وفي نهايتها.

فقد كان من الواضح لدى عدد من المحللين والمراقبين بعد مرور شهرين أو ثلاثة على بداية الانتفاضة أنها، وبحد ذاتها، وفي ظل موازين القوى بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، لن تؤدي تلقائياً إلى انسحاب إسرائيلي الى حدود العام ١٩٦٧. وإذا كان يؤمل منها أن تُحسّن الأوراق التفاوضية الفلسطينية، ينشأ السؤال ما إذا كان من الواجب إدارة الصراع بشكل مختلف، وهل كان في الإمكان تفادي ما حصل ابتداءً من قدوم شارون إلى السلطة ببرنامج تصفوي معلن؟ ليس المقصود بهذا أنه كان من المفضل قبول مقترحات كامب ديفيد. فالجانب الفلسطيني ذهب مكرهاً لهذه المفاوضات بعد أن طلب الإعداد لها بشكل أفضل، ولم يُقبل هذا الطلب، ربما بسبب حاجات كلنتون وباراك، كل على حدة، من المنظور الزمني المتاح لهما. ولكن كان على الجانب الفلسطيني أن يدرك مبكراً تبعات فشل كامب ديفيد على الساحة الداخلية الإسرائيلية،خاصة أنه كان من المتوقع إلقاء اللوم على الجانب الفلسطيني. بالتالي، ينشأ السؤال عن المفاوضات نفسها، وما إذا كان هناك مجال للمناورة للخروج باتفاق جزئي لا ينهي الصراع كما أراد باراك، ويترك مجالاً لاستمرار المفاوضات.

وفي غياب رواية فلسطينية يمكن الاعتماد عليها، باستثناء ما كتبه أكرم هنيّة عن الموضوع، ينشأ سؤال واحد محدد لا توجد إجابة فلسطينية عنه، لكن توجد إجابة إسرائيلية على لسان شلومو بن عامي الوزير السابق في حكومة باراك. فقد قال في مقابلة مطولة نشرت، مؤخرا، أن الجانب الفلسطيني اكتفى فقط برفض العروض الإسرائيلية المختلفة خلال مفاوضات كامب ديفيد، ولم يتقدم هو بعروض مضادة. وأشار بن عامي الى أن في هذه مدعاة للحيرة

لأن المفاوضات جوهرها أخذ ورد، وبهذا المعنى لم يقم الجانب الفلسطيني بالتفاوض. وقد يكون هذا الكلام مُغرضاً أو غير صحيح، لكن الجانب الفلسطيني، على ما يظهر، كان على استعداد للتوصل الى إتفاق، بدليل قول عدد من المسؤولين الفلسطينيين إن محادثات طابا لاحقاً قربت وجهات النظر، وأصبح الاتفاق قاب قوسين أو أدنى، لولا عدول باراك في آخر لحظة بعد أن تبين له أن الاتفاق لن يؤدي الى نجاحه في الانتخابات.

لنقل إذن، سبق السيف العذل. لكن، ماذا عن أساليب المقاومة والصراع الميداني وارتباطها بالأهداف السياسية؟ تتعرض الورقة الى هذا الجانب في أكثر من موضع، وتوجد عبَر عدة يمكن استخلاصها، إضافة الى استخلاصات الورقة. فإذا كان الهدف السياسي هو إبراز الاحتلال والاستيطان كعقبات أساسية أمام التسوية السياسية، فإن العلميات داخل مناطق الـ٤٨ ضد المدنيين أدت الى ردة يمينية في إسرائيل "ونشر ثقافة الخوف بين الأغلبية العظمى من الإسرائيليين" كما يقول الكاتب(ص٢٨). أي إن "المواجهة الشاملة" تختلف في هدفها السياسي عن مواجهات في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث مدلولها السياسي، وتبعاتها على مجرى الصراع.

إن الأمر الأساسي هنا هو أن هذا الموضوع لم يُناقش ولم يكن في الإمكان نقاشه بشكل عقلاني وموزون حتى الآن. وليس المقصود بهذا أنه كان في إمكان السلطة إيقاف العمليات ضد المدنيين في الداخل كما تدعي اسرائيل. فإسرائيل نفسها أعلنت في الماضي وما زالت تعلن أنه من المتعذر عليها، أيضاً، إغلاق الحدود بشكل يمنع أي اختراق. لكن القضية هنا أنه لم يجرؤ أحد على نقاش الموضوع بشكل علني لتوزين الربح والخسارة، وربط العمل الميداني بالأهداف السياسية، ليتقرر بعد ذلك استمرار أو عدم استمرار العمليات في الداخل. صحيح أنه وُجد رأي عام فلسطيني مؤيد لهذه العمليات، ولكن واجب القيادة أن تقود، وأن تصنع الرأي العام، بحيث يتماشى مع الأهداف السياسية. وكان هنا فشل كبير ليس فقط للقيادة، بل، أيضاً، للأحزاب والفصائل والكتاب والمثقفين في عدم تجرؤهم على فتح الموضوع للنقاش بهدف التأثير على الرأي العام، سواء أكان ذلك مع أم ضد أساليب النضال هذه، من حيث ارتباطها مع الأهداف السياسية.

من جهة أخرى، إن إدارة شؤون مجتمع بأكمله في ظل صراع محتدم لا يمكن أن يتم بالآليات الموجودة حالياً، أي في غياب المؤسسة الفلسطينية بكل ما يعني ذلك من مركزية من جهة، وتجزيء في الصلاحيات ووضوح في الأدوار وحكم للقانون ووجود آليات للمحاسبة والمراقبة من جهة أخرى. وهو موضوع تبرزه الورقة بوضوح، إذ أن مع نهاية عام من بدايتها، بدأت الانتفاضة" تحمل في أحشائها بذور فوضى أصبحت آثارها ماثلة للعيان مع مرور الأيام"، كما يقول الكاتب (ص٣٤). وهذا وضع خطير يهدد التماسك الداخلي للمجتمع، خاصة في ظل صراع محتدم، ويذكر بما آلت اليه الانتفاضة الأولى في عاميها الأخيرين، الى أن أنقذها مؤتمر مدريد.

ومن المفارقة أن المطالبة بالإصلاح الداخلي ظهرت بقوة ووضوح خلال الانتفاضة الحالية، في المؤتمرات الشعبية للأحزاب والفصائل، وعلى لسان المعلقين والكتّاب في الجرائد والمجلات، لإدراك الجميع بوجود ارتباط واضح بين الحاجة للإصلاح من جهة، وللتماسك الداخلي ولإدارة الصراع بكفاءة من جهة أخرى. لكن شيئاً من هذا لم يحصل حتى الآن. ويبدو لي أن الكاتب على حق في قوله أنه" لن يحدث تغيير ذو دلالة على كيفية متابعة شؤون القضية الفلسطينية على الصعيد الخارجي طالما بقي الوضع الفلسطيني الداخلي على حاله.."(ص٥١).

وأخيراً وليس أخراً، عودة الى المربع الأول. وليس المقصود بهذا عودة الى السجال مع وضد أوسلو، وإنما عودة الى الأسئلة الأساسية التي واجهت الشعب الفلسطيني خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، ومنذ بداية الانتفاضة الأولى. وهي أسئلة ما زالت معنا ولكن لا توجد لها إجابات شافية، على الرغم من أن الكاتب يتعرض لها ويقدم مداخل مهمة لمتابعتها. فإذا سلمنا أنه لم يكن في إمكان الفلسطينيين عدم المشاركة في مؤتمر مدريد لأن الخيار الثاني هو استمرار الاحتلال، ينشأ السؤال عن ما إذا كان مؤتمر مدريد سيؤدي الى نتائج أفضل من أوسلو. وهذا موضوع لم نناقشه بصراحة، خاصة على ضوء ما قاله بعض أعضاء وفد مدريد لاحقاً من أنهم حصلوا على عروضات من إسرائيل أفضل من ما تم الحصول عليه في اتفاق أوسلو. ولكن من المفترض، أيضاً، إن صح ذلك، أن هذا سيكون بثمن معين، أيضاً، أقلّه، فصل الداخل عن الخارج، وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني

ككل. بالإضافة الى ذلك فإن أي اتفاق كان من الممكن أن يتم في مدريد، كان، أيضاً، سيواجه مشكلة أوسلو نفسها وهي: مسار تفاوضي في ظل موازين قوى لصالح اسرائيل، واعتماداً على حسن النوايا في التطبيق، ورهناً، أيضاً، بموازين القوى السياسية داخل اسرائيل في غياب أي ضغط خارجي عليها. هذه هي إشكالية أوسلو الأساسية وإشكالية أي إتفاق أو مسار تفاوضي آخر؛ أي المسار الذي يعتمد على التفاوض كآلية للتوصل الى تسوية سياسية. والسؤال الآن هو: هل وصل هذا المسار الى نهايته في كامب ديفيد، على الأقل في المدى المرئي؟ وهل توجد أوراق فلسطينية جديدة بعد أحداث نيويورك وواشنطن إذا كانت ورقة الانتفاضة ستُستنفذ مع "وقف اطلاق النار"؟

توجد أسباب عدة للتشاؤم في المدى القريب، بعضها داخلي ويتعلق بطبيعة النظام الفلسطيني الحالي ومقدرته على مجابهة التحديات، وبعضها خارجي متعلق بالضعف العربي وموازين القوى بين أطراف الصراع. لكن الرصيد الاستراتيجي للشعب الفلسطيني يبقى كما هو: وجود أربعة ملايين فلسطيني على أرض فلسطين، شوكة في حلق الكيان الصهيوني لا يمكنه أن يبتلعها. ولكن هذا لا يكفي. علينا أن نُحسّن إدارة الصراع، ونستفيد من مواطن القوة ونُحيّد أماكن الضعف. وفي هذا المجال، أقل ما يمكن أن يقال، هو أننا لم نتوفق تمام التوفيق.

التعقيب الثالث

ممدوح نوفل*

يتكون التعقيب من قسمين، الأول ملاحظات عامة على الورقة واقتراحات محددة، والثاني، وجهة نظر بشأن قضايا أساسية وردت في الورقة وأخرى لم ترد.

القسم الأول: ملاحظات عامة واقتراحات

أولا: تعالج الورقة قضيتين وطنيتين مركزتين حيويتين، في مرحلة حرجة لا تحتمل الخطأ.

وتمتاز الورقة بالوضوح والجرأة والشمولية، وتوقيت المعالجة يعطيها أهمية خاصة.

ثانيا: لتعميم الفائدة وتسهيل نقل الفكرة للقارئ والباحث وصاحب القرار، اقترح عمل ملخص من صفحتين يُكثّف مكامن الخلل ويحدد الدواء لمعالجة الخلل وسبل الخروج من الأزمة.

ثالثا: توجد نواقص بحاجة إلى استكمال. عند المراجعة ورسم استراتيجية جديدة لا بد من بحث:

١) أوضاع نصف الشعب الفلسطيني المقيم في الخارج ودورهم في العملية النضالية، وموقفهم من الحلول المطروحة، وانعكاسها على أوضاعهم ومستقبلهم.

---

* سياسي وكاتب فلسطيني مختصّ بالشؤون الاستراتيجية الفلسطينية.

٢) موضوع منظمة التحرير الفلسطينية وموقعها في "الإعراب"؛ علاقتها بالسلطة، مصيرها، هل ماتت ؟ وهل بالإمكان إحياؤها، وهل من فوائد لذلك؟

٣) حدود الترابط والإنفكاك في العلاقة مع العرب في إسرائيل وأثر السياسة الفلسطينية الرسمية على أوضاعهم. وما هو دورهم في رسم السياسة الفلسطينية؟ وأين موقعهم في الاستراتيجية الجديدة ؟ ومدى التشابك في موضوع اللاجئين "العودة والتعويض". وما هو دورهم في إسناد الانتفاضة وأشكال الإسناد، وأثر العمل العسكري عليهم، وتجريم توريطهم؟

٤) في سياق بحث الأزمة ورسم الاستراتيجية لا بد من معالجة معمقة "لمأزق" النظام السياسي الفلسطيني، بشقية الرسمي والشعبي: حالة حزب السلطة "فتح" والقوى الديمقراطية، والاتجاه الإسلامي، والمنظمات والاتحادات الشعبية والنقابات والمنظمات غير الحكومية. وأيضا أزمة أو مأزق السلطة التشريعية الفلسطينية ممثلة بالمجلسين التشريعي والوطني.

٥) الورقة لا تعالج دور العمق العربي في إسناد الانتفاضة، وما يمكن أن تقوم به السلطة والمنظمة وقيادة الانتفاضة لتفعيل هذا العمق، خصوصا بعد الهجوم على أمريكا وارتفاع ثمن الورقة العربية، واحتمال تراجع الإدارة الأمريكية عن استنكافها ولعب دور مباشر فعّال في معالجة النزاع العربي الإسرائيلي، واقتناع أوساط أمريكية وأوروبية مقررة بأن محاربة الإرهاب يتطلب معالجة النزاعات الإقليمية وفي مقدمتها النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وفي سياق معالجة هذا الموضوع أعتقد أن هناك ضرورة لنسف "مقولة يا وحدنا"، ووقف إصدار الأوامر للجماهير والأحزاب العربية، في البيانات الصادرة عن قيادة الانتفاضة، ورصد المداخل الواقعية لدورها في الإسناد.

القسم الثاني: وجهة نظر بشأن قضايا أساسية وردت في الورقة وأخرى لم ترد

رابعا: ملاحظات حول المقدمة:

أ) أعتقد أن الورقة بحاجة إلى مقدمة قصيرة تشير إلى الهدف والمحتويات، وتقدّم تعريفاً موجزاً للأزمة التي تبحث في سبل تخطيها. وتوضيح المقصود بالاستراتيجية المعتمدة والتي لم تعد تصلح للمرحلة الجديدة. وهل نحن بحاجة لاستراتيجية جديدة أم تعديل في التوجهات وخطط العمل، وتوظيف الطاقات بصورة أفعل في الصراع وفي الحقلين الإقليمي والدولي ؟

ب) أظن أن وثيقة "جورج تينيت" لا تمثل المدخل الأنسب للبحث في الأزمة والإستراتيجية. ولا تمثل محطة مفصلية تصلح كمدخل للبحث. فهذه الوثيقة فرع من أصل أهم وأشمل، وجاءت في سياق معالجة ذيول عملية "الدولفنيريوم" التي نفذتها حركة حماس، والتي أضعفت الموقف الفلسطيني وساهمت في قبول القيادة الفلسطينية الإعلان عن وقف لإطلاق النار، الأمر الذي كانت ترفضه قبل العملية كي لا تساهم في تكريس صورة ما يجري بين الطرفين على أنها معارك عسكرية بين جيشين، تستدعي اتفاقات هدنة ووقف إطلاق نار..الخ

ج) أضف لذلك أنّ الوقائع أكدت أنّ الموافقة على وثيقة تينيت تمّت في سياق موقف تكتيكي هدفه امتصاص ضربة إسرائيلية كبيرة مُبيّتة هيأت لها عملية "الدولفنيريوم" ظروفا دولية ملائمة. وكانت الضربة تشمل احتلال عدة مدن فلسطينية دفعة واحدة "جنين وطولكرم وبيت جالا" وترحيل أجهزة السلطة إلى قطاع غزة.

د) وثيقة تينيت أصبحت جزءاً من الماضي وتلاها اتفاق بيريز- عرفات في مطار غزة على وقف إطلاق النار، وسبق هذا الاتفاق إعلان عرفات من جانب واحد وقف إطلاق النار بعد الهجوم على واشنطن ونيويورك، يوم ٢٠٠١/٩/١١.

هـ) أظن أن اعتماد "الانقلاب السلمي" الذي وقع في إسرائيل وأوصل شارون إلى سُدّة الحكم في إسرائيل، أو الهجوم على أمريكا، أو تقرير ميتشيل، يمكن أن يكون أنسب.

خامسا: حول مأزق المفاوضات والعودة إلى الطاولة:

تطرح الورقة موقفاً خلاصته " يجدر عدم التعويل على العودة إلى طاولة المفاوضات سريعاً وعدم العمل على تحقيق ذلك" (ص ٤٦). وفي نفس الفقرة تقول : " أما بالنسبة للقاءات فقد أصبحت ضرورة فلسطينية لإسقاط الإدعاءات الإسرائيلية عن الإرهاب الفلسطيني". هل يمكن التعويل على نتائج اللقاءات؟

أ) لا أرى فرقاً جوهرياً بين اللقاءات السياسية والمفاوضات. وهدف اللقاءات على أي مستوى يجب أن يكون الوصول إلى طاولة المفاوضات لتنفيذ الاتفاقات واستكمال البحث في قضايا الحل النهائي، وليس لإسقاط تهمة الإرهاب فقط. واللقاءات الأمنية المعزولة عن بعدها السياسي ليست في صالح الفلسطينيين. وعدم العودة إلى طاولة المفاوضات مطلب شاروني، فهو يعمل جاهدا على تعطيل أية خطوة باتجاهها. فالعودة للمفاوضات تعني اضطرار شارون الى الموافقة علنا على وقف الاستيطان بكل أشكاله، حسب ما جاء في وثيقة ميتشيل. وشارون يعرف أن موافقته على هذا البند يتعارض مع عقيدته ومع تصريحاته العلنية، ويقود إلى تصادم مع اليمين الإسرائيلي، وقد يؤدي لتمزيق ائتلافه الحكومي. فالمفدال وحزب ليبرمان وشيرانسكي وحتى شاس يعتبرون التوسع في الاستيطان ركنا أساسيا لوجودهم في الحكومة. وأظن أن مثل هذه الموافقة تضعف مواقفه في مواجهة غريمه ومنافسه نتنياهو، على أبواب مؤتمر الليكود المقرر في نوفبر القادم. ورفض شارون الالتزام بوقف الاستيطان كما نصّت عليه وثيقة ميتشيل يقود إلى تصادم مع بيريز ووزراء حزب العمل الذين وافقوا على هذه الوثيقة، وهم أصلا يعارضون التوسع في الاستيطان. وقد يؤدي ذلك إلى فك الائتلاف الحكومي، وأيضا التصادم مع الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، التي وافقت على هذه الوثيقة وتتعامل معها باعتبارها السبيل الوحيد لتهدئة الوضع واستئناف مفاوضات الحل النهائي. أعتقد أن العودة إلى طاولة المفاوضات تمثل في الوقت الراهن محطة مفصلية في معركة إسقاط حكومة شارون، وفك التحالف بين العمل والليكود. وإذا كان هدف الفلسطينيين الإطاحة بحكومة شارون فالعودة إلى طاولة المفاوضات تُعجّل في ذلك، وهذا الطريق أقصر من طريق إثبات فشله في تحقيق الأمن

لإسرائيل عبر العمل العسكري الفلسطيني. وفي كل الأحوال تبقى المفاوضات مجالا أرحب لتفعيل العامل الدولي في التسوية، وتوسيع جبهة الأصدقاء. ولا بد من تثبيتها نقطة مركزية في معالجة الأزمة ورسم الاستراتيجية.

ب) لا بد من الإشارة إلى مسئولية الراعي، الإدارة الأمريكية، عن تعطيل المفاوضات وعدم الضغط لاستئنافها، وأن الهجوم على أمريكا يُوفّر فرصة لاستئنافها وقطع الطريق على شارون واليمين الإسرائيلي الذين يتهربون من المفاوضات لأنهم لا يريدون دفع استحقاقاتها.

سادسا: حول الموقف من التسوية:

تطرح الورقة أسئلة حيوية منها: "ما مدى الاستفادة من استمرار التشبث بعملية التسوية مع معرفة أنّ سقفها محدود بمواقف إسرائيلية أمريكية ؟ هل هناك استعداد فلسطيني لتسوية عن طريق التفاوض مع معرفة أنّ السقف المطروح أمريكيا وإسرائيليا أقل من المأمول فلسطينيا"(ص٢٤) ؟ وتترك للقارئ استخلاص الجواب من بنود لاحقة. وفي موقع آخر تقول الورقة "هذا هو الحال الفلسطيني العربي مع مسيرة عقد أُهدر على محاولة التوصل لتسوية سياسية مع إسرائيل"(ص٢١). إذا كان من الصعب في هذا التعقيب مناقشة المراجعة السريعة لعلمية التسوية الواردة في الورقة، فإن تحاشي الوقوع في الخطأ عند رسم استراتيجية فلسطينية جديدة يتطلب تسجيل عدد من النقاط الرئيسية حول الموضوع منها:

١) أعتقد أنّ ألدّ أعداء عملية السلام لا يستطيعون إنكار أنّ الفلسطينيين حققوا من خلالها، رغم شروطها المجحفة، إنجازات كثيرة هامة على الأرض وفي مجال العلاقات الدولية، لم تحققها الجيوش العربية ولا الكفاح المسلح الفلسطيني في ثلاثين عاماً. وأنّ الفلسطينيين بعد عشر سنوات من المشاركة في عملية التسوية باتوا أقرب إلى تحقيق أهدافهم في الحرية والاستقلال وبناء الدولة من أي وقت مضى. وبالمقابل لا يستطيع المتحمسون لعملية السلام وأبرع المدافعين عن المشاركة الفلسطينية فيها إنكار أنّ

الأخطاء الكبيرة والصغيرة التي ارتكبت في إدارة المفاوضات والمباحثات داخل الغرف قلصت هذه الإنجازات، وخصوصا في مجال وقف سرطان الاستيطان وتحرير مساحات أوسع من الأرض.

٢) عندما دخل الفلسطينيون عملية السلام كانت الخيار الوحيد المطروح أمامهم. وقيادة م. ت. ف كانت آخر من أعلن موافقته على الذهاب إلى مؤتمر مدريد. ومن باب تسجيل الحقيقة يجب القول أنها ليست المسئولة عن تفتيت المسارات العربية إلى ثلاثة مسارات.

٣) صحيح أن القيادة الفلسطينية تتحمل مسئولية التفرد بتوقيع اتفاق أوسلو دون التشاور مع العرب، لكن هذا الانفراد الفلسطيني لم يؤثر في التوجه العام للدول العربية الأخرى المشاركة في عملية السلام، ولم يكن سببا في تأزيم العلاقة مع أصحاب المسارات الأخرى.

٤) ما يجب الإشارة إليه في معالجة إفرازات عملية السلام هو ظهور تيار فلسطيني بعد أوسلو آمن لفترة طويلة بأن "الثنائية الفلسطينية– الإسرائيلية"، حتى بدون الأمريكان، هي أقصر الطرق الموصلة للحقوق الفلسطينية. وهذا التيار ساهم عن قصد وبدونه في تكريس "الانعزالية" الفلسطينية سنوات طويلة. ويحاول الآن التشكيك في قيمة التضامن العربي مع الانتفاضة، ويبهت الموقف الشعبي والرسمي العربي المساند للانتفاضة.

٥) في سياق المراجعة ورسم الاستراتيجية يجب أن لا ننسى أنّ النظام السياسي الإسرائيلي دخل بعد المشاركة في عملية التسوية في حال من عدم الاستقرار، لعبت المشاركة الفلسطينية والاتفاقات التي تم التوصل إليها، دوراً محورياً في تكوينها، وفي إدامتها. وتبدُّل ستة رؤساء حكومات في عشر سنوات شاهد على فعل هذه العملية في إسرائيل.

٦) إنّ تطور الموقف الإسرائيلي في الشهور الأخيرة من عهد باراك حول تسوية قضايا الحل النهائي يرسي أسسا جيدة لتسوية تاريخية. وإذا كان ما طرح في كامب ديفيد لم يكفي للوصول إلى التسوية، فورقة الأفكار التي طرحها كلينتون، وما طرح في محادثات طابا حول تسوية قضايا الحل النهائي، رفع سقف الموقف الإسرائيلي/ الأمريكي لمستوى اقترب من استيعاب المطالب الفلسطينية، وقرّب الطرفين من الحل.

٧) أظن أن تأخر كلينتون في طرح أفكاره، وتردد باراك وخوفه من تحمل مسئولية "اتفاق الحل النهائي" ساهم في عدم التوصل إلى اتفاق في عهديهما. وأمنون شاحاك أصاب الحقيقة عندما قال لأعضاء في الوفد الفلسطيني: "الآن عرفتم حدود الموقف الإسرائيلي، احفظوها، وسيأتي الوقت الملائم لإعادة بحث هذا الموقف ووضعه موضع التنفيذ على الأرض".

٨) مما تقدم، واستنادا للوقائع التاريخية، أعتقد أن مقولة "البدايات تحدد النهايات" مقولة لا تنطبق على المشاركة الفلسطينية في عملية السلام. ولعل مراجعة سيرة هذه المشاركة بدءا من صيغة الوفد الأردني الفلسطيني المشترك ورسالة الدعوة إلى مؤتمر مدريد، مرورا بالمتغيرات التي حصلت في أسس المشاركة وعلى الأرض، وانتهاء بما طرح في طابا، تؤكد ذلك.

٩) أما بشأن الحديث عن رعاية العملية السلمية، فالوقائع تؤكد أنّ أركان القيادة الفلسطينية المقررين والمؤثرين في القرار بذلوا جهدا كبيرا من أجل توسيع وتعديل إطار رعاية عملية السلام. وحاولوا، منذ ما قبل مؤتمر مدريد وحتى قمة شرم الشيخ التي شارك فيها "كوفي أنان"، أمين عام الأمم المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، لكن محاولاتهم فشلت. وأظن أنّ عدم نجاح دول المجموعة الأوروبية في انتزاع دور مقرر في رعاية العملية يُبرء ساحة القيادة من تهمة الاستمتاع بالتفرد الأمريكي والتقصير في إشراك آخرين. واتفق مع الورقة بان فرصة إحداث تغيير نوعي في رعاية عملية السلام باتت أكبر، بعد الزلزال الذي ضرب أمريكا والعلاقات الدولية يوم ١١أيلول من العام ٢٠٠١. وبديهي القول أن تحقيق هذا التغيير رهن بموقف أوروبا والدول الأخرى التي ترغب في القيام بهذا الدور.

١٠) بديهي القول أنّ الاستمرار في اعتماد المشاركة في عملية السلام ركنا أساسيا في الاستراتيجية الفلسطينية ضرورة وطنية وبديلها مدمر، مع التنبيه مسبقا أنّ لا أفق لاتفاق شامل حول قضايا الحل النهائي في عهد حكم الليكود، وأنّ أقصى ما يمكن التوصل إليه هو اتفاق مرحلي جديد سقفه اتفاق واي ريفر الذي وافق عليه شارون عندما كان وزير خارجية في حكومة نتنياهو. والوصول إلى مثل هذا الاتفاق خير من استمرار الحال القائم.

ولعل من المفيد التذكير أنّ اتفاق "واي ريفر" دفع أحزاب اليمين إلى الإطاحة بحكومة نتنياهو. ويُخطيء من يراهن على تسوية دولية تُفرض على الطرفين.

١١) في سياق رسم الاستراتيجية لا بد للورقة من تحديد مهام العمل داخل المجتمع الإسرائيلي، من أجل توسيع جبهة أنصار التسوية والسلام. وإعادة التذكير بأن لا تسوية من دون تشكُّل أغلبية إسرائيلية تؤمن بها وتوافق عليها. والحلقة المركزية في بناء هذه السلسلة هي فك التحالف بين العمل والليكود، وبناء معارضة قوية يستند إليها من يرغب في تطويق شارون ومحاصرة توجهات اليمين العنصرية الدموية.

سابعا: حول موقع الانتفاضة في الاستراتيجية الفلسطينية:

بصرف النظر عن نواقصها وثغراتها الكثيرة مثّلت الانتفاضة محطة هامة في مسيرة نضال الفلسطينيين وعززتها على أرض الصراع، وأعادت للقضية الفلسطينية عمقها العربي، وأعطت الأهداف الفلسطينية زخما في الحقل السياسي الإقليمي والدولي، ووحدّت قوى النظام السياسي الفلسطيني بمختلف اتجاهاته في بوتقة نضالية واحدة، ومثّلت ولا تزال قوة ضغط معنوي على المجتمع الدولي، والدول المعنية باستقرار أوضاع المنطقة وأكدت الانتفاضة مجددا أن لا أمن ولا استقرار في الشرق الأوسط إذا لم يتم حل القضية الفلسطينية..الخ من إنجازات أخرى كثيرة أشير إليها في الورقة أو لا مجال لسردها في هذا التعقيب.

في سياق المراجعة وتحديد موقع الانتفاضة في الإستراتيجية الفلسطينية وتعزيز هذا الموقع لا بد من الإشارة إلى عدد من النقاط الرئيسية بعضها لم يرد في الورقة، وبعضها الآخر يأتي تطويراً وتوسيعاً لما تضمنته الورقة.

١) تعرف القوى الوطنية والإسلامية أكثر من سواها أنّ هذه الانتفاضة، بايجابياتها وسلبياتها، مُسيّرة بصيغة وأخرى من قبل قيادة السلطة الرسمية وحزبها السياسي (فتح)، وهي التي تتحكم في كاميرا التصوير، وبكيفية تقديم صورة الانتفاضة والتحركات اليومية للعالم. والسلطة التي تفاوض الطرف الآخر باسم الانتفاضة، وتتحدث نيابة عنها في المحافل السياسية الرسمية الإقليمية والدولية. وهذا أمر طبيعي، خصوصا أنّ السلطة وحزبها

لم يتخذا موقف مراقب سير يُنظّم حركة المظاهرات الشعبية، ودور السلطة لم يتوقف عند حدود توفير الأمن للسكان وحماية "حدود" المناطق الخاضعة لسلطتها. وجميع القوى تعرف أنّ السلطة الرسمية شاركت بفعالية في كل المراحل في تحريك الانتفاضة وإدامتها، من خلال حزبها السياسي وأجهزتها الأمنية والمدنية وجمهورها وهم قرابة مليون إنسان. وبروز بعض مظاهر الضعف في سيطرة السلطة وفي بنية مؤسساتها لا يمسّ هذه الحقيقة. ويمكن القول أن السلطة لم تفقد حتى الآن قدرتها على التحكم في مسيرة الانتفاضة، ولا يوجد أي خطر بتفكك أجهزتها طالما هي قادرة على تغطية رواتب موظفيها البالغ عددهم قرابة ١٥٠ ألفاً، خاصة أنّ الانتفاضة لم تُحدث تغييرا نوعيا في موازين القوى الداخلية ولم تفرز قيادات جديدة مستقلة قادرة على فرض ذاتها، ولا قيادات حزبية تُغيّر في التركيبة.

٢) أيا يكن رأي "قيادة الانتفاضة" كجماعة وأطراف سياسية فالانتفاضة كانت ولا تزال وستبقى عامل "تحريك" للتسوية السياسية، ووسيلة لتحسين شروط التفاوض من أجل انتزاع الحقوق الفلسطينية، ورفع سقف المطالب الفلسطينية المحقة والمشروعة كما حددتها قرارات الشرعية الدولية، وليس كما تُصورها بيانات قيادة الانتفاضة، ولا كما تشتهيها الأحزاب وتنصّ برامج وتوجهات القوى المعارضة للتسوية السياسية. والانتفاضة في الجوهر شكل من أشكال المفاوضات، فيها تقدم وتراجع ويتخللها مساومات سياسية حاسمة. ومع احترامي الشديد لدور العمل العسكري الفلسطيني في الإطاحة بالجنرال شارون في العام ١٩٨٢، أرى أنّ هزيمته في العام ٢٠٠١ ممكنة بالوسائل السياسية فقط. وبمدى نجاح الانتفاضة في فضح سياسته العنصرية ونواياه في تهديم صرح السلام الذي بناه العالم على مدى عشرة سنين. وميدان هذه المعركة هو الشارع الإسرائيلي أولا، وعواصم العالم ومؤسسات الأمم المتحدة ثانيا.

٣) لا جدال في أنّ الانتفاضة بجانب إنجازاتها الكثيرة والكبيرة، تسببت بخسائر بشرية غالية لا تقدر بثمن، وأخرى اقتصادية واجتماعية واسعة، يصعب تعويضها خلال فترة قصيرة.

بعض هذه الخسائر كان بمثابة ضريبة لا بد من دفعها، وبعضها الآخر نجم عن جهل وأخطاء ذاتية متنوعة. وفي سياق حساب الربح والخسارة لا بُدّ من احتساب خسائر إسرائيل البشرية والاقتصادية والمعنوية وهي أيضا كبيرة لا يجوز التقليل من فعلها المباشر واللاحق في تحديد مسار المفاوضات وشكل التسوية.

٤) إنّ تواصل الانتفاضة وتفعيل تأثيراتها في الحقل الدولي وداخل إسرائيل مسألة حيوية لتحسين ميزان القوى وتحقيق الأهداف الوطنية، خصوصا وأنّ لحظة المساومة الكبيرة لم تحن بعد. والسؤال المطروح كيف يمكن تحقيق ذلك ؟ وعن أي انتفاضة نتحدث ؟ في سياق الجواب أتفق تماما مع الورقة أن الانتفاضة تقوى ويزيد فعلها ومردوها إذا حافظت على طابعها الشعبي السلمي، وعكس ذلك صحيح أيضا. وبديهي القول أنّ الخطوة الأولى على هذا الطريق تكمن في تخليص الانتفاضة من السلبيات الطافية على سطحها وأخطرها:

أ) عسكرة الانتفاضة، وطغيان الأعمال والمظاهر العسكرية على صورتها الداخلية والخارجية. وما أرغب في إضافته على ما جاء في الورقة حول هذه الظاهرة هو التأكيد على مسؤولية أجهزة السلطة وحزبها السياسي مع حركتي حماس والجهاد الإسلاميّ عن إدخال (اللباس العسكري) في صورة الانتفاضة. وإن العمليات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين داخل المدن الإسرائيلية، واستدراج بعضهم أو مباغتهم في مطعم في المدن الفلسطينية..الخ ألحقت أضرارا فادحة ليس فقط بالانتفاضة، بل وأيضا بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني، وشوهت صورة النضال الفلسطيني العادل والمشروع وخصوصا صورة الانتفاضة.

أعتقد أنّ واجب السلطة وجميع قوى النظام السياسي الفلسطيني منع وقوع أي عمليات انتحارية جديدة في الفترة القادمة، ليس بسبب بروز قصة محاربة الإرهاب بعد الهجوم المباغت الذي تعرضت له أمريكا يوم ٢٠٠١/٩/١١، بل لأسباب مبدئية وأخلاقية وإنسانية. وعلى المثقفين الفلسطينيين وضع حد لاستنكافهم عن المشاركة في الانتفاضة، والخروج عن صمتهم ورفع أصواتهم في محاربة ظاهرة العسكرة والظواهر السلبية الأخرى المدمرة.

ب) لا تستطيع القوى الوطنية والإسلامية (قيادة الانتفاضة) إقناع الناس والمراقبين وتسويقها دوليا على أنها حركة شعبية واسعة ومستقلة عن السلطة. صحيح أنها تمثل حالة احتجاج شاملة ضد الاحتلال تشارك فيها جميع فئات الشعب، إلا أنّ زخم المشاركة الشعبية في فعالياتها النضالية اليومية أخذ منحنى تراجعي بعد أقل من ثلاثة أشهر على انطلاقها وأصبحت المشاركة في المسيرات والمظاهرات محدودة في كل المحافظات ومحصورة في المناسبات الوطنية الكبرى وتشييع الشهداء. ومما لا شك فيه أنّ هيمنة القوى الحزبية على قيادة الانتفاضة بجانب العسكرة، ساهم في ضمور المشاركة الشعبية. وجاء إدخال المنظمات والاتحادات الشعبية والنقابات واتحاد البلديات والغرف التجارية في قيادة الانتفاضة، بعد مسيرة بيرزيت الشهيرة، خطوة في الاتجاه الصحيح لاستعادة الانتفاضة سماتها الشعبية. ولعله من المفيد الإشارة إلى أنّ القوى الوطنية والإسلامية عجزت على امتداد العام الأول من عمر الانتفاضة عن مأسستها. ولم يتم بناء اللجان الشعبية القاعدية المتخصصة على مستوى المدن والقرى والمخيمات. وأظن أنّ إنجاز هذه المهمة أمر حيوي لإدامة الانتفاضة وتفعيل حركتها ومعالجة هموم ناسها الفقراء.

ثامناً: حول الهجوم الإرهابي على واشنطن وأثره على الصراع:

قد يكون من المبكر تقدير جميع تفاعلات ونتائج الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له واشنطن ونيويورك على الوضع الدولي وعلى الصراع العربي الإسرائيلي. لكن المؤكد أنّ العلاقات الدولية دخلت مرحلة جديدة بعد هذا الهجوم. والولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول الاتحاد الأوروبي ملزمة، بعد هذا الهجوم، بالدفاع عن مواطنيها ومؤسساتها ومصالحها داخل بلدانها وخارجها، عبر تشكيل تحالف أمني سياسي أيدلوجي ضد العدو الجديد القديم "الإرهاب"، وشنّ حرب إستخبارية طويلة ضده.

وسوف يضطر أركان هذا الحلف، إذا كانوا جادين في محاربة الإرهاب، إلى تكريس جهد أكبر لحل النزاعات الإقليمية التي توفر المناخ العقائدي والسياسي

لانبعاث الإرهاب ونموه وانتشاره، وفي مقدمتها النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي له أبعادا قومية ودينية واسعة.

وإذا كان البعض يعتبر ضغط الإدارة الأمريكية على شارون لوقف هجماته على المناطق الخاضعة لسيادة السلطة الفلسطينية، والسماح لوزير خارجيته بيريز الاجتماع إلى عرفات، تراجعا عن موقف سابقة، فمن الخطأ الاعتقاد أنّ الضغط الأمريكي على شارون سوف يتواصل. ويخطيء أكثر من يعتقد أنّ بإمكان الإدارة الأمريكية إلزام شارون وحكومته الدخول في مفاوضات حول قضايا الحل النهائي (القدس واللاجئين والاستيطان..الخ) وفق ورقة الأفكار التي طرحها الرئيس الأمريكي السابق "كلينتون" بعد كامب ديفيد، او الالتزام بالموقف الذي طرحه الوفد الإسرائيلي في محادثات طابا.

والتدقيق في طبيعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وقوة تأثير أنصار إسرائيل في المؤسستين التشريعية والتنفيذية الأمريكيتين، يُبيّن أنّ أقصى ما يمكن أن تقوم به إدارة بوش، الضعيفة، في عهد شارون هو تبريد الصراع، وتهدئة الوضع على الأرض، والعودة إلى طاولة المفاوضات وفق وثيقة ميتشيل، وإقناع الطرفين، في مرحلة لاحقة، الدخول من جديد في حلول انتقالية سقفها اتفاق "واي ريفر"، الذي وافق عليه شارون عندما كان وزيرا للخارجية في عهد نتنياهو.

وبديهي القول أنّ التفاعل مع المواقف والمطالب الأمريكية والاصطفاف في إطار التحالف الجديد، إذا تشكّل، سوف يكون له تفاعلاته داخل عدد واسع من الدول، وضمنها دول عربية، وقد يتسبب في تأجيج صراعات داخلية نارها كامنة تحت الرماد.

وإذا كانت المصالح العليا للشعب الفلسطيني تتطلب أن يُبدي الفلسطينيون استعدادهم لأن يكونوا طرفا في هذا التحالف الهلامي منذ بداية تشكله، فذات المصالح تفرض العمل مبكرا من أجل الاتفاق دوليا على تعريف الإرهاب المنوي محاربته، وأن يتم تمييز نضال الشعوب المستعمرة من أجل تحقيق حريتها واستقلالها عن الإرهاب، واعتبار قهر الاحتلال أبشع أنواع الإرهاب ضد الإنسانية.

وقائع ندوة

بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١ عقد معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ندوة حول موضوع الورقة، حضرها ما ينوف على ستين من الأكاديميين والسياسيين، وقام بإدارتها روجر هيكوك، أستاذ التاريخ في جامعة بيرزيت والمدير السابق للمعهد.

استهلت أعمال الندوة بتقديم مداخلة من علي الجرباوي استعرض فيها ورقته، وبدأها بمدخل من أربع نقاط اعتبرها أساسية:

أولاً، أن الورقة المُعدّة لا تستهدف إجراء مراجعة شاملة ووافية لجميع جوانب العمل الفلسطيني، فهذا ليس الهدف منها. لذا يجب أن لا تُحمّل هذه الورقة أكثر من طاقتها، فهي ورقة محدودة الهدف، تأتي بعد مرور عام على الانتفاضة وفي خضم متغيرات دولية مستجدّة لتقدم رؤية نقدية لمحاور أساسية في العمل الفلسطيني، في محاولة لإثارة نقاش موضوعي جاد حولها.

ثانياً: أن الورقة لا تنطلق من موقف أيديولوجي مسبق ولا تتعامل مع الينبغيات (مثل أنه ينبغي أن تُغيّر أمريكا موقفها فتُحلّ القضية!)، وإنما منطلقها مرتكزات علم السياسة، ومحورها عملية صنع السياسات وكيفية التأثير بها. لذلك فهي تأخذ في الاعتبار المتغيرات الداخلية والدولية، وحسابات موازين القوى، ومعادلة الربح والخسارة السياسية.

ثالثا، أن الورقة تأخذ في الاعتبار المتغيرات الدولية المستجدّة بعد التفجيرات التي وقعت في الولايات المتحدة بتاريخ ٢٠٠١/٩/١١ ولكنها لا تنطلق منها، ولا تأتي كرد فعل انفعالي عليها، بل هي تستند إلى أن الحاجة إلى استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني موجودة وملّحّة قبل وقوع هذه التفجيرات.

رابعا، أن الورقة تنطلق من ضرورة وأساسيّة وجود نقاش فلسطيني مفتوح وصريح وجدّي حول ما يجب القيام به فلسطينياً، آخذاً بالاعتبار وجود مؤثرات ومتغيرات داخلية وإقليمية ودولية تفرض مواءمة الموقف الفلسطيني باستمرار، وليس فقط الانطلاق مما يجب على الآخرين أن يقوموا به. فقد يكون مريحاً الانطلاق دائماً من تحديد ما يجب أن يقوم به الآخرون، ولكن ذلك يؤدي بالضرورة لأن يصبح الجانب الفلسطيني متلقيّاً يقوم فقط بردّات الفعل على مبادرات الآخرين، في حين أن المبادرة تُعتبر، إذا جاءت في حينها، عاملاً أساسياً في عملية كسب الصراع.

وبعد استكمال عرض الورقة، قام كل من فؤاد المغربي وممدوح نوفل وجورج جقمان باستعراض تعقيباتهم المكتوبة أصلاً عليها، ثم فُتح المجال للنقاش أمام الحضور، وجاء كما يلي:

محمد الحوراني:

عضو المجلس التشريعي الفلسطيني

ما ورد في عرض الورقة والتعقيب عليها مهم، وكثيراً ما ترد في حياتنا السياسية الفلسطينية أفكار واقتراحات قيّمة، لكن المشكلة تكمن في غياب المؤسسة القادرة على تأطير هذه الأفكار وتحويلها إلى سياسات، وهذه مشكلة تاريخية ومزمنة في الحياة الفلسطينية. تناولت ورقة علي الجرباوي مسألة السلطة والمعارضة، وأعتقد أن السلطة والمعارضة الإسلامية تحديداً، لديهما خطابان: خطاب السلطة سياسي براغماتي، والمعارضة الإسلامية كان خطابها ثقافي – أيديولوجي كلي شامل غير سياسي. نشأ الالتباس جراء الخلط بين الوسيلتين والخطابين. بالنسبة للسؤال حول الخلط بين الوسيلة والغاية، أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال الأساسي والرئيسي المتعلق بالفروقات بين الخطابين الأساسيين والرئيسيين تاريخياً، سيظل يخلق نفس الالتباس الآن وفي المستقبل. وستظل الحالة العاطفية المتعلقة بالشهداء والجرحى والأسرى تأسرنا، وسنبقى في ظل هذه الأدوات المجللة بالقداسة والدم فاقدين البصيرة.

هنالك سؤال يبرز الآن ولم تتمكن الثقافة السياسية الفلسطينية من أن تجيب

عليه، وهو: متى يمكن أن نميّز بين مفهوم الوطن والدولة؟ الوطن يقع في دائرة الثقافة والاعتقاد، والدولة هي هيكل يقوم على معطيات سياسية، لها علاقة بنا وبالطرف الآخر. وهنا ينشأ خلط من نوع آخر، بين ما نريده، وبين ما هو مُتاح، وهذا ما يخلق التباسات عبر كل مرحلة تاريخية من مراحل نضالنا الوطني. مفهوم الوطن يقع في مربع الحق، بينما تقع الدولة في مربع الممكن، ويجب التمييز بين الأمرين، لكي لا نبقى نسير في مسارات ودروب دون أن نصل إلى نقطة أو نتيجة محددة. وهنا تقع على السلطة مسؤولية كبيرة، ذلك أنّ طريقة عملها البراغماتية مجتزأة، وتساعد على خلط المفاهيم. عند محاولتنا التمييز بين المفهومين المذكورين، تبرز جملة أسئلة مهمة، منها على سبيل المثال: هل تفيدنا العمليات في الداخل؟ إذا كانت مفيدة فهذا جيد، أما إذا كانت تسبب خسارة لنا فعلينا أن نحسم هذا الموضوع.

أما بالنسبة لدور الفلسطينيين داخل إسرائيل فأنا قلق من بعض الأطروحات التي تستعجل لعب دور البطل في وقت غير مناسب. وأخيراً علينا أن نعمل على عدم إقفال إمكانية مخاطبة المجتمع الإسرائيلي، ذلك أن أية تسوية سياسية مقبلة تحتاج إلى توافق سياسي بين اتجاهين رئيسيين فلسطيني وإسرائيلي، يؤمنان ويعتزمان الوصول إلى تلك التسوية. هنالك وسائل عديدة نمتلكها، وعلينا استخدام ما هو مناسب منها، وعدم الاقتصار على وسيلة أو أداة دون أخرى.

حسن عصفور:

وزير شؤون المنظمات الأهلية

طرح فؤاد مغربي قضية جوهرية أود الانطلاق منها، وهي قضية الاضطراب الكياني. حقيقة أننا لا نزال نعيش حالة الاضطراب هذه، بالمعنى السياسي والثقافي والاجتماعي. ما أشار إليه ممدوح نوفل، فيما يتعلق بالسلطة والمنظمة، والعلاقة فيما بينهما، أمر مهم وليس شكلياً على الإطلاق، ذلك أن تلك العلاقة لها تأثيراتها على التكوين السياسي القائم، وعلى الرؤية الاستراتيجية مستقبلاً. هنالك إشكالية كبيرة فيما يتعلق بالفصائل الفلسطينية، رغم ما تعانيه من مشكلات، لكن لها حركة سياسية تؤثّر إما سلباً وإما إيجاباً على الوعي العام. لا نستطيع التحدث عن كيان دون التحدث عن مجتمع مدني فلسطيني. أحد

أهم عناصر المجتمع المدني هو المنظمات الأهلية التي أصبحت تلعب دوراً مهماً وبارزاً، بالقياس مع المنظمات والقوى الأخرى.

مرّت السلطة الوطنية الفلسطينية في مراحل عدة، قد تكون أضعفها ما بعد قمة كامب ديفيد. أعتقد شخصياً أنّ ما بدأ في ٢٨ أيلول عام ٢٠٠٠ كان استكمالاً عسكرياً لمشروع سياسي حاول باراك والولايات المتحدة أن يفرضاه على الفلسطينيين. لم ينجحا في كامب ديفيد رغم "الإنجاز الانطباعي" الذي اعتبرته ورقة الجرباوي إنجازاً لباراك، في وقت لعبت فيه الولايات المتحدة الدور الأساسي والمركزي لاعطاء هذا الانطباع، عبر قوة وسائلها الإعلامية، والضعف العربي الشديد في هذا المجال. ما أعطى الانطباع هو الجهد الأميركي المكثف، وليس غياب الدور الفلسطيني أو الإعلام الفلسطيني. كانت إنطلاقة الانتفاضة في ٢٨ أيلول عام ٢٠٠٠ إستكمالاً لمشروع سياسي إسرائيلي، وليس العكس، وكان لا بُدّ من المواجهة. كان المطلوب منا هو الاستسلام، وأعتقد أن المقاومة من حقنا الطبيعي، ومن واجبنا الوطني. أما فيما يتعلق بالتسوية، فاعتقد أنه من المفيد للغاية أن نتساءل الآن عن جدوى التسوية.

هل التسوية مفيدة أم غير مفيدة؟ هذه إشكالية ثقافية، وأشعر أحياناً بأنها تعبّر عن حالة ترف في التفكير. الحدث السياسي أمر مختلف، عندما نقول الشرعية الدولية ماذا نقصد بذلك؟ الشرعية الدولية أساسها التفاوض، علينا أن نحسم موقفنا إزاء مفهوم التسوية، ولا أرى خلافاً حول مفهوم التسوية من حيث الجوهر عندما تقول بضرورة تطبيق مقررات الشرعية الدولية. النقطة الأخيرة التي أود الإشارة إليها تتعلق بالعلاقة العربية. ليس مطلوباً من العرب أو من الفلسطينيين، تقديم مبادرات سياسية، وعلى نحوٍ دائم، ليس هذا من واجبنا، لدينا قرارات الشرعية الدولية، حتى عندما نطرح آليات، لتنفيذ مقررات تلك الشرعية، ليس مطلوباً طرح مبادرات سياسية، علماً أن العرب سبق أن طرحوا مبادرة مصرية – أردنية تجاوب العالم معها بأجمعه، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية، ثم تراجع عنها، بما في ذلك حتى أصحابها، لمصلحة تقرير ميتشل الذي لا يُشكّل أرضية سياسية، بقدر ما يُشكّل آلية إجرائية لا تُعتَبر بديلاً عن مقررات الشرعية الدولية.

صالح عبد الجواد:

أستاذ العلوم السياسية المشارك/ جامعة بيرزيت

أود في بداية مداخلتي أن أُثمّن ورقة الجرباوي الرائعة التي تتميّز بالوضوح والتماسك، وكذلك الجرأة في الطرح. في البداية أود التعليق على ما قاله المحاضر بشأن موقف السلطة من التحالف مع أميركا ضد "الإرهاب" بكونه يمثّل تعبيراً عن استيعابها دروس وعبر حرب الخليج الثانية، حيث انساقت آنذاك مع مشاعر الشارع الفلسطيني و "راهنت على الحصان الخاسر". بلا شك أن تصريحات الرئيس عرفات الأولى نمّت عن صدمته لما حدث في نيويورك وواشنطن وكانت "ضربة معلم". فقد استطاع أن يقوم بعملية تخفيف الضرر (damage control) الناجمة عن تهافت وسائل الإعلام الغربية في بثّ لا يتوقف لصور فئة قليلة وجاهلة من الشارع الفلسطيني عبرّت عن فرحها لما كان، بصرف النظر عن جذوره وأبعاده كمأساة إنسانية. كما استطاع عرفات أن يسحب البساط من تحت أقدام الإسرائيليين الذين قفزوا على الحدث لتجييره ضد الفلسطينيين، في إطار مناخ سابق رسمته تصريحات أميركية رسمية أصبحت تنظر للانتفاضة كعملية عنف وإرهاب، وأنذرت بتقديم ضوء أخضر أميركي لذبح المقاومة. ورغم ذلك فإنني أعتبر الموقف الفلسطيني في جوهره رد فعل سريعاً أكثر مما هو استخلاص لدروس وعبر التاريخ. فردود الفعل المتناقضة شيء طالما عانت منه الحركة الوطنية الفلسطينية، لأنها كلما هُزمت في مواجهة اعتقدت أن ذلك كان بسبب الموقف السابق الذي استندت عليه، ولذلك سرعان ما تبنّت نقيضه، بدلاً من البحث عن خلل بنيوي في وضعها وكيفية إتخاذها للقرارات.

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩١٩ مع سورية الجنوبية، وما أن سقطت حكومة فيصل العربية إلا وانكفأت على وطنية فلسطينية. ومع هزيمة ١٩٤٨ تبنّت الفكر القومي بأشكاله الثلاثة: البعث، القوميين العرب، والناصرية. ومع هزيمة عبد الناصر في مصر والبعث في سورية طلقّت القومية العربية لتعود من جديد من خلال حركة فتح لأحضان وطنية فلسطينية مكافحة، أما البعض الآخر فقد تبنى الماركسية. ومع نهاية السبعينيات أدى تشخيص الوضع الجديد إلى التوجه نحو الأصولية الإسلامية.

وإذا كنا فعلاً في صدد استيعاب دروس الماضي وليس الوقوع في أسر ردود الأفعال فان تجربة الشريف حسين خلال الحرب العالمية الأولى مع الوعود ونقيضها، وتجربة الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، وغيرها من التجارب الحافلة بالوعود الغربية يجب أن تدفعنا إلى تفكير عميق. وبالمناسبة فان الرئيس صدام حسين وعرفات لم يكونا الخاسرين الوحيدين، بل إنّ السعودية والكويت، وهي على رأس الدول العربية التي كانت في الجانب الآخر من التحالف، قد دفعت ولا تزال هي أيضاً ثمناً باهظاً لوقوفها في الصف الآخر من التحالف. لهذا يجب مراجعة موقفنا متحررين من الشعارات والقيود الأيديولوجية دون أن يعني ذلك الارتماء في حضن تحالف لا نعرف في الواقع أهدافه الحقيقية ومراميه النهائية. وعلى أية حال يجب أن نكون متأكدين من أننا سنقبض ثمن هذا التحالف إذا أصرّ البعض على الدخول فيه.

كنت أُفضّل أن تنطلق الورقة من فشل محادثات كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠ وليس من ورقة تينيت فالقبول بهذه الورقة جاء محصلة لما جرى منذ اندلاع الانتفاضة. من جانب آخر فتحليلي يتطابق مع تحليل الجرباوي حول نجاح باراك بعد كامب ديفيد في خلق انطباع بأنه عرض على الفلسطينيين تنازلات مهمة. والواقع أنه كانت هناك بالفعل مقترحات إيجابية ونوعية غير أن ذلك كان نابعاً من حقيقة أنها المرة الأولى التي تجري فيها مفاوضات على الحل النهائي، بيد أن هذه المقترحات لم تكن كافية لتلبية الحد الأدنى المقبول فلسطينياً. وقد استطاع باراك بمساعدة رئيس أميركي ينوء تحت وطأة فضائحه وطاقم مفاوضات أمريكي متحيّز بلا حدود، أن يدعم ادعاءات باراك. في حين فشل الطرف الفلسطيني في تقديم رواية مضادة لما سيصبح أرضية الهجوم السياسي على الفلسطينيين في الساحة الدولية وفي إسرائيل. وأعتبر هذا التقصير الفلسطيني خطيراً وغير مفهوم، ويساهم دون قصد وبشكل غير مباشر في دعم رواية إسرائيلية مشابهة لروايتها العام ١٩٤٨، والتي سادت لعشرات السنين، حين صوّرت الرفض العربي لقرار التقسيم بمثابة إعلان حرب من العالم العربي ضد إسرائيل. وحده وزير الثقافة الفلسطيني ياسر عبد ربه حاول في اجتماع قبل شهرين مع نخبة من الصحافيين والكتّاب الإسرائيليين توضيح الموقف الفلسطيني، غير أن ذلك جاء مشافهة ومتأخراً.

في النهاية أود توجيه نقد للعمليات الانتحارية، وهذا النقد لا يعني رفض فكرة المقاومة المسلحة بكل أشكالها، ويجب الاعتراف أنّ العمل العسكري البنّاء والمعدّ على نار هادئة قد ساهم في إفهام الإسرائيليين أن ثمن الاحتلال لم يعد رخيصاً، كما ساهم في تعزيز فكرة الجلاء عن المستوطنات. أما العمليات الانتحارية في داخل إسرائيل فهي عمليات غير مبررة أخلاقياً ومُضرّة سياسياً. فقد ساهمت في إرسال رسالة خاطئة للإسرائيليين، كما ساهمت في عزلنا عن دعم الرأي العام العالمي، وحتى عن بعض قطاعات الشارع الإسرائيلي التي كانت مستعدة للتعاطف مع بعض مطالبنا، وساهمت أيضا في تحقيق إجماع في الشارع الإسرائيلي، وهو إجماع كان علينا بكل الطرق أن نعمل على منع تشكله. وفي اعتقادي أن هذه العمليات تهدد على المدى الطويل المشروع الوطني الفلسطيني، وعلينا التعامل معها من هذا المنطلق.

هشام أحمد:

أستاذ العلوم السياسية المشارك / جامعة بيرزيت

أضم صوتي إلى صوت فؤاد مغربي في القول إن الورقة المقدّمة هي ورقة منظمة جداً، وتشتمل على العناصر الأساسية، واتفق مع تشخيصها للمآزق الثلاثة الخاصة بالوضع الفلسطيني وبالتسوية والمفاوضات والوضع الداخلي. أما بالنسبة للانتفاضة فإنها وكأي عملية سياسية أو نضالية أخرى، تعاني بحكم طبيعتها الجماهيرية من مواقف لا بد من التنبُّه إليها، وبالتالي معالجتها. ولكن قبل لحظات سمعنا أن الانتفاضة لم تحقق أهدافها المرجوة، ولم تستطع أن تُحدث تغييرات على الصعيد العالمي، وشخصياً لا أعرف كيف كان ذلك. فالانتفاضة في حد ذاتها كانت المحرك الرئيسي، كما لمسنا ذلك في مؤتمر دوربان في جنوب إفريقيا، وما قررته المنظمات غير الحكومية في مختلف أرجاء العالم، واضعة القضية الفلسطينية على المسرح الدولي وبشكل لائق. من ناحية أخرى، لست متأكداً من أنّ المقصود من الانتفاضة كان الدخول في مواجهة شاملة مع الإسرائيليين.

إذاً الانتفاضة حققت الكثير وعلى مختلف الصُعد العالمية والمحلية، ولا تزال تأثيراتها تتزايد وعلى المستويات كافة، وقد تحتاج إلى بعض الوقت من أجل

دراستها أكاديمياً وبحثياً، وبشمولية أكثر. الانتفاضة يجب أن تستمر وبشكل مضاعف ومتطور أكثر، ولا أدري كيف يدعو مثقفون لإيقاف الانتفاضة؟ هذا أمر في غاية الغرابة. الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني والكثير من استطلاعات الرأي العام تعتبر الانتفاضة الخيار الاستراتيجي الأمثل للوصول إلى الأهداف الوطنية المرجوة، خاصة في هذه الآونة، ما دامت الولايات المتحدة الآن بحاجة ماسة لتهدئة مختلف المواقع، في ظل تشكيلها التحالف الدولي، وما دام شارون، بالتحديد، يقوم باستغلال الوضع الراهن لارتكاب المزيد من فظائعه ضد الفلسطينيين. أليس يا ترى من الاستراتيجية الأجدى لنا كفلسطينيين في هذه المرحلة بالذات، كي نفعّل ونترجم ضغطنا على الولايات المتحدة، أن نعمل على تكثيف فعاليات هذه الانتفاضة، الآن، أكثر من أي وقتٍ مضى؟

أما بالنسبة لعمليات المقاومة داخل الخط الأخضر، فانه ودون أدنى شك، هنالك اختلافات وجدالات حولها. ولكن في تقديري فإن ما يجب تجنبه هو إطلاق تعميمات في هذا الصدد. فهنالك فرق شاسع بين القيام بعمليات مقاومة ضد جنود إسرائيليين، وما يمكن اعتبارهم المدنيين الإسرائيليين. وما دام من الضروري إسقاط نظرية شارون حول تحقيق الأمن للإسرائيليين، ولأنه من الناحية الاستراتيجية، وليس من الناحية العاطفية، يجب تأليب الرأي العام الإسرائيلي عن طريق إشعار الإسرائيليين بعدم وجود الأمن، أي عن طريق إيقاع خسائر في صفوفهم، فربما يُشكّل ذلك مدعاة للتفكير، وبشكل استراتيجي في أعمال المقاومة، ومن ثم يتم الحديث عن الزمان والمكان المناسبين، دون إطلاق التعميمات؟ أما فيما يتعلق بدعوة ممدوح نوفل للعودة الفورية لطاولة المفاوضات، فإنها في حقيقة الأمر، ومن خلال تحسسنا نبض الشارع الفلسطيني، تتناقض تناقضاً واضحاً مع رؤى الرأي العام الفلسطيني، والكثير من استطلاعات الرأي العام، خاصة إذا أردنا أن نعير الرأي العام الفلسطيني أدنى اهتمام. أما القول أن الانتفاضة أتت لتحسين الشروط التفاوضية، فاعذروني إذا قلت أن مثل هذا القول سوف يقضّ مضاجع الشهداء ومن يرقدون من جرحى في أسرّتهم.

زياد أبو زياد:

عضو المجلس التشريعي الفلسطيني ووزير في السلطة الوطنية الفلسطينية

أشكر علي الجرباوي، والأساتذة الكرام، لإتاحة هذه الفرصة للنقاش، ذلك أني اعتقد أن هنالك حاجة مُلّحة وضرورية لمجتمعنا، خاصة عبر هذه الظروف، للخوض في مناقشات جادة ومفتوحة. سأقتصر ملاحظاتي على نقطتين أساسيتين، الأولى: تتعلق بالخيارات التي أوردها الجرباوي في ورقته حول إذا كان الهدف من الانتفاضة الانسحاب من المفاوضات أو تأزيم تكتيكي، وما ذكره من عدم حسم هذه النقطة فلسطينياً. أنا اختلف معه حول هذه النقطة، ذلك أنه لم يصدر أي قرار رسمي عن القيادة السياسية الفلسطينية، أو عن م.ت.ف يقول أننا تخلينا عن خيار المفاوضات وبالتالي فالموضوع محسوم بأننا لا نزال نتمسك بالخيار التفاوضي ولا نزال مستمرين بالمفاوضات. الأخ ممدوح نوفل لا يدعو للعودة الفلسطينية إلى المفاوضات، ذلك أن رفض المفاوضات جاء من الطرف الإسرائيلي، وليس بقرار أو مشيئة فلسطينية.

هنالك ملاحظة مشتركة بين ما ذكره أكثر من متحدث، تتعلق بتوحيد الشارع الإسرائيلي، وتساؤل نوفل حول كيفية تشكيل معارضة داخل إسرائيل، والطريقة لفسخ الشراكة السياسية داخل الحكومة الإسرائيلية. أعتقد أن مدخل الإجابة على هذا التساؤل يتركز حول تساؤل آخر هو: هل نؤمن بأهمية الرأي العام الإسرائيلي؟ أعتقد أن الرأي العام الإسرائيلي مهم جداً، ويجب أن نعمل على بلورته، ونحن مقصّرون جداً في ذلك. إذا كُنّا مقتنعين بأهمية الرأي العام الإسرائيلي يجب علينا أن نتساءل عن أسباب تحوّل هذا الرأي. خلال الفترة الأخيرة حدث أمران كان لهما تأثير كبير على الرأي العام الإسرائيلي، الأول له علاقة بالمفاوضات التي جرت في كامب ديفيد وهو موضوع حق العودة، حيث طرحنا هذا الحق بشكل حاسم وقاطع، بأننا نصرّ على عودة اللاجئين إلى إسرائيل. وهذا الموضوع استُغل من اليمين الإسرائيلي لتخويف الرأي العام الإسرائيلي من عودة خمسة ملايين لاجئ إلى إسرائيل. وعلى الرغم من محاولة استغلال اليمين لهذه النقطة فإن معسكر السلام كان لا يزال قائماً في إسرائيل، إلى أن وقعت عملية الملهى الليلي في تل أبيب، والتي شكلت، برأيي،

نقطة تحوّل. قبل هذه العملية كنا نتمتع بتعاطف دولي ورأي عام إسرائيلي منقسم على نفسه.

كما أذكر عندما وقعت عملية في غزة ضد قافلة تحمل مستوطنين سمعت من الإذاعة الإسرائيلية أكثر من رأي يتساءل عن سبب وجود مستوطنين في قطاع غزة؟ التحريض اليميني الإسرائيلي ، وهذا هو الأمر الآخر، يقوم على إبراز عدم تمييز الفلسطينيين بين المستوطنين وبين الإسرائيليين في تل أبيب، وبأن هدف الفلسطينيين لا ينحصر في استرجاع الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما يتعدى ذلك إلى هدف تقويض الدولة الإسرائيلية، عبر ممارسة حق العودة، وممارسة العمليات العسكرية ضد المدنيين داخل إسرائيل. هنا يبرز سؤال أساسي هل نحن نعني ما نتحدث عنه أم أننا لا نعنيه؟ لذلك لا بد من حوار وطني وقرار وطني صريح وجريء. هل نحن نُصرّ على حق العودة ممارسة أم أننا على استعداد للتفاوض حول حق العودة والتوصل إلى حل لهذا الموضوع؟ هذا موضوع أساسي يجب علينا عدم الخجل من مناقشته، والإجابة على هذا السؤال تعني تحديد أي خيار نريد. يجب معرفة أن الإصرار على عودة جميع اللاجئين يعني التخلي عن الخيار التفاوضي، وليس معقولاً أن يتفاوض معنا الإسرائيليون على عملية، تُعتبر من وجهة نظرهم، انتحاراً لهم. البرنامج الإسرائيلي يقوم على أساس المحافظة على دولة ذات طابع يهودي. يجب أن يكون توصلنا إلى قرار بهذا الشأن ثمرة لحوار وطني قائم على أساس ديمقراطي يستند إلى التزام الأقلية برأي الأكثرية.

مهدي عبد الهادي:

رئيس الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية في القدس

أختلف في العديد من النقاط الواردة في الورقة المُقدّمة. أعتقد أن ثلاث محطات رئيسية يجب وضعها في الاعتبار، أولها ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ ودخول شارون المسجد الأقصى، وثانيها ١١ أيلول ٢٠٠١ وما حدث في واشنطن ونيويورك، وثالثها أيلول المقبلة وأين سنكون نحن؟ إذا تناولنا التسوية السياسية، وبدأنا بأيلول الأولى، نستنتج عدم وجود تسوية على الإطلاق. ومن يعتقد أن برنامج شارون سيؤدي إلى التوصل إلى تسوية ما فهو واهم. علينا أن

نتساءل: ماذا يريد شارون؟ وهذا ما افتقدته كلياً في الورقة المقدّمة. وفيما يتعلق بالورقة التي استخدمها شارون لتوحيد الرأي العام الإسرائيلي والصهيوني عموماً، وحتى المسيحية الدولية، وهي ورقة القدس، لم أجد لها ذكر في ورقة الجرباوي. وسؤالي هو: أين هي الاستراتيجية الفلسطينية بشأن القدس؟ ما هو مستقبل القدس، وكيف وظفّنا قضية القدس عربياً ودولياً؟ علينا أن نرتب أولوياتنا، الملف الأول هو القدس، والملف الثاني هو ملف المستوطنات، ومن ثم كيفية تفعيل وتطوير الانتفاضة في سنتها الثانية، وتركيز المجابهة على مقاتلة المستوطنين والمستوطنات، والرأي العام الدولي معنا في ذلك. أضف إلى ذلك، فإن أكثر من نصف المجتمع الإسرائيلي يقول أن قضية المستوطنين والمستوطنات يجب أن تنتهي.

أما المطلب الآخر لشارون فهو القضاء على السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد تمكّن حتى الآن من تعبئة الرأي العام الإسرائيلي والدولي بأن هذه ليست سلطة، بل عصابات مسلحة، ويحاول إقناع العالم بأن الرئيس ياسر عرفات هو بن لادن ثانٍ، رغم عدم نجاحه في ذلك. ماذا فعلنا نحن في سبيل ترتيب أوضاع هذه المؤسسة التي قامت عبر عشر سنوات من المفاوضات، وترتيب الأولويات الفلسطينية؟ هل نستطيع ترتيب أوضاع المؤسسات المدنية والعسكرية الفلسطينية؟ هل نستطيع إعادة صياغة مراكز القوى مهما اختلفت أو اتفقت؟ شارون يركز على تصفية السلطة فعلياً وعلى أرض الواقع. مسؤولية الانتفاضة هي حماية هذا البيت، إعادة ترتيبه مؤسساتياً، وليس شكلياً ومظهرياً فحسب. هل العودة إلى العمل السري في ظل إجراءات شارون تعتبر خياراً؟

وفيما يتعلق بالمستقبل الفلسطيني، فان شارون يحاول إرجاء بحث ذلك وإلى أجل غير محدود. حتمية المستقبل الفلسطيني تتمثل في إقامة دولة ذات سيادة، وهنالك إجماع دولي حول ذلك. ماذا نستطيع أن نفعل لتقليل عمر شارون في السلطة؟ أما بالنسبة للانتفاضة وأساليب المقاومة فإني أعتقد أن عسكرة الانتفاضة قد تؤدي إلى حرب أهلية فلسطينية، كل فصيل لديه صندوق مال وصندوق آخر للسلاح، كل فصيل يقوم بترتيب أوراقه لحماية نفسه، علينا أن نطالب بوحدة السلاح والمال، وكل الصناديق تكون في صندوق فلسطين، وليست صناديق فصائلية، وبالتالي تركيز مركزية السلطة، وليس

عبر توزيع "الكوتا" والتعيينات. وهنا انتقل إلى النقطة المركزية، في ورقة الجرباوي، وهي مأسسة مكتب الرئيس أو الرئاسة. أين هو القانون؟ ما هي الفعاليات التي تحكم من رأس الهرم إلى قاعدة الهرم؟ هل نستطيع صياغة برنامج وطني تلتزم به أطراف البيت الفلسطيني كافة؟

ممدوح العكر:

طبيب، وعضو الوفد الفلسطيني المفاوض لمؤتمر السلام في مدريد ومفاوضات واشنطن

أعتقد أن القيمة الرئيسية لورقة الجرباوي تتركز في أنها تمكّنت من طرح كل الأسئلة الواجب مواجهتها دفعة واحدة وبشكل شامل، وما جرى في النقاش هو نوع من الطرح الذي نفتقده منذ زمن بعيد. للآن لم تحصل مطارحات، بالمعنى الدقيق للكلمة، تتناول قضايا مصيرية بوضوح وصراحة وموضوعية. ما جرى من نقاشات في هذه الندوة، يُوضح أننا لا نزال بأمسّ الحاجة إلى مطارحات صريحة وواضحة وجريئة، ويا حبذا لو أننا، وقبل ترك هذه القاعة، نقوم بالبحث في طرق مواصلة هذا الحوار وخلق إطارات أوسع في المجتمع الفلسطيني لمناقشة الأمور المصيرية، لأنه دون حوارات من هذا النوع لا يمكننا الوصول إلى إجماع معين، بمعنى وجود رأي أغلبية، ورأي أقلية. وهذا جانب لم تتناوله الورقة، ولم يجرِ نقاشه. وما أود أثارته هو: كيف يمكن لنا أن نؤثّر في صنع القرار؟ وكيف يتحوّل هذا النقاش، مثلاً، من حالة تفريغ نفسي لما يدور في أذهاننا من أسئلة إلى وقائع وحقائق؟

نبيل قسيس:

وزير في السلطة الوطنية الفلسطينية

انطلقت ورقة علي الجرباوي من مقولة أن الفاسد في أوله سيكون فاسداً في نهايته، في حين ذكر فؤاد مغربي أن ما يحكم عملنا هو العشوائية. تركزت ورقة الجرباوي حول كيفية تخطي الأزمة القائمة لدينا وليس في إسرائيل، علماً أن لدى إسرائيل أزمتها. لذلك فإن الورقة، وكما وصفها كاتبها، هي

نحو استراتيجية، وليست ورقة تعالج كل ما يجب معالجته، وهناك العديد من الأمور التي لم تتطرق إليها.

أختلف مع نقطة وردت في الورقة وتتلخص في حالة وقف إطلاق النار، والعودة إلى المفاوضات، والتعامل مع الوضع الراهن وفق متطلباته. سنكون إذا قمنا بذلك قد عُدنا إلى المربع الأول. أنا أختلف مع ذلك، وأعتقد أن للانتفاضة أثرا تراكمياً، لا بأس به، وكل ما يمكن أن نقوم به، سيرتكز على تراكمات الفعل الفلسطيني ذاته.

كيف نتخطى الأزمة؟ أعتقد أنه وعلى صعيد العمل السياسي فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تلعب اللعبة السياسية بطريقة صحيحة، والوضع يحتاج إلى قرارات قد لا تحظى بدعم شعبي كافٍ، لكن ذلك هو قدر القيادة. ذُكر أن هناك فعاليات تحدث ميدانياً، ولا تخدم الهدف السياسي، وهنا لا بد من القول، أنه يجب أن تكون هنالك قيادة وقرار سياسي، ويجب ألاّ يُترك للجمهور (الفصائل والقبائل) اتخاذ قرارات لها تأثيرها على المجتمع والواقع السياسي. وبالطبع سيكون الانضباط أقوى وأوضح، فيما إذا شارك الجميع في صنع القرار، ولكن ما نحن بصدده هو مهم جداً وهو ضرورة تحديد الهدف بوضوح. فمن كان يعتقد أن أوسلو كانت استسلاماً، عليه أن يسأل نفسه، كيف استطعنا كشعب أن نحارب بعد ذلك؟ ما حصل لم يحصل بمحض الصدفة، بل كان ضرورة مخطط لها. تخطي الأزمة سياسياً يتطلب أخذ ما حدث في واشنطن ونيويورك في عين الاعتبار، الموقف الفلسطيني حيال الإرهاب الدولي يمكن الدفاع عنه، وهو موقف سياسي صحيح، أما على الأصعدة الأخرى، فهنالك حاجة في مجال الإعلام للتطوير والتحديث والمواكبة. يجب أن تكون لنا رسالة إعلامية واضحة كشعب تحت الاحتلال، وليست هنالك ندية بيننا وبين إسرائيل، وما نريده هو إنهاء الاحتلال. ما ورد في ورقة ميتشل، لا يعني، أبداً، التنازل عما تعطيه لنا الشرعية الدولية، ورقة ميتشل تفتح المجال أمام عودة المفاوضات. أما بالنسبة للوضع الداخلي فقد قيل الكثير حول هذا الموضوع، وهو مسألة تحتاج إلى العلاج في سياق تخطي الأزمة.

مروان البرغوثي:

عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وأمين سر حركة فتح في الضفة الغربية

للحديث شجونه الخاصة، وأود بداية أن أتوجه بشكري لمنظمي هذه الندوة، الهادفة إلى إثراء الحوار حول القضايا الوطنية. صحيح أنني لم اقرأ ورقة علي الجرباوي، لكني سمعت خطوطها العريضة، وما دار حولها من تعقيبات ومناقشات.

في رأيي ليس مطلوباً فتح نقاش حول جدوى اندلاع الانتفاضة، ذلك أن الانتفاضة اندلعت وقطعت مسيرة عام كامل، ولذلك لا أجد أية فائدة للعودة لمناقشة مسببات اندلاعها، إلا في سياق التأريخ للحدث. بتقديري أن محطة كامب ديفيد هي المحطة الأهم لمن يريد قراءة الانتفاضة سياسياً. والشعب الفلسطيني كان ولا يزال توّاقاً للسلام، والغالبية العظمى من شعبنا ترغب في السلام وتطمح للوصول إليه، وقدمت الكثير للسلام. وسؤالي هو: لماذا تأخرت الانتفاضة حتى العام ٢٠٠٠ ولم تحدث قبل ذلك؟ هذا هو السؤال الواجب طرحه: لماذا كان الشعب الفلسطيني صبوراً إلى هذا الحد، وأعطى كل هذه الفرصة للقيادة السياسية وبذات الوقت جرى ما جرى إسرائيلياً من استمرار في الاستيطان والتهويد وعدم الالتزام بالاتفاقات الموقعة؟ ومع ذلك، كان هنالك صبر عظيم، وانتظار لمحطة المفاوضات المركزية، في كامب ديفيد، وهناك اكتُشف وبوضوح بؤس المفاوضات.

وإذا أردنا الاهتمام بالانطباعات والرأي العام، علينا أن نحدد ما هو المقصود بالرأي العام الدولي، هل هو أميركا والالتفات فقط لما يقوله البيت الأبيض؟ وهل يعني ذلك عدم الالتفات لما يجري في أوروبا وأفريقيا وآسيا وغيرها؟ بوجهة نظري أُسّس للانتفاضة في كامب ديفيد. رفضت الجماهير ما عرض في كامب ديفيد. بعضنا يقول همساً إننا أضعنا فرصة كامب ديفيد، من الذي أضاع الفرصة، وما هي حقيقة وجوهر هذه الفرصة؟ علينا أن نتساءل حول ذلك. الانتفاضة لم تندلع لتشغل حيز أسبوعين أو شهرين أو حتى سنتين، وبالتالي فالانتفاضة لا تخضع لمساومات.

وأعظم ما أنجزه الشعب الفلسطيني هو هذه الانتفاضة، كونها جاءت من أجل

الحفاظ على الثوابت الوطنية وشروط السلام. الانتفاضة ليست ضد السلام، بل من أجل تحقيق سلام عادل ومشرّف. إنها ليست انتفاضة على السلام، بل على الاستسلام.

تحدث الوزير زياد أبو زياد عن حق العودة، وأستغرب حقاً ما ذكره عن ذلك. ذكر أن حق العودة بالنسبة للإسرائيليين يُمثّل انتحاراً، ونحن أخفنا الإسرائيليين بطرحه في كامب ديفيد! هل علينا أن نُفهم الإسرائيليين بأننا لا نقصد حق العودة. وأعتقد أن معلوماته حول هذا الموضوع منقوصة، وأتمنى أن يكون ما ذكره صحيحاً، بمعنى وجود تمسّك فلسطيني بمفهوم حق العودة. على أية حال، ما مضى قد مضى، المهم ما هو قادم، الشعب الفلسطيني والرأي العام الفلسطيني منحازان إلى جانب الانتفاضة، ليس لأنها دم وتضحيات وأسرى وحصار ومعاناة. إذاً يجب معرفة الجواب على التساؤل: لماذا يقف الشعب الفلسطيني إلى جانب الانتفاضة ويؤيد استمرارها؟ لأنها طريق التحرر من الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال.

من حيث المبدأ أرى ضرورة تركيز العمل الانتفاضي، خاصة العسكري منه، داخل مناطق ١٩٦٧. هذه استراتيجيتنا في حركة فتح الداعية إلى ضرورة ضرب الجيش والمستوطنين بشكل رئيسي وأساسي. أما بالنسبة للعمليات داخل مناطق ١٩٤٨ فهي ورقة ضاغطة بيدنا يحتاج إيقافها إلى ثمن ومقابل، وليس بالمجان. أما فيما يجري داخل المناطق المحتلة فهو ليس موضوع نقاش، وأنا اختلف مع ما ذكره ممدوح نوفل، حول الانتصار على الإسرائيليين بالدم الفلسطيني المُراق على يد القوات الإسرائيلية. هذه رؤية غير صحيحة. دون سقوط جنود ومستوطنين إسرائيليين، وبالتالي شعور الإسرائيليين بفداحة ثمن الاحتلال، لن يرحلوا. هناك سبعة عشر مستوطنة في الضفة، لم يتبق فيها سوى الحراس، نتيجة ضربات مقاتلينا ومناضلينا. لذلك، هناك نتائج ميدانية للانتفاضة. من جهة أخرى، وعلى ضوء المستجدات الدولية، علينا ممارسة الضغط على الولايات المتحدة، وليس تسهيل مهامهم في الشرق الأوسط لإقامة تحالفهم الدولي. في ظل الحملة الأميركية، ومحاولة زج شارون لقوى وهيئات فلسطينية في خانة الإرهاب الدولي، علينا إثبات مشروعية كفاحنا الوطني وإبراز طابعه التحرري.

عزمي الشعيبي:

عضو المجلس التشريعي الفلسطيني

ما تحدث به مروان البرغوثي يتقاطع تماماً مع ما كنت أود التحدث به، وأود العودة إلى ورقة علي الجرباوي وإصراره على أن نقطة الانطلاق هي ورقة تينيت. ما أراه في ورقة تينيت هو محاولة أميركية للعودة إلى التعاون والتنسيق الأمني كخطوة أولى قبل الدخول في مبادرة ميتشيل، والتي لا تُمثّل في نظري تغيراً كبيراً في السياسة الأميركية الداعية إلى العودة للمفاوضات كآلية حوار مع الإسرائيليين.

وأنا مع ما ذكره مروان البرغوثي حول أهمية كامب ديفيد، كمفصل سياسي – تفاوضي في سياق العلاقة مع الإسرائيليين، ذلك أن ما حصل هناك لم يكن مؤامرة. كان هناك ميزان، قام الإسرائيليون بوضع أقصى ما يمكنهم وضعه فيه، ووضعنا نحن فيه أقصى ما يمكن وضعه. كان خيارنا إما القبول بما قدمه الإسرائيليون، وإما أن يرفع الإسرائيليون سقفهم، واتضح فيما بعد أن ما طرحه باراك في كامب ديفيد لم يكن بإمكانه تمريره حتى داخل حكومته. لم يكن الإسرائيليون قادرين على القبول بما قدمناه، وبالتالي كان ما كان من تباعد. كان الرئيس عرفات يعتقد أن الضغط الخارجي سيؤثر على الإسرائيليين في تغيير موقفهم، وكان يعتقد أن ثمة تنازلات إسرائيلية يمكن أن تتحقق، ومن هنا جاءت رغبته في تأجيل الأمور إلى ما بعد حكومة بيل كلينتون، وإمكانية ممارسة ضغوطات عربية وإقليمية أكبر على الإسرائيليين في عهد الرئيس جورج بوش.

ما حدث من الناحية الفعلية جاء خارج هذا السياق. ومع توالي فعاليات الانتفاضة، أصبح الخيار الانتفاضي خياراً سياسياً وشعبياً من أجل الخروج من المأزق المفروض علينا من قبل حكومة شارون، وعدم طرحها أية مبادرات سياسية.

بالنسبة لما حدث في واشنطن ونيويورك، وإعلان طرح مفهوم الإرهاب الدولي على نحوٍ واسع وشامل، علينا أن نكرس مفهومنا الفلسطيني بأن المقاومة الفلسطينية ليست إرهاباً، ولا يمكن تصنيفها في خانة الإرهاب. إذا كان

هناك حاجة أميركية لتمرير التحالف الدولي عربياً من البوابة الفلسطينية، علينا عدم تسليم أوراقنا خاصة ورقة وقف الانتفاضة، قبل نيل حقوقنا الوطنية.

سمير شحادة:

أمين عام مكتب المؤسسات الوطنية في رئاسة السلطة

أعتقد أننا جميعاً نتفق على أن استمرار الانتفاضة وتطوير آلياتها ضرورة وطنية مُلحّة ولا نختلف حول ذلك، لكن يُفترض أن نمسّ جوهر حركة هذه الانتفاضة، بمعنى هل نحن نعيش انتفاضة حقيقية مئة بالمئة؟ هذا سؤال يطرح نفسه، وتتداعى على هوامشه مجموعة من الأسئلة، منها السؤال التالي: هل وحدة الفصائل في هذه المرحلة ضرورية؟ بمعنى أن تكون هناك وحدة على مستوى أربعة عشر فصيلاً، وبينها حماس والجهاد الإسلامي، وأنّ هذه الوحدة فعلاً قائمة، أم أن هناك لجنة تسمى لجنة القوى الإسلامية والوطنية؟ أقول وبصراحة، أنه لا فائدة من لجنة كهذه، وتجربتنا في الانتفاضة الأولى واضحة تماماً، كانت هناك لجنة قوى وطنية، وكانت هناك لجنة للقوى الإسلامية، وأعطى ذلك في حينه زخماً أقوى للانتفاضة على المستوى الجماهيري، وعلى مستوى الفعاليات، وحتى على مستوى المقاومة المسلحة على ضآلتها في الانتفاضة الأولى.

أعتقد بأنه ستأتي لحظة قريباً نجد فيها أنفسنا أمام إلحاح الواقع السياسي لفضّ هذا التلازم والتشابك مع حركتي حماس والجهاد، ولا أدري بأي ثمن سيكون ذلك. فيما يتعلق بجماهيرية الانتفاضة، ما هو المقصود بالجماهيرية؟ أعتقد أن عدم حركة الجماهير بأشكال مؤسساتية، منطلقة من هدف وبرنامج محدد وواضح، يعني أن الجماهيرية هنا، لملمة أطراف، وليست جماهيرية صحيحة. وبالتالي، أعتقد أن المؤتمر الشعبي الذي انعقد قبل أشهر لتأطير الجماهير الفلسطينية أوصلنا إلى إبعاد الجماهير عن الوضع المنظم، وفرض علينا من يمثّل الانتفاضة، وهو لا يمثّلها حقيقة. هذا هو مقتل العمل الجماهيري.

نقطة أخرى أود تناولها، وتتعلق بالعمل العسكري، هل هو عسكرة أم فوضى

سلاح؟ لا أريد التحدث عن العمليات في المناطق المحتلة، أو العمليات الإستشهادية داخل إسرائيل، لا أرى أي حرج في العمل العسكري المسلح ضد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين انطلاقاً من أن هدفي سياسي هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود الرابع من حزيران، أما فوضى السلاح القائمة حالياً فهي شأن آخر.

كلمة أخيرة في هذا السياق، سبق لمروان البرغوثي أن أشار إليها في مداخلته، وهي ما قاله ممدوح نوفل، ونصها الحرفي: "بدمنا بنجيب أكثر ما نجيب بقتلاهم (الإسرائيليين)". أرجو ألاّ تكون هذه دعوة لإراقة الدم الفلسطيني فقط، لأن هذه قضية في غاية الخطورة. إذا أريق دمنا يجب أن يُراق دمهم.

عبد الجواد صالح:

عضو المجلس التشريعي الفلسطيني

سأتحدث بإيجاز، ولن أخوض في التفاصيل. ما قدّمه علي الجرباوي يعتبر ورقة شاملة، واعتقد أن جوهر الأمر هو تبني استراتيجية واضحة وهي دحر الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي احتلها العام ٧٦٩١، تفكيك المستوطنات، وأن تكون هناك إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة، مع استراتيجية اقتصادية تنموية، وتحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي، واستراتيجية لتأطير العرب والفلسطينيين في الدول الغربية لتحقيق استراتيجية إعلامية إيجابية. أنا مع التوجه إلى الإسرائيليين، وليس على النحو الذي تم في اجتماعات ضيقة، ولكن من خلال إذاعة تخرج عن توجه ديمقراطي وتتوجه بخطابها إلى المجتمع الإسرائيلي بكامله.

هذه الاستراتيجيات لا تتحقق في ظل القيادة الفلسطينية الحالية، لذا أدعو إلى ضرورة إجراء انتخابات، ذلك أن الوحدة الوطنية بواقعها الراهن لا تتعدى كونها ادعاء. اللجنة التنفيذية موجودة، وبها وحدة وطنية، لكنها لم تحقق شيئاً. المخرج الوحيد أمامنا هو إجراء انتخابات شاملة للمجلس التشريعي وللبلديات. ليس أمامنا سوى هذا الأمل، وهذا لا يتم الاّ عبر حركة ديمقراطية تؤمن بالتغيير.

عباس زكي:

عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح

نظراً للحصار الخانق على محافظة الخليل، وتعدد الانتقال من سيارة إلى أخرى بفعل المكعبات الأسمنتية والسدود الرملية التي وضعتها الجرافات الإسرائيلية لحصرنا ضمن كانتونات وتقطيع أوصال مناطق السلطة الجغرافية، فقد تعذرت مشاركتي لكم هذه الندوة الهامة، خصوصاً ونحن على مفترق طرق.

وهنا، وباختصار شديد، بعد التحية والتقدير للمحاضر وكل الحضور مع التركيز على المعقّبين، أود إشعار الجميع بأن انتفاضة الأقصى ظُلمت لعدم إعطائها الاهتمام المطلوب من حيث الأطر القيادية والهياكل والبرامج والخطط لفعاليات الميدان والاستقطاب الجماهيري المطلوب على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. كما تخللتها بعض الأخطاء القاتلة وكأن الشعب الفلسطيني خارج دائرة التجارب المُرّة ولم يستفد من الدروس القاسية عبر نضاله الطويل، أو أنه يرفع الشعار ليطبقه الآخرون.

وهنا أتفق معكم بضرورة تحرك فلسطيني واسع على صعيد القوى السياسية والفعاليات الجماهيرية والمفكرين ومراكز الدراسات لتعويض القيادة بما ينقصها من استراتيجيات وفق تنظيم دقيق في مرحلة يُشكل الخطأ فيها كسراً بالعظم، وتعويض ما عجزت عنه القيادة من ترتيب للبيت الداخلي الذي بقي شعاراً دون تطبيق، بما يعوّض المواطن الفلسطيني في الداخل والخارج عن سنوات الإحتلال المُرّة برد الاعتبار لمنظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد، وحاجته إلى نظام المؤسسة والحياة الديمقراطية وسيادة القانون والفصل بين السلطات، بما يضع حداً لانفصام الشخصية عبر إدانة الاستيطان والمطالبة بكنسه في الوقت الذي يُبذل الجهد لزيادة عدد عمالنا في إسرائيل، والعمالة السوداء في المستوطنات، وبما يوفر لشعبنا الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتقاعد كي لا تشيخ الدولة وهي في بداية عمرها بفعل غياب الكادر والقوانين. يجب محاربة الفساد وإحداث التغيير الدائم بما يرفع معنويات الجماهير بل ويشكل مصدر طمأنينة لمن هم أكثر حرصاً على نجاح التجربة.

أيها الأخوة، إن تكررت أخطاء العام الماضي فالأمر في منتهى الخطورة. وليس بالفوضى دائماً نستمر، خاصة ونحن نشهد متغيرات مذهلة ومؤشرات نحو عالم جديد. ويجب عدم الانبهار بالقدرة السياسية المستندة إلى التكتيك والمناورة والتي يجب أن تراعي مضاعفة الجهد لاستراتيجيات ثابتة في أوضاعنا الداخلية.

علي الجرباوي (كلمة ختامية):

أود اختتام أعمال هذه الندوة الحيوية بإيجاز، ولكن على مستويين. الأول، بصفتي مديراً حديثاً للمعهد، أرجو أن تتقبلوا جزيل الشكر على حضوركم ومساهمتكم معنا في الاستماع والنقاش الذي نرجو أن يكون بداية فتح حوار صريح وجدي وموضوعي حول قضايا أساسية تهم الشعب الفلسطيني، وأن يكون لمثل هذه الحوارات أثر في عملية صناعة القرار الفلسطيني. لقد كانت تلبيتكم دعوة المعهد والمشاركة في أعمال هذه الندوة دليل على اهتمامكم الذي نرجو أن يستمر في المستقبل، إذ أن المعهد بصدد الاستمرار في عقد مثل هذه الندوات ضمن مشروع " سلسلة أوراق استراتيجية".

أما المستوى الثاني فهو بصفتي مُعِدّ الورقة الأولى ضمن هذا المشروع. بهذه الصفة أود أن أقول بأنني لست متحيزاً لكل كلمة كتبت في الورقة، بل بالعكس فقد تعلّمت الكثير من التعقيبات التي أشكر زملائي الثلاثة عليها، كما ومن النقاش الذي دار في هذه الندوة. ولو كان باستطاعتي أن أعيد كتابة الورقة لأجريت بضعة تعديلات عليها. ولكن حفاظاً على الطريقة التي اخترناها في المعهد لهذا المشروع فإن الورقة ستبقى كما هي وستنشر جنباً إلى جنب مع التعقيبات والحوار، ما يسمح للقارئ أن يطّلع على مختلف وجهات النظر بالقضايا المطروحة ويفسح المجال أمامه لتكوين رأيه بناءاً على ذلك.

أعتقد بأن جزءاً هاماً مما قيل أثناء الحوار جاء نتيجة عدم اطلاع الحضور على الورقة المكتوبة مسبقاً، إذ لم يقم المعهد بتوزيعها سلفاً. وقد يكون من الأنسب القيام بذلك مستقبلاً، لأن هناك قضايا جرى فيها التباس وهي مذكورة بوضوح في الورقة. على سبيل المثال، لم تَدْعُ الورقة على الإطلاق لإيقاف

الانتفاضة، بل كانت واضحة وجليّة في التأكيد على أن إيقاف الانتفاضة الآن سيكون له أثر كارثيّ على القضية الوطنية الفلسطينية. لكنها، بالمقابل، دعت إلى ضرورة الترشيد في استخدام الأساليب الانتفاضية، أخذاً بالاعتبار كل الضرورات التي يجب حسابها خلال المرحلة الدقيقة المقبلة.

من الضروري أن يكون واضحاً أن تعدد الخيارات الانتفاضية واستخدامها جميعاً مع بعضها البعض دون وجود اتفاق واضح بشأن توظيفها معاً يؤدي، تحت غطاء الوحدة الوطنية، إلى ازدواجية ممارسة السلطة. يجب أن تكون المصلحة الوطنية العليا هي الدافع المحرك، وأن يكون هناك وسيلة للتوصل إلى اتخاذ قرارات ملزمة تحظى بقبول الأغلبية وامتثال الأقلية. وبالطبع فإن أفضل الوسائل يكمن في الاحتكام إلى الأسس الديمقراطية. كما ومن الضروري أن نعلم بأننا لا نعمل في فراغ، وإنما في عالم تحكمه علاقات القوة والمصلحة. وفي مثل هذا النوع من العلاقات الدولية فإن أقسام من الرأي العام العالمي تبقى مؤثرة وفاعلة ولها أهمية أكثر من أقسام أخرى.

أشكركم مرة أخرى على حضوركم ومشاركتكم، راجياً أن تكون الندوة قد حققت مبتغاها وشرّعت أبواباً للنقاش العام.

مقالات صحفية

أسئلة تستحق التفكير..!*

حسن خضر

استمعت، يوم أمس، إلى ورقة قدمها الدكتور علي الجرباوي، حول الوضع الراهن، وإمكانية وضع ملامح لاستراتيجية عامة. في منهج الورقة قدر كبير من التماسك، وفي الخلاصات العامة، أو الخيارات المقترحة للعمل ما يبرر النظر إليها كمحاولة عقلانية لتشخيص سبل الخروج من مأزق مقيم.

ورغم ذلك، هل تصلح أدوات علم السياسة- وهي أدوات عقلانية - في تحليل تحكمه عقلانية مغايرة. فالمسألة هي عقلانية المجتمع الصناعي (أي المجتمع السياسي الحديث) المحكوم بمبدأ الربح والخسارة، وعقلانية المجتمع ما قبل الصناعي (أي المجتمع ما قبل السياسي) الخاضع لحسابات ومؤثرات مختلفة.

لا شك أن استخدام أدوات عقلانية لتحليل السياسة مسألة تؤدي إلى نتائج عقلانية. وهذا الأمر صحيح في علم الاجتماع، أيضاً، فمن يستخدم أدوات سياسية حديثة سيصل إلى قناعة مفادها استحالة تحوّل أنظمة جمهورية إلى أنظمة وراثية لا تختلف عن الأنظمة الملكية إلا في التسمية. وقد حدث هذا الأمر في بلد تُعتبر أكثر تقدماً من غيرها بقدر ما يتعلق الأمر بالتاريخ والثقافة السياسية، وتبلور الطبقات الاجتماعية.

وبالقدر نفسه لا يمكن أن نتصوّر- طالما استخدمنا الأدوات العقلانية نفسها- أن تُلحق جماعة قومية الضرر بمصالحها العليا بمحض إرادتها، وبعينين مفتوحتين. ورغم ذلك يحدث هذا الأمر في بلادنا، كما يحدث في بلاد غيرنا

---

* نشر في صحيفة **الأيام** بتاريخ ٢/١٠/٢٠٠١.

ولا يندر أن تُغلق عقلانية ما قبل المجتمع الصناعي الطريق على كل محاولة لفهم الواقع أو التعامل معه بأدوات غير أدواتها.

تحضر، في هذا السياق، حقيقة أننا لم نفتقر في يوم من الأيام إلى تحليلات عقلانية للواقع، لكن الممارسة السياسية الواقعية كانت على النقيض في أغلب الأحيان، كما كانت النتائج، للأسف، كارثية في أغلب الأحيان أيضاً.

يجب التساؤل حول سبب، أو أسباب، وجود تحليلات صائبة، وتحقق ممارسة نقيضة، والوصول إلى نتائج كارثية. يمكن العثور في التناقض بين توفّر أدوات عقلانية، وسيادة عقلانية مغايرة على مفتاح للفهم. لكن هذا الفهم يحتاج إلى مزيد من التعميق. فلنقل إن معنى المجتمع ما قبل الصناعي لا يتمثل في غياب مراكز القوى الاجتماعية، بل في وجود فروقات جوهرية بين المراكز نفسها في المجتمعين. ففي المجتمع الصناعي يستقل المجتمع موضوعياً عن الدولة، ويتجلى استقلاله في مؤسسات يجري التعبير عنها باسم مؤسسات المجتمع المدني. أما في المجتمع ما قبل الصناعي فإن المجتمع لا يملك حق الاستقلال عن الدولة، التي تعمل على إلغاء الفرق بين مفهوم النظام ومفهوم الدولة. فالدولة هي النظام والنظام هو الدولة.

يؤدي تعدد مراكز القوى في المجتمع الصناعي إلى تبلور ثقافة نخبوية تمتاز بالتعدد والسيادة بينما يؤدي غياب مراكز القوى في المجتمع ما قبل الصناعي إلى سيادة الثقافة الشعبوية. فلو قال أحد في بريطانيا عن توني بلير، مثلاً، الزعيم الملهم وأب الأمة لقابله الناس بالسخرية، بينما يتحوّل ذلك القول إلى جزء من الخطاب السياسي في المجتمعات ما قبل الصناعية.

يجري صنع الثقافة الشعبوية في سياق عملية منهجية لتصفية ثقافة النخب، وتعميم ثقافة الشارع. ولو عاد أحد من صنّاع الحركة الاستقلالية العربية، مثلا، بين الحربين الأولى والثانية، إلى الحياة في مطلع القرن الواحد والعشرين، لما تمكن من فهم الخطاب الشعبوي السائد أو التماهي معه.

عملت الحركة الاستقلالية العربية– على غرار الحركات القومية الأوروبية – على تحويل ثقافة النخب المدينية إلى ثقافة اجتماعية سائدة. وقد انتكست هذه العملية على يد أنظمة الانقلابيين الشعبوية، وتتعرّض في الوقت الراهن لتصفية كاملة من جانب الحركات الأصولية، وبفضل بروز النفوذ الثقافي والسياسي والمالي لدويلات كانت حتى وقت قصير هامشية. كما أسهم انتشار الفضائيات

في تعميم الثقافة الشعبوية، وفي تحويل ثقافة النخب إلى جزر أقلوية معزولة في بعض المراكز المدينية العربية.

لهذه الأسباب، وغيرها، تبدو فرص خلاصات تضمنتها ورقة علي الجرباوي معدومة في أفضل الأحوال، ليس لأن الغالبية العظمى من الناس لا تؤمن بجدواها- العكس في الواقع صحيح - ولكن لأننا لا نملك مراكز متعددة للقوى تستطيع تحويلها من خطاب في الهامش إلى خطاب في وسط الحلبة.

تملّكنا، في الزمن الذهبي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهم تعويض تعدد مراكز القوى، بكفاءة وديناميّة النخب السياسية والاجتماعية. لذلك، كان الكلام عن ارتفاع مستوى التعليم لدى الفلسطينيين درّة خطابنا السياسي والثقافي.

ورغم ذلك، كانت تجربة الدولانية الفلسطينية-على الأرض-هي الاختبار الحقيقي لمدى واقعية أو صحة تلك الفرضية. ومن المؤسف أنها لم تثبت في أرض الواقع. فالخلاصة المنطقية لارتفاع مستوى التعليم هي العلاقة الوثيقة والصريحة بين المعرفة واتخاذ القرار، سواء تعلق الأمر بالشأن القومي العام، أو الشؤون الإقتصادية والإجتماعية الأخرى. ولا يبدو أننا نستطيع البرهنة على وجود تلك العلاقة في الوقت الحاضر.

المسألة الأخيرة، في هذا الصدد، هي فوز عقلانية ما قبل المجتمع الصناعي في كل منعطف بالضربة القاضية، وهزيمة عقلانية تعتمد أدوات ومناهج السياسة باعتبارها علماً من العلوم، وليست ضرباً من التنجيم، أو البلاغة.

في كل مرّة فازت فيها عقلانية ما قبل المجتمع الصناعي كان الفوز يعني الدخول في مأزق، أو تأجيل مأزق، أو تمهيد الأرض لمأزق. ورغم ذلك، تمكنت الثقافة الشعبوية في كل مرّة من تصوير المأزق كمخرج نادر المثال.

أخيراً، وليس آخراً: هل عقلانية ما قبل المجتمع الصناعي عقلانية بالفعل؟ وهل هذا قدرنا؟ وهل نحتاج إلى قطع الشوط إلى آخره، وصولاً إلى عقلانية لا تتحقق إلا إذا توفرت شروطها ومقوماتها الاجتماعية؟ هذه وغيرها أسئلة تستحق التفكير.

الاتفاق والاختلاف..
هل من لغة سياسية موحدة؟!!*

سميح شبيب

تابعت، باهتمام وتركيز شديدين وقائع ندوة سياسية/ نظرية، نظمها معهد إبراهيم أبو لغد، طيّب الله ذكراه، التابع لدائرة الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، مساء يوم الاثنين ٢٠٠١/١٠/١. اشتملت الندوة على مداخلة مركزية قدمها علي الجرباوي، وهي إيجاز لورقة سياسية شاملة، بعنوان: كيف نتخطى الأزمة، وتلتها تعقيبات قدمها: فؤاد المغربي، وممدوح نوفل، وجورج جقمان. وبعد ذلك تم فتح باب النقاش للحضور، كان على المداخلين من الحضور مناقشة ما سمعوه من نقاط موجزة أوردها علي الجرباوي دون أن يتسنى لهم قراءة الورقة كاملة، قبل انعقاد الندوة المذكورة ومن ثم مناقشتها.

تميزت هذه الندوة، بحسن اختيار الحضور، حيث طغى الطابع الأكاديمي على ما سواه، حتى في اختيار الحضور السياسي على مستوى الوزراء والمستشارين، كما تميزت بمستوى الصراحة المسؤولة والرصينة. ولعل فيما أورده علي الجرباوي في مداخلته، كان له القسط الأوفر، بتهيئة المناخ الملائم لمطارحات جريئة حقاً، حيث تناولت نقاطه توصيفاً عاما وشاملا لحالتنا

---

* نشر في صحيفة **الأيام** بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٥.

الفلسطينية، من مفاوضات وانتفاضة ووسائل عمل ومؤسسات، بما فيها مؤسسة الرئاسة ذاتها، وهو ما تحاول الأوراق السياسية الفلسطينية، عادة، تجنبه والقفز عنه.

ما لفت نظري بل أخافني، وحفّزني على التعليق العام على وقائع الندوة المذكورة، ليس ما ورد في مداخلة الجرباوي فحسب، بل ما تلاها من مناقشات شارك فيها أكاديميون وساسة مطلعون وعارفون في بواطن الأمور، ومرامي المطارحات السياسية وخلفياتها. تناولت مداخلات المعلقين على قصرها، آراء مختلفة، نمّت عن رؤى واتجاهات مختلفة، وهذا ليس بالأمر الغريب أو المريب، وبالتالي فإن الاختلاف في الرأي، لم يفسد للود قضية في عالم السياسة الفلسطينية، حتى لو بلغ التعبير عن الاختلاف تصنيفات تخوينيه، سرعان ما تذوب على حرارة اللقاء الجديد.

يبدو أننا تعودنا، فلسطينياً، ومنذ أن تلاقى الأخوة والرفاق من الفصائل والحركات الفدائية في بوتقة منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٨، بعدما سقطت صيغة القيادة بأبعادها التقليدية في عهد الشقيري، أن تسود لغة الائتلاف والاختلاف، وتسحب نفسها على البرامج السياسية ومقررات المجالس الوطنية، منذ انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني ١٠- ١٩٦٨/٧/١٧، وحتى المجلس التوحيدي الشهير في الجزائر ١٩٨٧.

بالطبع، كانت هنالك خلافات، بل خلافات حادة وصلت إلى حد الاقتتال الداخلي. لكن وإلى جانب الخلاف في المواقف والمواقع، كانت هنالك لغة مشتركة موحّدة - إن جاز التعبير- تُسهّل وتيّسر التلاقي، في ظل وجود قواسم مشتركة كبرى، وفي مقدمتها تحرير فلسطين وانتهاج وسائل الكفاح المسلح كطريق وحيدة ومن ثم شبه وحيدة في مراحل ١٩٦٨-١٩٧٣. كان بالإمكان للمختلفين في المواقف والمواقع قراءة بعضهم بعضا قراءة صحيحة، بل دقيقة في بعض الأحيان، كما كان بإمكان القواعد التنظيمية فهم ما يدور، من خلال الاطلاع على الأدبيات والبرامج السياسية والتصريحات الرسمية. وفي مرحلة ما بعد ١٩٧٤، وطرح البرنامج المرحلي، برنامج النقاط العشر، سادت لغة التسوية ومصطلحاتها جنبا إلى جنب مع مصطلحات الرفض، وليس غريبا على الإطلاق القول إن اللغتين تساوقتا مع بعضهما بعضاً، بل

قامتا بتكميل الصورة اللغوية – السياسية الفلسطينية. سُئل الرئيس عرفات في ندوة جماهيرية حاشدة في بنغازي، ربيع ١٩٧٥عن موقفه من جبهة الرفض، وما تقوله مجلة الصمود الناطقة باسمها، فابتسم وقال: لو لم تكن موجودة، لسعيت إلى إيجادها!!.. والجواب بالطبع لا يندرج في خانة الالتفاف على السؤال أو التحايل عليه، بقدر ما هو صحيح وصادق. بعد ذلك وبأقل من ثلاث سنوات، تلاقى الأخوة والرفاق، ورفع الزعيمان عرفات وجورج حبش أيديهما عالياً في المجلس الوطني الفلسطيني بدمشق ١٥-١٩٧٩/١/٢٢، وسط هتاف قواعد القبول والرفض على حد سواء.

لعل باحثين أقلّة، سيقومون في المستقبل، بدراسة خصائص اللغة السياسية الفلسطينية خلال سنوات ما قبل الاتفاق الفلسطيني–الإسرائيلي، ومن الطبيعي أن يجد هؤلاء في أفق الاستراتيجية الفلسطينية القائمة أساساً على الكفاح المسلح والتحرير، وما أفرزته الحرب الباردة من معطيات القطبين وما نشأ على هوامشهما من استقطابات، ما ساعد هذه اللغة على النشوء والتبلور وإبداع المصطلحات الخاصة.

ما أثار انتباهي وتخوفي، وقد لا أكون محقا، هو غياب تلك اللغة التي سبق أن عشنا في رحابها زهاء ثلاثين عاما مضت ١٩٦٥-١٩٩٥. ولإدراكي العميق أن غياب تلك اللغة، وظهور أشكال أخرى لا تتلاقى بعضها مع بعض، قد ينعكس على البنى السياسية والتنظيمية، مع ما قد يحمله ذلك من مخاطر صدامية ميدانية وهو ما جعلني أتخوف، بل أضع يدي على قلبي.

حاولت لغة الاتفاق الفلسطيني–الإسرائيلي، وهو بالطبع تمازج ثقافات سياسية: فلسطينية/إسرائيلية /أميركية، أن تضع حدًا حاسماً وتاريخياً للغة السياسية الفلسطينية السابقة، وسرعان ما أفرزت تلك اللغة مصطلحاتها الخاصة بها، لكن الأمور سارت باتجاهات أخرى، غير تلك الاتجاهات الواردة في بنود الاتفاق، والسارية في روحه وعصبه. وكان من الطبيعي والحالة هذه، أن تنهدم مقومات لغة، وأن تبرز على السطح لغات يصعب توحيد مفرداتها ومصطلحاتها. ذلك أن المحددات والمعايير باتت مختلفة.

ما جرى حقاً في ندوة معهد أبو لغد هو قرع ناقوس الخطر. أضم صوتي لصوت علي الجرباوي، وأتساءل: كيف نتخطى الأزمة؟!!

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

نشأ معهد الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت بهدف رعاية برنامج الماجستير في الدراسات الدولية، والذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٤، ويشتمل على مواد أكاديمية في حقول السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون. ويقوم المعهد بتقديم خدمات أساسية للمتخصصين في مجال الدراسات الدولية، وخصوصاً طلبة برنامج الماجستير وأعضاء الهيئة التدريسية.يضم المعهد مكتبة متخصصة، ويرعى إقامة برامج تدريبية متنوعة تمنح الطلبة الفرصة لصقل خبراتهم الأكاديمية وإكسابهم المهارات العملية الضرورية للتميز في مجال التخصص. ويعمل المعهد على إتاحة الفرص أمام المتخصصين في مجال الدراسات الدولية للقيام بأبحاث ودراسات، وللتواصل مع نظائرهم في الجامعات المختلفة. ولفتح المجال لإجراء نقاشات معمقة للقضايا الدولية المعاصرة، يقوم المعهد بشكل دوري منتظم بتنظيم مؤتمرات وندوات أكاديمية دولية ومحلية متخصصة وعقد ورشات تدريبية داخل وخارج البلاد.

وللمعهد سلسلة منشورات خاصة يأتي هذا الكتاب ضمنها.